

وضع ما بعد الحزبي

المجلس
الوطني
للشؤون
السياسية
والإستراتيجية

البيان
السياسي
الوطني



البيان
السياسي
الوطني
الذي
أقره
المجلس
الوطني
للشؤون
السياسية
والإستراتيجية
في
الجلسة
العمومية
التي
عقدتها
في
الطريق
البريدي
رقم
100
بغداد
في
الليلة
التي
تتمة
الجمعة
التي
تتمة
الجمعة
التي
تتمة
الجمعة



البيان
السياسي
الوطني
الذي
أقره
المجلس
الوطني
للشؤون
السياسية
والإستراتيجية
في
الجلسة
العمومية
التي
عقدتها
في
الطريق
البريدي
رقم
100
بغداد
في
الليلة
التي
تتمة
الجمعة
التي
تتمة
الجمعة
التي
تتمة
الجمعة

هذه ترجمة كاملة لكتاب:

La condition post-moderne.

Jean-François Lyotard

Minuit, 1979

© جميع حقوق النشر محفوظة ١٩٩٤

الطبعة العربية الأولى ١٩٩٤



دار شرقيات للنشر والتوزيع

٥ شارع محمد صدقي، هدى شعراوي،

باب اللوق/ القاهرة

ت: ٣٩٠٢٩١٣ س. ت: ٢٦٩١٩٨

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع



البعثة الفرنسية

للأبحاث والتعاون

قسم الترجمة

القاهرة

غلاف واخراج: ذات حسين أبوزيد

لوحه الغلاف

تفصيلة من لوحه الفنان «فرناند ليجه»

(متحف إيرمتياج)

الوضع ما بعد الحربي

تقرير عن المعرفة

ملحق به مقال: الإجابة على سؤال: ما هي ما بعد الحداثة؟
مع تصدير بقلم: فريدريك چيمسون

جان - فرانسوا ليوتار

ترجمة : أحمد حسان



دار شرقيات

تصدير

فريدريك جيمسون

هذا العرض الذي يبدو محايداً لكم هائل من المواد حول العلم المعاصر ومشكلات المعرفة أو المعلومات يتبين عند فحصه عن كُتُب أنه نوعٌ من مفترق الطرق يتقاطع عنده عددٌ من الموضوعات المختلفة - عددٌ من الكُتُب المختلفة - ويُكسبُ بعضها البعض طابعاً إشكالياً. لأن مناقشة جان-فرانسوا ليوتار للنتائج المترتبة على الآراء الجديدة في البحث العلمي ونماذجه، والتي طرحها مُنظرون من أمثال توماس كون Thomas Kuhn وبول فيبرابند Paul Feyerabend، هي أيضاً جدال تحت غلالة رقيقة ضد مفهوم يورجن هابرماس Jürgen Habermas لـ "أزمة مشروعية" ورؤيته لمجتمع تواصلٍ تماماً، وشفاف، و"خالٍ من التشويش". وفي نفس الوقت، فإن عنوان الكتاب، وتيمته ما بعد الحداثة الرائجة بارزةٌ فيه على نحو استفزازي، يفتح هذا الموضوع، ضمناً على الأقل، باتجاه علمي الجمال والاقتصاد، حيث أن ما بعد الحداثة، كما يجرى فهمها بشكل عام، تتضمن قطيعةً جذريةً، مع ثقافة وجماليات سائدة، وكذلك مع لحظة مختلفة نوعاً من التنظيم الاقتصادي-الاجتماعي تُقاسُ في مواجهتها جوانب جذتها وتجديداتها البنيوية: لحظة (أو حتى نظام) اجتماعية واقتصادية جديدة، أطلقت عليها تسميات متنوعة مثل مجتمع وسائل الإعلام، و"مجتمع الاستعراض" (جِي ديوبور Guy Debord)، والمجتمع الاستهلاكي (أو "مجتمع الاستهلاك Soci-été de consommation)، و"المجتمع البيروقراطي للاستهلاك المنظم" (هنري لوفيفر

(Henri Lefebvre)، أو "المجتمع ما بعد الصناعي" (دانييل بل Daniell Bell). ومن المفترض أيضاً أن هذا المرجع التقني واللا شخصي المزعوم يمثل كذلك نقلة ذات مغزى في تطور آراء ليوتار الفلسفية الخاصة، التي سيدهشنا أن الرنين النزالي والتنبؤي لها، والمألوف لقرأ أعماله الأخرى، صامت نسبياً هنا، وأخيراً، وفي ارتباط وثيق بهذه النقطة الأخيرة، فإن "الوضع ما بعد الحداثي" يواجهنا بعمليات منهجية ذات مغزى، تنسج على منوال تقاليد معاصرة كاملة بالغة الثراء للتحليل الحكائي narrative analysis لكنها رغم ذلك تضرب على نغمة معزولة وغير مألوفة نسبياً ضمن كامل مدى البحث الفلسفي المعاصر.

ربما كان الموضوع الرسمي لليوتار - ألا وهو مكانة العلم والتكنولوجيا، مكانة التكنوقراطية والتحكم في المعرفة والمعلومات اليوم - أكثر الموضوعات شيوعاً بالنسبة للقاري الأمريكي، لكنه يؤدي بنا، على الفور وبصورة موحية، إلى كل التيمات التي عدتها لتوي. "فممارسة العلم"، doing science، مثلاً، تتضمن نوعها الخاص من المشروعية (فما السبب في أن طلبتنا لا يقومون بعمل معلمي في السيمياء؟ ولماذا يُعدوا إيمانويل فليكوفسكي Immanuel Velikovsky شخصاً غريب الأطوار؟) ومن ثم يمكن بحثها باعتبارها منظومة فرعية للمشكلة السياسية الأوسع المتعلقة بإضفاء المشروعية على نظام اجتماعي كامل (وهي تيمة تكون، إذا صيغت في هذه الشفرة أو المصطلحات الخاصة، مرتبطة بعمل هابرماس). من هنا فإن ممارسة العلم "القياسي" normal والمشاركة في إعادة الانتاج الاجتماعية المباحة والنظامية هما ظاهرتان - أو بالأحرى، لُغزان - يجب أن يكون باستطاعتهم إلقاء الضوء إحداهما على الأخرى.

لكن، وكما يذكرنا مصطلح "الأزمة" في عنوان هابرماس، وكذلك سابقة «ما بعد» في عنوان ليوتار، فإن المشروعية لا تصبح مرتبة كمشكلة كموضوع للدراسة إلا عند النقطة التي تُطرح فيها للتساؤل. ويقدر ما يتعلق الأمر بالعلم، فإن هذه الأزمة يمكن اعتبار أنها الأزمة التي تُعدُّ للنظريات التاريخية لكون Kuhn وفييبرابند Feyerabend أعرافاً محورية لها: فلن يكون أمراً بالغ الأهمية أن نقرر ما إذا كانت تلك النظريات تتضمن أننا الآن في وضع يسمح لنا بالتفكير في، أو تكوين مفاهيم، عن البحث العلمي بطريقة شديدة الاختلاف عن الفترة النيوتنية، أم إننا، على العكس من ذلك، نمارس العلم الآن فعلياً بطريقة مختلفة. وعلى أية حال، فإن "القطيعة" تصلنا الآن بالتييمات الأخرى لمقال ليوتار عن طريق حَدَثٍ يُعدُّ عموماً حدثاً جمالياً بالدرجة الأولى، رغم أن له أشباه فلسفية وأيدولوجية مباشرة نسبياً: وأنا أشير إلى ما يسمى بأزمة التمثيل representation التي تطرَحُ فيها إبستمولوجيا واقعية

أساساً، تدرك التمثيل على أنه إعادة إنتاج، بالنسبة للذاتية، لموضوعية تقع خارجها -تطرحُ نظريةً مرآويةً للمعرفة والفن، تكون مقولاتها التقييمية الأساسية هي مقولات الملائمة، والدقة، والصدق ذاته. على أساس هذه الأزمة تم وصف الانتقال، في تاريخ الشكل، من «الواقعية» الروائية من النوع اللوكاتشي إلى الحداثات "العليا" المتنوعة التي أصبحت الآن كلاسيكية: لكن المهمة الإدراكية للعلم هي التي سيبدو أنها ستُضارُ على نحوٍ أشد كارثيةً بسبب الانتقال المُناظر من ممارسة تمثيلية إلى أخرى غير تمثيلية. هنا "ينقذ" ليوتار ببراعة تماسك البحث والتجريب العلمي بإعادته صياغة "ابستمولوجيته" التي تبدو الآن غير- مرجعية أو ما بعد مرجعية بعبارات اللغويات، وبالأخص نظريات الأدائي (ج. ل. أوستين J. L. Austin)، التي لا يكون مبرر العمل العلمي بالنسبة لها هو إنتاج نموذج دقيق أو نسخة مطابقة لواقع خارجي ما، بل مجرد إنتاج المزيد من العمل، توليد منطوقات énoncés أو عبارات علمية جديدة وطازجة، إثارة «أفكار جديدة» لديك (پ.ب. ميداوار P.B. Medawar أو، وهذا هو الأفضل (وها نحن نعود إلى الجماليات الأكثر ألفة للحداثة العليا)، "جعل الأمر جديداً" المرة تلو المرة: "إلى قلب المجهول للعثور على جديد!" (*).

"Au fond de L'Inconnu pour trouver du nouveau!

ومهما كان فهمنا أو تقيمنا لهذه الطريقة المبتكرة لإعادة مشروعية العلم المعاصر -ولها تشابهات حميمة عديدة في مواضع أخرى من الفكر المعاصر^(١)- فإنها تتيح لليوتار استرجاعياً أن يرسم خطوط تحليل حكائي للأشكال الأقدم للمشروعية العلمية، التي يفرضُ انهيارها في عصرنا تلك الحلول اليائسة، عمليات انقاذ للحظة الأخيرة الاستثنائية تلك.

أما "أسطورتا" المشروعية الكبريان أو النموذجان الحكائيان الأصليان (récits) فتمثلان بدورهما نوعاً من التعقيد، من حيث أنهما تعيدان إنتاج الحجة الإشارية denotative للكتاب في لولب تضميني connotative أو ذاتي المرجعية. لأن الأسطورتين الكبريين اللتين يفصلُهما ليوتار ويحددهما على أنهما التبريرين المتناوبين للبحث العلمي المؤسس حتى فترتنا الراهنة -وهما أسطورة تحرير البشرية وأسطورة الوحدة التأملية لكل معرفة (بوصفها نسقاً فلسفياً)- هما كذلك أسطورتان قوميتان وتعيدان إنتاج نفس الجدال الذي يود كتاب ليوتار التدخل فيه.

والأولى - السياسية، النضالية، الفاعلة- هي بالطبع تقاليد القرن الثامن عشر

(*) أخر بيت في قصيدة "الرحلة" للشاعر الفرنسي بودلير (١٨٢١-١٨٦٧). ويعتبر بودلير بداية الحداثة العليا الأدبية- م.

الفرنسي والثورة الفرنسية، وهي تقاليد تُعد الفلسفة فيها سياسة بالفعل ولا بد لليوتار نفسه أن يُصنّف ضمنها بوضوح. والثانية هي بالطبع التقاليد الجرمانية واليهودية- وهي تقاليد تأملية، مُنظمة حول قيمة الكلّية totality وليس الالتزام، يظل خصم ليوتار الفلسفي، هابرماس، منتمياً إليها- ولو من بعيد. ويمكن تضخيم النزاع وإضفاء طابع عليه إذا استبدلنا هذين الاسمين بأسماء أرفع منزلة تكون خلافاتها الفلسفية مفصلة على نحو أكثر حدة:

قارن، مثلاً، احتفاء جيل ديلوز Gilles Deleuze الواسع النفوذ بالفُصام (في كتب مثل ضد- أوديب Anti Oedipus) بأوجه شجبت ت. ف. أدورنو T.W.Adorno التي لا تقل نفوذاً للتشيؤ الثقافي والصنمية. كذلك يمكن توجيه التعارض باتجاه تحليلي- نفسي، وفي هذه الحالة يوضع تأكيد فرنسي مُميّز لـ"الذات المنزوعة المركز decentered" أو وهم الأنا أو الذات المتماسكة في مواجهة دفاعات مدرسة فرنكفورت الأكثر تقليدية عن "الاستقلال" النفسي.

إلا أن هذين التقليدين ليسا متصلين أو متساوقين تماماً مثلما أشرت لتوي. فليوتار، في نهاية المطاف، يكتب غداة "ما بعد- ماركسية" فرنسية مُعيّنة، أي رد فعل هائل على كل المستويات ضد تقاليد ماركسية وشيوعية متنوعة في فرنسا، هدفها الأول على المستوى الفلسفي هو مفهوم هيجل/ لوكاتش في "الكلية totality" (التي عادةً ما يجري إدراجها بعجلة مفرطة في الستالينية أو حتى في الحزب اللينيني على المستوى السياسي). وقطبة ليوتار الفلسفية الخاصة مع الماركسية (كان عضواً في جماعة الاشتراكية أو الهمجية Socialisms ou barbarie الهامة في الخمسينات وأوائل الستينيات)^(٢) تسبق بدرجة كبيرة هذه اللحظة الأحدث، المكارثية تقريباً في فرنسا (والتي اجتاحتها هي الأخرى منذ ذلك الحين النجاح الاشتراكي الكاسح عام ١٩٨١)؛ لكن من الواضح أنها تتيح موقفاً يظل فيه هابرماس ممثلاً للتقاليد الألمانية الديالكتكية والكلية النزعة، بينما صارت علاقة ليوتار الفلسفية بالتقاليد الفرنسية المُسيّسة أكثر إشكالية وتعقيداً بكثير. وفي الحقيقة، فإنني أود أن أبين بعد قليل أن أحد النصوص الباطنة subtext "الليبيدية" ذات المغزى للمجلد الحالي متمثل في جهد رمزي لتوضيح هذه الحبكة المعقدة أيضاً. وعلى أية حال، فإن رؤية هابرماس لقفزة اجتماعية تطورية إلى نمط جديد من المجتمع العقلاني، يُعرفُ باصطلاحات تواصلية على أنه "الجماعة التواصلية لمن يسهم الأمر، الذين بوصفهم مشاركين في خطاب عملي، يختبرون مزاعم صلاحية المعايير، ويقدر ما يقبلونها بناءً على أسبابهم، يصلون إلى اقتناع بأن المعايير المقترحة "صحيحة في الظروف المعطاة"،^(٣) مرفوضة هنا رفضاً

قاطعاً من جانب ليوتار بوصفها بقية غير مقبولة لتقاليد فلسفية "كلية النزعة" وإضفاءً للقيمة على مثل إجماع امثالية، مالم تكن "إرهابية". (وفي الحقيقة، فإنه بقدر ما سيستحضر هابرماس بلاغة تحريرية أيضاً، بقدر ما سيرى ليوتار أن هذا الموقف الفلسفي يوحّد، بمعنى من المعاني، كل ما ليس مقبولاً في كلا تقليدي وأسطورتي المشروعية.)

وقبل فحص الوضع الذي تصدر على أساسه تلك الانتقادات، لابد لنا أن نستدير ولو بشكل اعتراضى إلى المنظور المنهجي الذي يتم تطويره هنا، والذي تتحقق فيه المشروعية على أساس الحكايات -المسيطرة master-narratives من النمطين المذكورين. إن إدخال مقولات لغوية أمجولو- أمريكية إلى فرنسا من قبيل مقولة أوستن فى "الأدائي" performative هو الآن حقيقة واقعة إلى حد بعيد (رغم أنه تطور غير متوقع إلى حد ما). وبصورة أعم، فإن الأبعاد اللغوية لما اعتدنا تسميته بالبنوية الفرنسية والاحتمالات التي تبدو أكثر سكونية لسميوطيقاً سائدة قد جرى تصحيحها وتوسيعها خلال السنوات الأخيرة عن طريق عودة إلى البراجماتيات pragmatics، إلى تحليل مواقف وألعاب اللغة، وتحليل اللغة ذاتها باعتبارها تبادلاً غير مستقر بين متحدثيها، الذين أصبح يُنظر إلى منظوراتهم ليس على أنها عملية لنقل المعلومات أو الرسائل، أو في علاقتها بشبكة من العلامات أو حتى أنساق الدلالة، بقدر كونها (إذا استخدمنا واحداً من مجازات ليوتار الأثرية) "ممارسة الحيل"، التفوق على خصم تواصلى، علاقة نزاعية أساساً بين متحايين -وليس "متمبراً" جيد التقنين وخالياً من التشويش "للعلامات من يد ليد" (مالارميه فى الكلام الإشاري). ولاحظنا فعلاً ترقية ليوتار "الأدائي" ليصبح هو نفسه المبدأ الأساسي للعلم المعاصر ذاته؛ إلا أن ما هو أكثر إثارة للدهشة فى منظورة المنهجي -وفي الحقيقة، فإنه على قدر علمي أحد الفلاسفة المحترفين القلائل ذوي المكانة فى أي مكان الذين استخلصوا رسمياً هذه النتيجة الخطيرة (رغم أن پول ريكور Paul Ricoeur واليستير ماكنتاير Alistair McIntyre يردان إلى الذهن أيضاً) - هو الطريقة التي يتم بها اثبات الحكاية، ليس فقط بوصفها حقلاً جديداً هاماً للبحث، بل أبعد من ذلك بوصفها لحظة محورية للعقل البشري ونمطاً للتفكير مشروعاً بقدر مشروعية المنطق الصوري.

والوقفة المنهجية المسهبة تؤيد هذه الأطروحة، التي تصبح بدورها على الفور نوعاً من الحكاية التاريخية القائمة بذاتها، حيث أن من الواضح، -خصوصاً فى سياق مناقشة عن العلم- أن أحد السمات التي تميّز فترات التاريخ الأكثر "علمية"، وبالأخص الرأسمالية ذاتها، هي التراجع النسبي لمزاعم المعرفة الحكائية أو القصصية فى وجه

مزاعم الإجراءات المجردة، الإشارية، أو المنطقية والإدراكية المرتبطة عموماً بالعلم أو الوضعية. ومرةً أخرى، تُعقّد هذه الوقفة حجج الوضع ما بعد الحدائي بقدر ما يصبح هو نفسه، عرضاً للحالة التي يسعى إلى تشخيصها - فعودته إلى حجج حكاية هي مثال ناصع لأزمة مشروعية رؤية العالم العلمية الإدراكية والابستمولوجية قدر نصوص أي من التطورات الأخرى التي يُعدّها النص. وليوتار يُحدّد في الحقيقة أحد التجديدات الأخيرة في تحليل العلم على أنه النظرة للتجارب العلمية على أنها عدد كبير من الحكايات أو القصص الأصغر التي يجب العمل عليها. من جهة أخرى، وعلى النقيض من ذلك، فإن هذا الإحياء لنظرة حكاية أساساً "للصدق"، وحيوية وحدات الحكاية الصغرى التي تعمل "موضعيًا" locally في كل مكان في النظام الاجتماعي الراهن، يتراقان مع ما يشبه "أزمة" أشمل أو أكثر كلفةً في الوظيفة الحكائية عموماً، حيث أن الحكايات - المسيطرة الأقدم للمشروعية لم تعد تعمل، كما رأينا، في خدمة البحث العلمي - وضمنياً، فإنها لم تعد تعمل في أي مكان آخر - (فمثلاً، لم نعد نؤمن بالغائيات السياسية أو التاريخية، ولا ب"الفاعلين" و"الذوات" العظيمة للتاريخ - الدولة - الأمة، والبرولتاريات، والحزب، والغرب، إلى آخره).

وأعتقد أن هذا التناقض الظاهري يمكن حله باتخاذ خطوة أبعد لا يبدو ليوتار راغباً في اتخاذها في النص الحالي، بأن نطرح تحديداً، ليس اختفاء الحكايات - المسيطرة الكبرى، بل انتقالها إلى السرية كما هي الحال، فاعليتها المستمرة التي أصبحت الآن لاواعية كطريقة ل"التفكير في" والتصرف في وضعنا الراهن. هذه الديمومة للحكايات - المسيطرة الدفينة فيما اسميته في موضع آخر باسم "لا وعينا السياسي" هي ما سأحاول أن أوضحه هو أيضاً بإيجاز بمناسبة النص الحالي.

أما أكثر ما يثير الدهشة في تمييز ليوتار بين حكي الحكايات والتجريد العلمي فهو انتقاله غير المتوقع باتجاه تيمات thematic نيتشوية للتاريخ. وفي الواقع فإن التمييز الأساسي بالنسبة لليوتار بين شكلي المعرفة هذين يكمن فعلاً في علاقتهما بالزمنية temporality وبالأخص في علاقتهما بتثبيت الماضي. فالحكاية التي يجري تضخيم خصائصها الشكلية في العروض وفي السمات الإيقاعية في الحوادث التقليدية، والأمثال، وما شابه، تُشخّص هنا على أنها طريقة ل استهلاك الماضي، طريقة للنسيان: "كلما اكتسب الوزن meter أسبقية على النبر accent في إنتاج الصوت (المنطوق أو سواه)، كلما كفّ الزمن time عن أن يكون دعامة للذاكرة ليصبح نبضاً beating لا تحييط به الذاكرة، يمنع في غياب فصل ملحوظ بين الفترات الزمنية periods، من تعدادها ويُسلمها للنسيان؟ (القسم ٦). ويتذكّر المرء مقال

نيتشه العظيم والذي ما زال واسع النفوذ حول التأثير الموهن لكتابة التاريخ والوفاء للماضي وللموتى والذي يبدو أن هوساً بالتاريخ يُشجَع. إن "قوة نسيان الماضي" النيتشوية -استعداداً للتحوّل إلى الإنسان الأعلى القادم- يُعاد استخدامها هنا على نحو متناقض بوصفها خاصيةً لحكي الحكايات نفسه، بالتحديد كخاصية لتلك الحكايات، البطولية أو سواها، التي تعلّمنا أن نرى فيها شكلاً من تخزين البيانات البدائي أو من إعادة الإنتاج الاجتماعية.

وعلى أية حال، فإن ما تحقّقه هذه الصياغة بشكل بالغ الحدّة هو التمييز الجذري بين استهلاك الماضي في الحكايات وبين تخزينه، مراكمته، وتحويله إلى رأس مال في "العلم" والتفكير العلمي: إلى نمط من الفهم، مثلهُ مثلُ فائض القيمة الأولى على المستوى الاقتصادي، سوف يحدّد، شيئاً فشيئاً، مجالاً كاملاً من التشيئات المؤسسية التي تزداد تعقيداً واتساعاً باستمرار -في الكتابة أولاً، ثم في المكتبات، والجامعات، والمتاحف؛ مع تجاوز ذلك في حقبتنا إلى تخزين المعلومات على رقائق متناهية الصغر microstorage والبيانات المبرمجة بالكمبيوتر computerized وبنوك المعلومات الضخمة على نحوٍ كان يتعذّر تصوّره حتى الآن، والتي تعدّ السيطرة عليها أو حتى ملكيتها، كما حذرنا هيربرت شيللر Herbert Schiller وآخرون (وكما يعي ليوتار تماماً)، أحد الموضوعات السياسية الحاسمة لعصرنا.

هكذا نعود إلى تيمات thematics العلم والمعرفة في شكلها الاجتماعي: وهو شكل يطرح مسائل الطبقة الاجتماعية - هل التكنولوجيا الناتجة عن أولوية المعرفة تلك بيروقراطية أم أنها طبقة جديدة تماماً؟- ومسائل التحليل الاقتصادي- الاجتماعي- هل هذه اللحظة من المجتمع الصناعي المتقدم تنويعه بنوية للرأسمالية الكلاسيكية أم أنها تحول وبزوغ بنية اجتماعية جديدة تماماً فيها، كما جادل دانيال بل ومُنظرون آخرون لمفهوم "مجتمع ما بعد صناعي". قائم بذاته، يكون العلم، والمعرفة، والبحث التكنولوجي، وليس الإنتاج الصناعي واستخلاص فائض القيمة، هو "اللحظة المُحدّدة النهائية؟ وفي الواقع تثير هاتان المشكلتان النظريتان المترابطتان مسألتين متميزتين ومتداخلتين في آن واحد، يُحسب لليوتار أنه لا يسعى لحلّهما هنا على نحوٍ بات. المشكلة في النهاية هي مشكلة طبيعة نمط إنتاج، وخصوصاً طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي والتنويعات البنوية التي يستطيع تشكيلها. ومن ثمّ يمكن إعادة صياغة السؤال كسؤال بصدد الماركسية: هل لا تزال المقولات التي طوّرتها لتحليل الرأسمالية الكلاسيكية تحتفظ بصلاحيّتها وقوتها التوضيحية حين نتحوّل إلى مجتمعات يومنا، مجتمعات الشركات متعددة -القومية ووسائل الإعلام بتكنولوجيات

"المرحلة- الثالثة"؛ إن ديمومة مسائل السلطة والسيطرة، خصوصاً في إطار الاحتكار المتزايد للمعلومات من جانب الأعمال الخاصة، يبدو أنها لا تترك مناصاً من أن تكون الإجابة بالإيجاب، وأنها تؤكد المكانة المتميزة للماركسية كنمط لتحليل الرأسمالية بمعناها المحدد.

لكن هذا السؤال عادة ما يُفهم منه أيضاً أنه ينطوي على منظومة ثانية من الإجابات أو النتائج، ترتبط بنهاية الرأسمالية، وإمكانية الثورة، وأولاً وقبل كل شيء، الوظيفة المستمرة للطبقة العاملة الصناعية باعتبارها "ذات التاريخ" الثورية الأساسية. وقد أمكن، للمثقفين والمناضلين، تاريخياً على الأقل، أن يُقرّوا بالقوة التوضيحية للماركسية بوصفها النمط المتميز لتحليل الرأسمالية (بما في ذلك اللحظة الاجتماعية المحددة التي يمثلها مجتمعنا)، وأن يتخلّوا، في نفس الوقت، عن الرؤية الماركسية التقليدية للثورة والاشتراكية، وذلك أساساً بناءً على اقتناع بأن الطبقة العاملة الصناعية (المحددة على أية حال بعلاقتها بالتكنولوجيات الإنتاجية من النمطين الأول والثاني، وليس بالتنوع الثالث، السيبرنطيقية أو النووية) لم تعد تحتل الموقع الاستراتيجي للسلطة في هذه التشكيلة الاجتماعية. وثمة شكل نظري أقوى لهذه الأطروحة يمكن استخلاصه من مقولة أن الطبقات الاجتماعية -من النوع الكلاسيكي الذي عرفته الماركسية - لم تعد اليوم تعمل بوصفها كذلك، بل تم استبدالها بتشكيلات لا -طبقية، مختلفة من قبيل البيروقراطية والتكنوقراطية (ويبدو أن هذا موقف ليوتار، الذي كان عمله السياسي الأساسي في جماعة الاشتراكية أو الهمجية Socialisme ou barbarie يدور بالضبط حول تحليل البيروقراطية في بلدان الكتلة الشرقية).

إن مسألة الطبقة الاجتماعية، وبالأخص "البروليتاريا" ووجودها، تختلط بشكل يدفع إلى اليأس حين تدمج تلك الحجج مشكلة مقولة نظرية للتحليل (هي الطبقة الاجتماعية) مع المسألة الأمبيريقية المتعلقة بمزاج أو تأثير العمال في هذا المجتمع أو ذاك اليوم (أنهم لم يعودوا ثوريين، وتبرجزوا، إلى آخره). وسوف يتفق الماركسيون الأكثر أرثوذكسية مع المواقف الأشد راديكالية ما بعد- الماركسية أو المناهضة- للماركسية في هذه النقطة على الأقل، إن الماركسية كفلسفة متماسكة (أو بالأحرى، بوصفها "وحدة النظرية والممارسة") تصمد أو تسقط مع مسألة الطبقة الاجتماعية.

وما يستطيع المرء أن يقترحه هنا على الأقل هو أن تنظير إرنست ماندل Ernest Mandel لمرحلة ثالثة للرأسمالية، تتجاوز مرحلة الرأسمالية الكلاسيكية أو رأسمالية السوق التي حلّتها (رأس المال) نفسه، ومرحلة الاحتكار أو مرحلة "الامبريالية" التي

اقترحها لينين، يتيح وجودَ بديل ماركسي فعلاً للنظريات اللاماركسية والضد-ماركسية بصدد المجتمع "الاستهلاكي" أو "مابعد الصناعي" وهي النظريات التي تعدُّ نظرية دانييل بل أكثرها نفوذاً دون شك. وفي الحقيقة، يأخذ ماندل على عاتقه توضيح أن كل السمات التي حشدها بل لتوثيق نهاية الرأسمالية بوصفها كذلك - وخصوصاً الأولوية الجديدة للعلم والابتكار التكنولوجي، وللتكنوقراطية الناتجة عن ذلك الوضع المتميز، وكذلك الانتقال من التكنولوجيات الصناعية الأقدم إلى التكنولوجيات المعلوماتية الجديدة - يمكن أخذها في الاعتبار بمصطلحات ماركسية كلاسيكية، كمؤشرات لتوسُّع جديد وقوي، أصيل، وعالمي للرأسمالية التي تغلغل الآن تحديداً في الجيوب التي ظلت قبل - رأسمالية حتى الآن في زراعة العالم الثالث وثقافة العالم الأول، توسُّع فيه، بعبارة أخرى، يحقق رأس المال بشكل أكثر حسماً استعمار الطبيعة واللاوعي: "اتسمت هذه الفترة الجديدة (من ١٩٤٠ إلى ١٩٦٥)، بين أشياء أخرى، بحقيقة أنه بمحاذاة السلع الاستهلاكية الصناعية التي تصنعها الآلات (مثلما منذ أوائل القرن التاسع عشر)، فإننا نجد الآن مواداً خاماً ومواداً غذائية تنتجها الآلات. هكذا فإن الرأسمالية المتأخرة، بدل كونها تمثل "مجتمعاً ما بعد صناعي"، تبدو باعتبارها الفترة التي أصبحت فيها كل فروع الاقتصاد مُصنَّعةً تماماً للمرة الأولى؛ ويستطيع المرء أن يضيف إلى ذلك الميكنة المتزايدة لمجال التداول (باستثناء خدمات الإصلاح الصرفة) والميكنة المتزايدة للبنية الفوقية."^(٤)

وهذا الوصف ينسجم تماماً مع مفهوم مدرسة فرنكفورت بصدد "صناعة الثقافة" وتغلغل صنمية السلعة إلى تلك المناطق من الخيال والنفس التي اعتبرت دائماً، منذ الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، معقلاً أخيراً يستحيل اختراقه على المنطق الأداتي لرأس المال. وما يظل إشكالياً فيما يتعلق بتلك المفاهيم - وبالصياغات التوسيطية mediatory من قبيل صياغة جي ديوبورد Guy Debord، الذي بالنسبة له تكون "الصورة هي آخر مراحل صنمية السلعة" - هو بالطبع صعوبة مَفْصَلَة السلع الثقافية والمعلوماتية ضمن نظرية العمل في القيمة، المشكلة المنهجية للتوفيق بين تحليل على أساس الكم وخصوصاً على أساس وقت العمل (أو على أساس بيع قوة العمل بعدد معين من الوحدات) وبين طبيعة العمل "الذهني" و"السلع" اللافيزيقية وغير القابلة للقياس من طراز الوحدات المعلوماتية أو "منتجات" التسلية أو وسائل الإعلام. ومن جهة أخرى، فإن طرح مقولة "نمط الإنتاج" على أنها المقولة المحورية في التحليل الاجتماعي الماركسي والمصادقة على "إشكالية" تطرح مثل تلك الأسئلة المتعلقة بالنظام حول المجتمع المعاصر، هذا الطرح يبدو أنه سيظل جوهرياً بالنسبة للمهتمين بالسياسة الذين مازالوا ملتزمين بالتغيير والتحوُّل الاجتماعيين الجذريين. وفي الحقيقة، فإن

كتاب ليوتار الصغير هذا يكتسب قيمته على وجه الدقة من كونه إسهاماً في هذه الإشكالية العامة، حتى ولو كان مؤلفه، كما سنرى بعد قليل، لا يعد نفسه بأية حال بين الثوريين من الطراز التقليدي.

وإذا كان الوضع المتغير للعلم والمعرفة (وخبرائهما) يقودنا إلى السؤال حول طبيعة هذا النمط الإنتاجي بوصفه نظاماً وكُلاً وظيفياً، فإن هذا الموضوع الثاني، الأوسع، يفيدنا، بعد دوران طويل، إلى مشكلة الثقافة وخصوصاً وجود أو عدم وجود ثقافة « مابعد حدثية » معينة قائمة بذاتها.

فرغم أن مقولة نمط الإنتاج قد أسيء فهمها أحياناً على أنها مقولة اقتصادية أو "إنتاجية النزعة" على نحو ضيق، فمن الواضح أن حلها الملائم يتطلب فصلاً وموضحةً بنيويين لمستويات البنية الفوقية لتشكيل اجتماعي مُعطى، وبوجه خاص، الوظيفة والمجال المخصصين للثقافة ذاتها: فلا يمكن أن يوجد نموذج مُرضٍ لنمط إنتاج معين بدون نظرية حول الدور الفريد والنوعي تاريخياً وجدلياً "للثقافة" ضمن إطاره.

هنا نجد تخطيط ليوتار مُعذباً ومُحبطاً في النهاية؛ لأن التحديد الشكلي لمقاله في حدود مشكلة "المعرفة" قد مال إلى استبعاد حقل - هو الثقافة - كان له أعظم الأهمية بالنسبة له في كتاباته الأخرى، حيث كان من بين المفكرين المعاصرين واحداً من أشد الملتزمين بكامل مدى وتنوع الفن الطليعي والتجريبي اليوم. إلا أن نفس هذا الالتزام بالتجريبي والجديد يُحدد جماليات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأيديولوجيات التقليدية للحدث العلياً بمعناها المحدد أكثر بكثير من ارتباطها بما بعد الحدائث الراهنة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً في الحقيقة - على نحو بالغ التناقض - بمفهوم الطبيعة الثورية للحدث العلياً الذي ورثه هابرماس بإخلاص من مدرسة فرنكفورت.

وهكذا، فرغم أن ليوتار قد أيدَ على نحو جدالي شعار "مابعد الحدث" وانخرط في الدفاع عن بعض إنتاجاتها الأشد إثارةً للجدل، فإنه في الحقيقة غير راغب تماماً في مرحلة ما بعد حدثية مختلفة جذرياً عن فترة الحدث العلياً وتتضمن قطيعةً تاريخية وثقافية جوهرية مع هذه الأخيرة.⁽⁵⁾ بل إنه، بنظرته لما بعد الحدث على أنها سخطٌ على، وتحلُّلٌ لهذا الأسلوب الحدائثي-الأعلى أو ذاك - لحظة في "الثورة" والتجديد الدائمين للحدث العلياً، ستعقبها فورة جديدة من الابتكار الشكلي - قد وسم بعد الحدث في صيغة لافتة، ليس على أنها ما يعقُبُ الحدث وأزمة مشروعيتها الخاصة، بل على أنها لحظة دورية تعود قبل نشوء أحداث جديدة دوماً بمعناها المحدد.

هنا إذن يُعاد إنتاج نوع من الاحتفاء بالحدث كما طرحه منظروها الأوائل -

كثورة دائمة ومنتزادة الدينامية أبداً في لغات، وأشكال، وأذواق الفن (لم يتم بعد استيعابها في الثورات التجارية في الموضة وتصميم السلع التي توصلنا منذ ذلك الحين إلى إدراك أنها إيقاع محايت للرأسمالية نفسها)؛ سوف تضيف إليها موجة تالية من الإيديولوجيين والجمالين الأوضح يساريةً والماركسيين عادةً بعد الحرب العالمية الثانية، بعداً أساسياً واضحاً - بحيث أن الجماليات الثورية لما هو حديث ستدرکہا أحياناً مدرسة فرنكفورت، لكن ستدرکہا كذلك أحياناً جماعتنا تل كل Tel Quel وسكرين Screen، بالمعنى الأكثر حُرْفِيَّةً كنفِيَّ نقدي إن لم يكن كتحوّل اجتماعي وسيكولوجي صريح. وتحتفظ جماليات ليوتار الخاصة بقدر كبير من هذا الدافع السياسي-الأوْكي protopolitical؛ فما زال التزامه بالتجديد الثقافي والشكلي يُقِيمُ الثقافة وسلطاتها بنفس الروح التي فعلت بها الطليعة الغربية ذلك منذ نهاية القرن.

ومن جهة أخرى، فإن استيعاب ما بعد الحداثة في هذا المفهوم الأقدم للحداثة العليا ومهمتها السلبية، والنقدية، أو الثورية سيبدو أنه ينزع الإشكالية عن وضع أكثر تعقيداً وإثارةً للاهتمام، يمثل جزءاً من المأزق الذي تطرحه "الرأسمالية المتأخرة" (أو المجتمع الاستهلاكي أو ما بعد الصناعي، إلى آخره). في تلك المجالات الأخرى للعلم والتكنولوجيا، للإنتاج، والتحول الاجتماعي، وما أشبه. هنا يبدو لي أن هابرماس-الذي يعمل بالتأكيد في المناخ الخائق والمكارتني بدرجة أكبر لجمهورية ألمانيا الفيدرالية - يتمتع بحس أرهف بالرهانات السياسية المتضمنة في هذه المسألة التي تبدو نظريةً، ويتمتع بهذا الحس بدرجة أكبر مما يسلم به ليوتار. وفي الحقيقة، فإن ما بعد الحداثة بالنسبة لهابرماس تتضمن النبذ الصريح للتقاليد الحداثيّة - العودة إلى رفض الطبقة المتوسطة المتزمت أو الضيق الأفق Spiessburger للأشكال والقيم الحداثيّة - وبذلك فإنها بمثابة تعبيرٍ عن نزعة محافظة اجتماعية جديدة. (٦)

هذا التشخيص يؤكد ذلك المجال الذي طُرح فيه سؤال ما بعد الحداثة بأشد الطرق حدّةً، أي العمارة، (٧) التي كان أنصار الحداثة العليا العظام فيها، معماريو الأسلوب الدولي - لوكوربوزيه Le Corbusier، وفرانك لويد رايت Frank Loyd Wright - ثورين علي وجه الدقة بالمعاني التي عددناها أعلاه: أي أنهم دعاةً للتجديد في الشكل ولتحويلات في الفراغ المعماري كان يمكن توقعها لديهم ومنهم لتغيير الحياة الاجتماعية ككل، ولتكون بديلاً عن الثورة السياسية بالحلول محلها (كما عبر عن ذلك لوكوربوزيه) (لكن بهذا الشكل، تكون الفكرة قديمة قديم قدم كتاب شيللر Schiller التربية الجمالية للبشرية Aesthetic education of humankind). ومن المؤكد أن ما بعد الحداثة تعني عودة إلى كل التعصبات القديمة المناهضة للحداثة (مثلما في مؤلف

توم وولف Tom Wolf الجديد من الباهاوس إلى منزلنا From the Bauhaus to our house)، لكنها كذلك كانت، موضوعياً، إقراراً بإخفاق أساسي بشروط المعماريين أنفسهم: فالمباني الجديدة للكوربوزيه ورايت لم تغير العالم في النهاية، ولا حتى عدلت الفضاء - المزيلة للرأسمالية المتأخرة، بينما بدأت أبراج "درجة الصفر" المالارميّة الطابع لدي ميس Mies ، وبشكل غير متوقع، في توليد ازدحام هائل من أقباح الصناديق الزجاجية في كل المراكز الحضريّة في العالم. وهذا هو المعنى الذي يمكن به إصدار شهادة حاسمة باعتبار الحداثة العليا ميتةً وشيئاً من الماضي: فقد كانت طموحاتها الطوبوية غير قابلة للتحقيق واستنفدت تجديدها الشكلية.

إلا أن هذه ليست على الإطلاق النتيجة التي يستخلصها هابرماس وليوتار مما يعتقدان، كلٌ بطريقته، إنه الحركة ما بعد الحداثيّة: فبالنسبة لكليهما ما زالت العودة إلى الحداثة العليا النقدية الأقدم ممكنةً، مثلما بالنسبة للوكاتش Lukács (على نحو فات أو أنه بصورة ماثلة)، كانت العودة إلى نوع من الواقعية قبل-الحداثيّة ما زالت ممكنة، بينما كان يكتب في معمعان فترة الحداثة العليا. لكن، إذا كان المرء مستعداً - كما هو حال كل من هابرماس وليوتار - لطرح نشرة حالة جديدة من نوع ما للعلاقات الاجتماعيّة (حتى لو نحينا جانباً مسألة ما إذا كانت تُعتبر نمطاً إنتاجياً جديداً كاملاً قائماً بذاته أم لا)، فلن يبدو من الجسارة أن نطرح تعديلاً مكافئاً من نوع ما في نفس دور ودينامية الإنتاج الثقافي ذاته، وهو في الحقيقة أمرٌ يجب أن يكون المرء قادراً على عرضه جديلاً، دون أي نزعة أخلاقية لا لزوم لها. فالعمارة ما بعد الحداثيّة، على سبيل المثال، تطالعنا كمشيل غريب للنزعة الكلاسيكية الجديدة، كتفاعل للوهم ("التاريخي النزعة") والاستشهاد quotation الذي نبذ الصرامة الحداثيّة العليا ويبدو أنه هو نفسه قد استولى على مجال كامل من الاستراتيجيات الجماليّة الغربيّة التقليديّة: من هنا نجد لدينا ما بعد حداثيّة تنزع إلى المانريزم mannerist (مايكل جريقر Michael Graves)، وما بعد حداثيّة باروكية (اليابانية)، وما بعد حداثيّة تنزع إلى الروكوكو (تشارلز مور Charles Moore)، وما بعد حداثيّة نيو-كلاسيكية (الفرنسيّة، خصوصاً كريستيان دي بورزامبارك Christian de Portzamparc)، وربما حتى ما بعد حداثيّة "حداثيّة عليا" تكون فيها الحداثيّة هي ذاتها موضوع المقابسة (الباستيش pastiche) ما بعد الحداثيّة. هذه حركة ثرية وخلاقة، تتمتع بأعظم تفاعل وبهجة جماليين، ربما كان بالإمكان وسمّها إجمالاً وككلّ بسمتين هامتين: أولاً، انهيار المهمة السياسيّة - الأوّليّة protopolitical والموقف الإرهابي للحداثة الأقدم، وثانياً، أفول كل التعلّق الوجداني affect (العمق، والقلق، والرعب، والمشاعر التي تثيرها الصروح) الذي ميّز الحداثة العليا واستبداله بما كان يمكن أن يسميه كولريديج

الخيال Coleridge أو يسميه شيللر اللعب الجمالي، إنه التزام بالسطح وبالسطحي بكل معاني الكلمة.

إلا أن هذا السطحي (بكل تلك المعاني) هو، علي وجه الدقة، ما دعنا إليه نزعة ما بعد بنوية فرنسية معينة، لا نستبعد منها الأعمال الأسبق لليوتار نفسه: إن هذه، رغم ذلك، هي اللحظة التي يفسح فيها علمُ الجمال المجالَ أمام علم الأخلاق، التي تصبح فيها مشكلة ما بعد الحدائي (حتى في علاقته بالأشكال الجديدة للعلم والمعرفة) مشكلة موقف المرء الأكثرَ جوهرية إزاء التشكيل الاجتماعي الجديد - إنها، أخيراً، اللحظة التي يبدو فيها بوضوح للعيان ما سمّيتهُ الحكاية الرمزية الأعمق الدفينة أو المكبوتة للوضع ما بعد الحدائي.

ويبدو أن ليوتار ينتسب هنا إلي كتاب ضد-أوديب Anti - Oedipus لجيل ديلوز وفيليكس جاتاري Gilles Deleuze & Felix Guattari ، اللذان حذّرنا بدورهما، في ختام ذلك العمل، من أن الأخلاق الفصامية التي يقترحانها ليست على الإطلاق أخلاقاً ثورية، بل طريقة للبقاء في ظل الرأسمالية، بينما نُنتج رغبات جديدة داخل الحدود البنوية لنمط الإنتاج الرأسمالي بوصفه كذلك. (٨) واحتفاءً ليوتار بأخلاق مشابهة ينشأ بشكل بالغ الدرامية في سياق ذلك الرفض لمجتمع الإجماع لدى هابرماس والذي ذكرناه آنفاً، وفي هذا الرفض يجري تقييم تنبؤي لتحلل الذات إلى حشد من الشبكات والعلاقات، من الشفرات المتناقضة والرسائل المتداخلة (القسم ٤). من هنا، ليس غريباً أن تحدّد هذه النظرة رؤية ليوتار النهائية للعلم والمعرفة اليوم بوصفهما سعياً، ليس إلى الإجماع، بل إلى "القلقل"، بوصفهما ممارسة للخطاب الهامشي (البارالوجيزم) paralogism، لا يكون القصد منها التوصل إلى اتفاق بل النسف من الداخل لنفس الإطار الذي مُرس فيه "العلم القياسي" الأسبق. والبلاغة التي يُنقل إلينا بها ذلك كله بالتأكيد بلاغة صراع، ونزاع، بلاغة الألم المبرح بمعنى شبه بطولي؛ كذلك لا يجب أن ننسى رؤية ليوتار المشابهة للفلسفة الإغريقية المناهضة للهيمنة (الرواقيون، والكليونيون، والسفسطائيون)، على أنها حرب عصابات الهامشيين، الأجانب، غير-الإغريق، ضد النظام القمعي والشامل لأرسطو وخلفائه. (٩) ومن جهة ثانية، فإن علم الجمال أحياناً ما يقوم بوظيفة مرآة غير سارة؛ وربما كنا بحاجة إلى أن نتأمل، ولو للحظة، التناغم الغريب بين "اللعب الحر" العلمي لدى ليوتار وبين الطريقة التي علمتنا بها العمارة ما بعد الحدائية "التعلم من لاس فيجاس" (روبرت فنتوري Robert Venturi) وأن "نجعل أنفسنا في دارنا في وجودنا المُستَلَب (ماركس حول مفهوم هيجل للروح المطلق). وهذا، على أية حال، هو أعمق، وأكثر مستويات كتاب ليوتار تناقضاً، لكنه أيضاً أكثرها إلحاحاً: مستوى حكاية لا بد لها - مثل كل

حكاية- أن تُؤد وهم "حلٍ خيالي لتناقضات واقعية" (ليفي-ستراوس Lévi-Strauss).

والمشكلة الشكلية المتضمنة هنا يمكن التعبير عنها على النحو التالي: كيف نستغني عن الحكاية بواسطة الحكاية نفسها؟ على المستوى السياسي والاجتماعي، بالفعل، كانت الحكاية، تعني دائماً، بمعنى معين، نفي الرأسمالية: فمن ناحية، نجد أن المعرفة الحكائية، على سبيل المثال، تُقدم هنا في تعارض مع المعرفة "العلمية" أو المجردة كَتَعَارُض ما قبل الرأسمالية مع الرأسمالية بمعناها المحدد. إلا أن الحكاية - كما اتضح حين تم التوسل بالمشروعات الحكائية للعلم نفسه في لحظة أزمته وتحللها - تعني أيضاً شيئاً من قبيل الغائية teleology فالحكايات - المسيطرة الكبرى هنا هي تلك توحى بأن شيئاً يتجاوز الرأسمالية ممكن، شيئاً مختلفاً جذرياً؛ كما إنها كذلك تمنح "المشروعية" للممارسة التي يسعى بها المناضلون السياسيون لتحقيق ذلك النظام الاجتماعي المستقبلي المختلف جذرياً. إلا أن كلتا الحكايتين - المسيطرتين للعلم قد أصبحتا مُنْفَرَّتَيْن ومزعتجتين بوجه خاص بالنسبة لثقفي العالم الأول اليوم: فبلاغة التحرر، مثلاً، قد شجبتها، بتناقضٍ مشاعرٍ جياش، ميشيل فوكو Michel Foucault في المجلد الأول من كتابه تاريخ الجنس؛ بينما بلاغة الكلية وبلاغة إضفاء النزعة الكلية المستمدة مما سَمَّيْتَهُ التقاليد الجرمانية أو الهيكلية هو موضوع نوعٍ من الشجب الغريزي أو التلقائي من جانب الجميع تقريباً.

إن إصرار ليوتار على تحليل الحكاية في وضع تبدو فيه الحكايات نفسها مستحيلة، هو إعلان عن عزمه أن يظل سياسياً ومجادلاً؛ أي أن يتجنب حلاً واحداً ممكناً وحتى منطقياً للمأزق يتمثل في أن يكون، مثل دانييل بل، مُنظراً ايدولوجياً للتكنوقراطية ومدافعاً عن النظام ذاته. وطريقته في عمل ذلك هي نقل الايديولوجيات الأقدم للحداثة العليا الجمالية، والاحتفاء بطاقتها الثورية، إلى العلم والبحث العلمي بالمعنى العلمي المحدد. بذلك فإن قدرة هذا الأخير اللامتناهية على الابتكار، والتغيير، والقطيعة، والتجدد، هي التي ستشبعُ النظام، الذي لولا ذلك لكان قمعياً، بالأثرية النازعة للاستلاب للجديد و"المجهول" (آخر كلمة في نص ليوتار)، وكذلك بالمغامرة، برفض الأمتثال، وبتنافرات الرغبة.

ولسوء الحظ، فإن القيمة المتلازمة الأخرى لخاتمة الكتاب - أي العدالة - تميل، مثلما في كل الحكايات المثيرة للاهتمام، إلى أن تستدير ضد هذه القيمة وتدمر جوانب يقينها الظاهرية. إن دينامية التغيير الدائم ليست، كما أوضح ماركس في البيان، ايقاعاً غريباً داخل نطاق رأس المال - وهو إيقاع نوعي لتلك النشاطات غير-الأداتية التي هي الفن والعلم - بل إنها بالأحرى نفسُ "الثورة الدائمة" لإنتاج الرأسمالي ذاته:

وعند هذه النقطة يكون الجدَل بتلك الدينامية الثورية ملمحاً من ملامح علاوة bonus اللذة ومكافأةً عن إعادة الإنتاج الاجتماعية للنظام ذاته. ولحظة الحقيقة، في هذا الصدد، تحين حين نجد مسألة ملكية والسيطرة على بنوك المعلومات الجديدة - ربحية الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الجديدة - تعود لتنتقم في هذه الصفحات الأخيرة: فالأفق الوبلاوي (الطوباوي الفاسد) dystopian لاحتكار ملكية خاصة عالمي للمعلومات يرجح بثقله في الميزان مقابل لذات الخطابات الهامشية و"العلم الفوضوي" (فييرابند). لكن ذلك الاحتكار، مثله مثل بقية نظام الملكية الخاصة، لا يمكن أن نتوقع أن تُصلحه أي نخبة تكنوقراطية مهما كانت حميدة، بل لا يمكن أن يتحداه إلا فعل سياسي أصيل (وليس رمزياً أو سياسياً - أولياً protopolitical).



العلم الفوضوي (فييرابند) - لكن ذلك الاحتكار، مثله مثل بقية نظام الملكية الخاصة، لا يمكن أن نتوقع أن تُصلحه أي نخبة تكنوقراطية مهما كانت حميدة، بل لا يمكن أن يتحداه إلا فعل سياسي أصيل (وليس رمزياً أو سياسياً - أولياً protopolitical).

العلم الفوضوي (فييرابند) - لكن ذلك الاحتكار، مثله مثل بقية نظام الملكية الخاصة، لا يمكن أن نتوقع أن تُصلحه أي نخبة تكنوقراطية مهما كانت حميدة، بل لا يمكن أن يتحداه إلا فعل سياسي أصيل (وليس رمزياً أو سياسياً - أولياً protopolitical).

العلم الفوضوي (فييرابند) - لكن ذلك الاحتكار، مثله مثل بقية نظام الملكية الخاصة، لا يمكن أن نتوقع أن تُصلحه أي نخبة تكنوقراطية مهما كانت حميدة، بل لا يمكن أن يتحداه إلا فعل سياسي أصيل (وليس رمزياً أو سياسياً - أولياً protopolitical).

العلم الفوضوي (فييرابند) - لكن ذلك الاحتكار، مثله مثل بقية نظام الملكية الخاصة، لا يمكن أن نتوقع أن تُصلحه أي نخبة تكنوقراطية مهما كانت حميدة، بل لا يمكن أن يتحداه إلا فعل سياسي أصيل (وليس رمزياً أو سياسياً - أولياً protopolitical).

العلم الفوضوي (فييرابند) - لكن ذلك الاحتكار، مثله مثل بقية نظام الملكية الخاصة، لا يمكن أن نتوقع أن تُصلحه أي نخبة تكنوقراطية مهما كانت حميدة، بل لا يمكن أن يتحداه إلا فعل سياسي أصيل (وليس رمزياً أو سياسياً - أولياً protopolitical).

العلم الفوضوي (فييرابند) - لكن ذلك الاحتكار، مثله مثل بقية نظام الملكية الخاصة، لا يمكن أن نتوقع أن تُصلحه أي نخبة تكنوقراطية مهما كانت حميدة، بل لا يمكن أن يتحداه إلا فعل سياسي أصيل (وليس رمزياً أو سياسياً - أولياً protopolitical).

(١) أنظر مثلاً مقالات لوى ألتوسير في الإستمولوجيا أو، في تقاليد قومية أخرى كتاب ريتشارد رورتى، Richard Rorty الفلسفة ومرآة الطبيعة (Princeton:PUP, 1979) وPhilosophy and the Mirror of Nature وكتابه Consequences of Pragmatism (Minneapolis: Univ. of Minnesota Press, 1982) عواقب البرجماتية.

(٢) أنظر ذكرياته المثيرة للاهتمام، "Pierre Souyri, le Marxisme qui n'a pas fini," in Esprit 61 (January, 1982) : 11-31

(٣) Jürgen Habermas, Legitimation Crisis, trans. thomas McCarthy (Boston: Beacon Press, 1975),p. 105

Zur Rekonstruktion des Historischen Materialismus : راجع كذلك عمله الأحدث :

(Frankfurt: Suhrkamp Verlag, 1981)

وفيه يُنظر إلى تحول المجتمع على أساس مراحل تطورية من طراز بياجييه: وبشكل متناقض، فإن المشكلة هنا هي كذلك مشكلة ليوتار حين يواجه احتكار الشركات متعددة -القومية للمعلومات اليوم- هي بالتحديد أنه ما من سبب يدفعنا للاعتقاد بأن مثل هذا الموقف يمكن حله بالتطور السلمي أو بالإقناع العقلاني.

Ernest Mandel, late capitalism (London: New left book, 1975) pp. 190-1 (٤)

(٥) أنظر عمله: "Reponse à la question: quest-ce que le postmoderne?" in critique, April 1982, pp. 357-67. والمتضمن في الكتاب الحالي كملحق له؛ وكذلك عمله المثير للاهتمام عن مارسيل دوشامب -Marcel Du- champ Les Transformateurs Duchamp (Paris, Galilee, 1977)

(٦) أنظر عمله: "Modernity versus Postmodernity", in New German Critique 22 (Winter 1981) : 3-14
(٧) لمناقشة مفيدة للنظريات ما بعد الحداثية الراهنة فى العمارة أنظر: Paolo Portoghesi: After Modern: Architecture (NY: Rizzoli, 1982)

Anti-Oedipus: Capitalism and Schizophrenia, Trans. Robert Hurley, Mark Seem, and Helen R.Lane, with preface b Michel Foucault (Minneapolis: Ihiv. of Minnesota Press, 1983; reprint of 1977 Viking edition) pp. 456-5 (٨)

"De la force des faibles," in special Lyotard issue of L'Arc 64 (1976): 4-12. (٩) أنظر

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو وضع المعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً. وقد قررت أن أستخدم كلمة "ما بعد حداثي" لتسمية هذا الوضع. والكلمة شائعة الاستخدام في القارة الأمريكية بين السوسيولوجين والنقاد. وهي تحدد حالة ثقافتنا في أعقاب التحولات التي غيرت قواعد اللعب منذ نهاية القرن التاسع عشر. وسوف أضع هنا هذه التحولات في سياق أزمة الحكايات *récits*.

ظل العلم، منذ البداية، في تعارض مع الحكايات. ولدى الحكم بمقياس معايير العلم الخاصة، يتضح أن أغلب هذه الحكايات خرافات. لكن، بقدر ما يقتصر العلم على مجرد تقرير انتظامات مفيدة ويقدر ما ينشد الحقيقة، فلا بد له من إضفاء المشروعية على قواعد لعبته ذاتها. لذا فإنه ينتج خطاب مشروعية بصدد وضعه، وهذا الخطاب اسمه الفلسفة. وسوف أستخدم مصطلح "حديث" لوصف أي علم يمنح نفسه المشروعية بالرجوع إلى ميتا- خطاب من هذا النوع يلجأ صراحةً إلى هذه الحكاية الكبرى أو تلك، من قبيل جدل الروح، أو تأويل المعنى، أو تحرير الذات العاقلة أو العاملة، أو خلق الثروة. من هنا، مثلاً، فإن قاعدة الإجماع بين المرسل والمخاطب لمنطوق له قيمة الصدق، ستعدُّ مقبولةً إذا صيغت على أساس إجماع إتفاقي. محتمل بين أذهان عاقلة: كانت هذه هي حكاية التنوير، التي عمل فيها بطل المعرفة لبلوغ غاية أخلاقية-سياسية جيدة، هي السلام الشامل. ويتبين من هذا المثال أنه إذا استخدمت

ميتا- حكاية تتضمن فلسفة للتاريخ لإضفاء المشروعية على المعرفة، فإنها تقودنا إلى التساؤل حول صلاحية المؤسسات التي تحكم الرابطة الاجتماعية: فهذه المؤسسات لابد من إكسابها المشروعية هي أيضاً. ومن هنا تُحال العدالة إلى الحكاية الكبرى، مثلها مثل الحقيقة.

ومع التبسيط إلى آخر مدى، فإنني أعرف "ما بعد الحدائي" بأنه التشكك إزاء الميتا- حكايات. هذا التشكك هو بلا شك نتاج التقدم في العلوم؛ لكن هذا التقدم بدوره يفترضه سلفاً. وأبرز ما يناظر قَدَمَ جهاز إضفاء المشروعية الميتا - حكايتي، هو أزمة الفلسفة الميتافيزيقية ومؤسسة الجامعة التي كانت تعتمد عليها في الماضي. إن الوظيفة الحكائية تفقد عناصرها الوظيفية foncteurs، وبطلها العظيم، ومخاطرها العظيمة، وهدفها العظيم. إنها تتبعثر في سحب من عناصر لغوية حكاية - عناصر حكاية، لكن أيضاً إشارية، dénotatif وتقعيدية prescriptifs، ووصفية -descrip tifs، وما إلى ذلك. وتحمل كلُّ سحابة في داخلها تكافؤات (*) valences برجماتية قائمة بذاتها sui generis خاصة بنوعها specific to its kind وكل واحد منا يحيا عند تقاطع عدد كبير منها. لكننا لا نقيم بالضرورة تراكيب لغوية مستقرة، وخصائص تلك التي نقيمها ليست قابلة للتوصيل بالضرورة.

من هنا فإن مجتمع المستقبل لا يندرج داخل مجال أنثروبولوجيا نيوتنية (***) (من قبيل البنيوية أو نظرية الأنساق) بقدر ما يندرج داخل برجماتية - une pragmatique لجزئيات لغوية. وثمة العديد من ألعاب اللغة المختلفة، وهذا تنافر للعناصر. وهي لا تتسبب في ظهور المؤسسات إلا في بقع، وهذه حتمية موضوعية.

الأ أن صانعي القرار يحاولون إدارة سحب النشاطية الاجتماعية هذه وفقاً لمصفوفات المدخل/المخرج input/output متبوعين منطقاً يتضمن أن عناصرها قابلة للقياس وأن المجموع قابل للتحديد. إنهم يُكرسون حيواتنا من أجل نمو السلطة. ومشروعية هذه السلطة، سواء في أمور العدالة الاجتماعية أو الصدق العلمي، تقوم على أساس جعل أداء النظام أداءً أمثل، أي الكفاءة. وتطبيق هذا المعيار على كل ألعابنا يستتبعه بالضرورة مستوى معين من الإرهاب، سواء إرهاب ناعم أو إرهاب صلب: كونوا جاهزين للعمل، أي قابلين للقياس، أو اختفوا.

(*) التكايفات: هنا بالمعنى المستخدم في العلوم. مثلاً، عدد ذرات الهيدروجين التي يمكن أن تتحد معها ذرة معينة (في الكيمياء) أو شحنة أيون معين، أو الترتيب العددي للكروموسومات (في البيولوجيا) - م

(**) نيوتنية: نسبة إلى نيوتن - م

ولا ريب أن منطق أقصى أداء هذا متهافت من زوايا عديدة، خصوصاً من زاوية التناقض في المجال الاجتماعي الاقتصادي: إذ يتطلب، في نفس الوقت، عملاً أقل (لخفض نفقات الإنتاج) وكذلك عملاً أكثر (لتخفيف العبء الاجتماعي للسكان العاطلين). لكن تشكُّكنا قد بلغ الآن حداً يجعلنا لا نعود نتوقع أن ينشأ الخلاص من تلك التهافتات، كما فعل ماركس.

إلا أن الوضع ما بعد الحداثي غريب عن التخلُّص من الأوهام قدر غرْبته عن الوضعية العمياء لنزع المشروعية. فأين يمكن، بعد الميتا- حكايات، أن تستقر المشروعية؟ إن معيار التشغيل هو معيار تكنولوجي، وليس له علاقة بالحكم على ما هو صادق وما هو عادل. هل تكمن المشروعية في الإجماع الذي يتم التوصل إليه من خلال الحوار، كما يعتقد هابرماس؟ إن مثل هذا الإجماع يوقع العنف بتنافر ألعاب اللغة. ودائماً ما يولد الابتكار من الانشقاق. ليست المعرفة ما بعد الحداثية مجرد أداة للسلطات؛ فهي تشجذ حساسيتنا للاختلافات وتدعم قدرتنا على تحمُّل ما لا يقبل القياس L'incommensurable وميدؤها لا يكمن في التماثل الذي يخص الخبراء، بل في الخطاب الهامشي (البارالوجيا) (*) paralogie الذي يخص المبتكرين.

والسؤال هنا هو التالي: هل تكون مشروعية الرابطة الاجتماعية، هل يكون المجتمع العادل، ممكناً عملياً على أساس تناقض مماثل للتناقض في النشاط العلمي؟ وماذا يمكن أن يكون هذا التناقض؟



النص التالي نصٌ مناسب. إنه تقرير عن المعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً ثم تقديمه إلى مجلس الجامعات Conseil des Universités التابع لحكومة كيبيك، بناءً على طلب رئيسه. وأود أن أشكره على تكْرَمه بالسماح بطبعه في فرنسا.

يبقى أن كاتب التقرير فيلسوف، وليس خبيراً. الخبير يعرف ماذا يعرف وماذا لا يعرف، أما الفيلسوف فلا. أحدهما يستنتج، بينما الآخر يتساءل، وهاتان لعبتان مختلفتان من ألعاب اللغة. نجدهما هنا ممتزجتين، والنتيجة هي أنه لا هذه ولا تلك تنجح تماماً.

على الأقل يمكن للفيلسوف أن يُعزِّي نفسه بالقول بأن التحليل الشكلي

(*) paralogisme: كان المصطلح يعني في الأصل الغلط في البرهان. لكن ليوتار يستخدمه للدلالة على الانشقاق أو الخطاب الهامشي الذي يسبب القلاقل في وضع العلوم أو المعرفة المستقلة - أنظر القسم الأخير ١٤ - م.

الوضع ما بعد الحدائي

[١]

المجال: المعرفة في المجتمعات المعلوماتية

فرضية العمل لدينا هي أن وضع المعرفة يتغيرُ بينما تدخل المجتمعات ما يُعرف بالعصر ما بعد الصناعي والثقافات ما يُعرف بالعصر ما بعد الحدائي^(١). وقد بدأ هذا الانتقال على الأقل منذ نهاية الخمسينات، التي تُحدّد بالنسبة لأوريا نهاية إعادة التعمير. ويكون الإيقاع أسرع أو أبطأ حسب البلد، وفي داخل البلد حسب قطاع النشاط: ومن هنا التفاوت الزمني العام، الذي يجعل من الصعب رسم لوحة كلية^(٢) ولا بد أن يكون جزءٌ من الوصف تخمينياً بالضرورة. لكننا نعرف، على أية حال، أنه ليس من الحكمة أن نبالغ في قيمة علم المستقبليات^(٣).

وبدلاً من رسم لوحة ستظل ناقصة بالضرورة، فإنني سأخذ نقطة انطلاقي ملمحاً واحداً يحدّد على الفور موضوع دراستنا. المعرفة العلمية هي نوعٌ من الخطاب. ويمكن القول بأن علوم وتكنولوجيات الصدارة ترتبط منذ أربعين عاماً باللغة: الفونولوجيا والنظريات اللغوية^(٤)، مشكلات الاتصال والسيبرنيطيقا،^(٥) نظريات الجبر والمعلوماتية الحديثة،^(٦) الكمبيوترات ولغاتها،^(٧) مشكلات الترجمة والبحث عن تساوq بين لغات الكمبيوتر،^(٨) مشكلات تخزين المعلومات وبنوك المعلومات،^(٩) علوم الإتصال عن بعد^(*) télématique وتحسين أطراف إرسال وإستقبال "ذكية"^(١٠)، علم التناقض paradoxologie^(١١): الحقائق تتحدث عن نفسها، وهذه القائمة ليست حصريّة.

يمكن توقع أن يكون تأثير هذه التحولات التكنولوجية على المعرفة ملحوظاً. وقد بدأت

(*) telematics : télématique : سَنسَميها فيما يلي باسم "التليماطيقا" قياساً على السيبرنيطيقا، والفوننيطيقا، والاستنيطيقا وغيرها - م

وظيفتها الأساسية - البحث ونقل المعارف المكتسبة - تتأثران فعلاً، أو سوف تتأثران في المستقبل. وبالنسبة للوظيفة الأولى، فإن علم الوراثة يقدم مثلاً يسهل إدراكه على الشخص العادي؛ إذ أنه يدين بنموذجه النظري للسيرنطيقا. وهناك أمثلة أخرى عديدة. أما بالنسبة للوظيفة الثانية، فمن المعروف أن تصغير وتسويق الأجهزة قد بدأ يغير بالفعل طريقة اكتساب، وتصنيف، واستغلال المعارف^(١٢) ومن المعقول أن نفترض أن انتشار آلات تجهيز المعلومات يؤثر، وسوف يظل يؤثر، على تداول المعارف بقدر ما فعل التقدم في وسائل نقل البشر (شبكات المواصلات)، ويعدّها في وسائل تداول الأصوات والصور المرئية (وسائل الإعلام)^(١٣).

في هذا السياق من التحول العام، لا يمكن أن تظل طبيعة المعرفة دون تغيير. فلا يمكن أن تُلاثم القنوات الجديدة، وتصبح وظيفية، إلا إذا أمكن ترجمة المعارف إلى كميات من المعلومات.^(١٤) ويمكننا التنبؤ بأن كل ما لا يقبل الترجمة على هذا النحو في كيان المعرفة المستقر سيتم التخلي عنه وأن اتجاه الأبحاث الجديدة ستتمليه قابلية نتائجها المحتملة للترجمة إلى لغات الكمبيوتر. ولا بد الآن "لمنتجتي" ومستخدمي المعرفة، وسيكون عليهم في المستقبل، أن يمتلكوا وسائل ترجمة أي شيء يريدون ابتكاره أو تعلمه إلى هذه اللغات. وقد بلغت الأبحاث حول آلات الترجمة درجة متقدمة فعلاً.^(١٥) ومع هيمنة الكمبيوتر يتم فرض منطق معين، ومن ثم فرض منظومة معينة من القواعد التي تحدد المنطوقات المقبولة بوصفها منطوقات "معرفية".

هكذا يمكننا توقع أن تصبح المعرفة خارجية تماماً بالنسبة "للعارف"، عند أي نقطة قد يشغلها في عملية المعرفة. والمبدأ القديم القائل بأن اكتساب المعرفة لا ينفصل عن تأهيل (Bildung) العقول، أو حتى الأفراد، هذا المبدأ أخذ يصبح الآن عتيقاً، وسيصبح كذلك بدرجة أكبر في المستقبل. وعلاقة مُوردي ومستخدمي المعرفة بالمعرفة التي يورّدونها ويستخدمونها تميل الآن، وسوف تميل بشكل متزايد، إلى إكتساب الشكل الذي اتخذته بالفعل علاقة منتجي ومستهلكي السلع بالسلع التي ينتجونها ويستهلكونها - أي، شكل القيمة. المعرفة تُنتج وسوف تُنتج لكي تُباع، وتُستهلك وسوف تُستهلك لكي يجري تقييمها في إنتاج جديد؛ وفي كلتا الحالتين، فإن الهدف هو التبادل. تكفُّ المعرفة عن أن تكون غاية في حد ذاتها، إنها تفقد "قيمتها - الاستعمالية".^(١٦)

ومن المقبول على نطاق واسع أن المعرفة قد صارت القوة الرئيسية للإنتاج خلال العقود القليلة الماضية؛^(١٧) وقد كان لذلك تأثير ملحوظ على تكوين قوة العمل في البلدان الأشد تطوراً،^(١٨) كما أنه يمثل عنق الزجاجة الرئيسي أمام البلدان النامية. وفي العصر ما بعد الصناعي وما بعد الحدائي، سيحافظ العلم على، بل وسيدعم بلاشك، وضعه البارز في ترسانة الطاقات الانتاجية للدول القومية. وفي الحقيقة، فإن هذا الوضع هو أحد الأسباب التي تدفعنا إلى استنتاج أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ستتسع أكثر في المستقبل^(١٩).

لكن هذا الجانب من المشكلة لا يجب أن نسمح له بإخفاء جانبيها الآخر، المُكْمَل له. فالمعرفة في شكل سلعة معلوماتية لا غنى عنها للقوة الانتاجية، أصبحت تمثل بالفعل، وستظل تمثل رهاناً رئيسياً - أن لم يكن الرهان الرئيسي - في المناقسة العالمية على السلطة. فمن المتصور أن الدول القومية ستحارب بعضها يوماً من أجل السيطرة على المعلومات، مثلما تقاتلت في الماضي من أجل

السيطرة على الأراضي، وبعدها من أجل التحكم في الوصول إلى واستغلال المواد الخام وقوة العمل الرخيصة. لقد تم فتح مجال جديد أمام الاستراتيجيات الصناعية والتجارية من جهة، والاستراتيجيات السياسية والعسكرية من جهة ثانية. (٢٠)

إلا أن المنظور الذي رسمتُ خطوطه العريضة فيما سبق ليس بالسهولة التي رسمتهُ بها. لأن تجارة المعرفة لا بد لها أن تؤثر على الامتياز الذي تمتعت به الدول القومية، وما زالت تفعل، بالنسبة لإنتاج وتوزيع المعارف. ستتقدم مقولة أن المعارف تقع ضمن نطاق سلطات الدولة، بوصفها ذهن أو عقل المجتمع، وذلك مع تزايد قوة المبدأ المقابل، الذي طبقاً له لا يوجد المجتمع ويتقدم إلا إذا كانت الرسائل المتداولة في نطاقه غنية بالمعلومات ويسهل حل شفرتها. ستبدأ أيديولوجية "شفافية" الإتصال، التي تمضي يداً بيد مع تجارة المعرفة، ستبدأ في النظر إلى الدولة بوصفها عامل قتامة و"تشويش". ومن وجهة النظر هذه، تهدد مشكلة العلاقة بين سلطات الدولة والسلطات الاقتصادية بأن تطرح نفسها بالمخاح جديد.

خلال العقود القليلة الماضية بلغت القوى الاقتصادية بالفعل حد تهديد استقرار الدولة من خلال أشكال جديدة من دورة رأس المال يطلق عليها عموماً اسم الشركات متعددة القومية. هذه الأشكال الجديدة لدورة رأس المال تتضمن أن قرارات الاستثمار قد تجاوزت، جزئياً على الأقل، نطاق سيطرة الدول القومية. (٢١) وهناك خطر أن تزداد المشكلة حدةً مع تطور تكنولوجيا الكمبيوتر وعلوم الاتصال عن بعد (telematics). لنفترض؛ مثلاً، أن شركة مثل آي بي إم قد حصلت على ترخيص بأن تحتل حزاماً في مجال دوران الأرض وتطلق أقمار اتصالات أو أقمار تخزين معلومات. من سيملك حق الوصول إليها؟ ومن سيقدر حظر قنوات أو بيانات معينة؟ هل هي الدولة؟ أم أن الدولة ستكون أحد مستعمليها بين آخرين؟ سوف تُثار مسائل قانونية، ومعها سيُثار سؤال: "من الذي سيرفع؟"

من هنا، فإن التحول في طبيعة المعرفة يمكن أن تكون له آثاره على السلطات العامة القائمة بحيث يجبرها على إعادة دراسة علاقتها (القانونية والفعلية) مع الشركات الكبرى، وبوجه أعم، مع المجتمع المدني. إن إعادة فتح السوق الدولية، والعودة إلى المنافسة الاقتصادية الشديدة، وانهيار هيمنة الرأسمالية الأمريكية، وأقول البديل الاشتراكي، والفتح المحتمل للسوق الصينية - هذه العوامل وغيرها كثير، قد أخذت تُعدّل الدول لإعادة تقييم جادة للدور الذي اعتادت أن تلعبه منذ الثلاثينات: دور إرشاد، أو حتى توجيه الاستثمارات. (٢٢) على ضوء ذلك، لا يمكن للتكنولوجيات الجديدة إلا أن تزيد من المخاح إعادة الفحص تلك، حيث أنها تجعل المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار (ومن ثم وسائل السيطرة) أكثر حركية وعرضةً للقرصنة.

وليس من الصعب تخيل أن يتم تداول المعارف عبر نفس شبكات النقود، بدل أن يكون على أساس قيمتها "التربوية" أو أهميتها السياسية (أو الإدارية، أو الدبلوماسية، أو العسكرية)؛ ولن يكون التمييز في هذه الحالة بين المعرفة وبين الجهل، بل، مثلما في حالة النقود، بين "معرفة الدفع" و"معرفة الاستثمار" - وبعبارة أخرى، بين وحدات معرفية يتم تبادلها في إطار الاستمرار اليومي (إعادة بناء قوة العمل، "البقاء") في مقابل ائتمانات معرفية مكرسة لتحسين أداء مشروع ما.

إذا كانت هذه هي الحالة، فإن شفافية الاتصال تكون ماثلة للبيرالية. فالليبرالية لا تستبعد

تنظيماً لتدفق النقود تكون فيه بعض القنوات مُستخدمة في صنع القرار بينما لا تصلح القنوات الأخرى سوى لدفع الديون. ويمكن للمرء، على نحو مماثل، أن يتصور تدفقات من المعرفة تتحرك عبر قنوات ماثلة ذات طبيعة ماثلة، سيكون بعضها مقصوداً على "صانعي القرار"، بينما تستخدم الأخرى لتسديد الدين الدائم لكل فرد تجاه الرابطة الاجتماعية.

[٢]

المشكلة: المشروعية

هذه هي فرضية العمل التي تحدد المجال الذي أنتوي فيه بحث مسألة وضع المعرفة. وهذا السيناريو، المشابه للسيناريو الذي يحمل اسم "جعل المجتمع معلوماتياً"، رغم أنه مطروح بروح مختلفة تماماً، لا يزعم أنه أصيل أو حتى صادق. فالمطلوب من فرضية عمل هو أن تتمتع بقدرة كبيرة علي التمييز. وسيناريو جعل أكثر المجتمعات تقدماً معلوماتياً يتيح لنا إلقاء الضوء (مع خطورة المبالغة في التضخيم) على جوانب معينة من تحول المعرفة وتأثيراته على السلطات العامة والمؤسسات المدنية - وهي تأثيرات سيكون من الصعب إدراكها من وجهات نظر أخرى. ومن ثم، فلا يجب أن نضفي على فرضيتنا قيمة تنبؤية بالنسبة للواقع، بل قيمة استراتيجية بالنسبة للمسألة المطروحة.

ورغم ذلك فإن لها مصداقية قوية، وبهذا المعنى، فإن اختيارنا لهذه الفرضية ليس تعسفياً. فقد وصفها الخبراء بأسهاب^(٢٣) وهي توجه الآن بالفعل قرارات معينة تتخذها الوكالات الحكومية والشركات الخاصة المعنية أكثر من غيرها، مثل تلك التي تدير صناعة الاتصالات عن بعد Télé-communications. إنها، إذن، تمثل إلى، حد معين، جزءاً من واقع يمكن ملاحظته. وأخيراً، فإن أمام هذا السيناريو فرصة طيبة للتحقق لأنه يمنع الركود الاقتصادي أو الكساد العام (الناشئ، مثلاً، عن استمرار الفشل في حل مشكلات الطاقة العالمية): من الصعب رؤية اتجاه آخر يمكن أن تتخذه التكنولوجيا المعاصرة كبديل لجعل المجتمع معلوماتياً.

ويعادل هذا القولُ بأن الفرضية مبتذلة. لكنها كذلك فقط إلى المدى الذي تخفف عنده في أن تأخذ في اعتبارها النموذج العام للتقدم في العلم والتكنولوجيا، الذي يبدو أن النمو الاقتصادي وتوسع السلطة الاجتماعية السياسية يكملانه بشكل طبيعي. ولا يُطرح هنا للتساؤل على الإطلاق حقيقة أن المعرفة العملية والتقنية تراكمية. بل إن ما يناقش هنا هو، على الأكثر، الشكل الذي يأخذه هذا التراكم - فالبعض يصورونه على أنه منتظم، ومتصل، واجماعي، والبعض يصورونه على

أنه دوري، وانقطاعي، ونزاعي (٢٤).

لكن هذه الدلائل مغلوبة. ففي المقام الأول، لا تمثل المعرفة العلمية مجموع المعرفة، وقد وجدت على الدوام بالاضافة إلى، وفي تنافس ونزاع مع، نوع آخر من المعرفة، أساسية حكائياً بهدف التبسيط (وسوف أصف خصائصه فيما بعد). ولا أقصد القول بأن المعرفة الحكائية يمكن أن تتغلب على العلم، لكن نموذجها مرتبط بأفكار عن الاتزان الداخلي والتعاضد (٢٥) تبدو بجوارها المعرفة العلمية المعاصرة بئس، وخصوصاً إذا كان عليها أن تكون خارجية بالنسبة "للعارف". ومُستلثة عن مستخدميها بدرجة أكبر مما كانت عليه حتى الآن. والتثبيط الناشئ عن ذلك لدى الباحثين والمعلمين لا يمكن إغفاله على الإطلاق؛ فمن المعروف جيداً أنه خلال الستينات، وفي كل المجتمعات الأكثر تطوراً، قد بلغ أبعاداً متفجرة بين من يُعدون أنفسهم لممارسة تلك المهنة - أي الطلاب - بحيث طرأ انخفاض ملحوظ في الانتاجية في المختبرات والجامعات العاجزة عن حماية نفسها من عدواها (٢٦). وليس مطروحاً توقع أن يؤدي هذا، بأمل أو بخوف، إلى ثورة (مثلما كان الحال عندئذ): فلن يغير هذا نظام الاشياء في المجتمع ما بعد الصناعي ما بين عشية وضحاها. لكن هذا التشكك من جانب العلماء يجب أن يؤخذ في الاعتبار كعامل رئيسي في تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للمعرفة العلمية.

وما يزيد من ضرورة أخذ ذلك في الاعتبار - وهذه هي النقطة الثانية - أن فتور معنويات العلماء له أثره على مشكلة المشروعية التي هي المشكلة المحورية. وأنا هنا أستخدم الكلمة بمعنى أوسع مما يقصده المنظرون الألمان المعاصرون في مناقشتهم لمسألة السلطة (٢٧). خذ مثلاً أي قانون مدني: إنه ينص على أن فئة معينة من المواطنين لا بد أن تقوم بنوع محدد من الفعل. والمشروعية هي العملية التي يكون فيها من سلطة المُشَرِّع أن يصدر مثل هذا القانون بوصفه معياراً. ولننظر الآن الي مثال المنطوق العلمي: إنه خاضع لقاعدة أن أي منطوق يجب أن يلبي منظومة معطاة من الشروط لكي ينال القبول بوصفه علمياً. وفي هذه الحالة، تكون المشروعية هي العملية التي يكون بها "المُشَرِّع" الذي يتناول الخطاب العلمي مُخَوِّلاً سلطة تحديد الشروط المقررة سلفاً (وهي عموماً، شروط التجانس الداخلي وإمكانية التحقق بالتجربة) والتي تحدد ما إذا كان يمكن إدراج منطوق ما في هذا الخطاب لكي تفحصه الجماعة العلمية.

قد يبدو التوازي قسرياً. لكنه ليس كذلك، كما سنرى. فقد ظلت مسألة مشروعية العلم مرتبطة برياط لا ينفصم بمسألة مشروعية المُشَرِّع منذ زمن أفلاطون. ومن هذه الزاوية، ليس الحق في تقرير ما هو صادق مستقلاً عن الحق في تقرير ما هو عادل، حتى ولو كانت المنطوقات الخاصة بهاتين السلطتين مختلفتة في طبيعتها. فالنقطة المقصودة هي أن ثمة ترابط وثيق بين نوع اللغة المسمي علماً وبين النوع المسمي أخلاقاً وسياسةً؛ كلاهما ينبثق من نفس المتطور، نفس "الاختيار" إذا شئت - الاختيار الذي اسمه الغرب.

وحين نفحص الوضع الراهن للمعرفة العلمية - في وقت يبدو فيه أن العلم خاضع تماماً للسلطات السائدة أكثر من أي وقت مضى، وأنه، مع التكنولوجيات الجديدة، يخاطر بأن يصير الرهان الأساسي في نزاعاتها - فإن سؤال المشروعية المزدوج لا يتراجع إلى الخلفية، بل يتقدم بالضرورة إلى مكان الصدارة. إذ يظهر في أكمل أشكاله، شكل العود على بدء Reversion، الذي

يكشف أن المعرفة والسلطة هما مجرد وجهين لنفس المشكلة: من الذي يقرر ما هي المعرفة، ومن الذي يعرف ما يجب تقريره؟ في عصر الكمبيوتر، يكون سؤال المعرفة سؤالاً عن شكل الحكم أكثر من أي وقت مضى.

[٣]

المنهج: ألعاب اللغة

لا بد أن القارئ قد لاحظ أنني عند تحليل هذه المشكلة ضمن الإطار الذي حدّدته قد فضلت طريقة بعينها: هي التشديد على حقائق اللغة وخصوصاً جانبها البراجماتي (٢٨). ولتوضيح ما سيلبي سيكون من المفيد أن أخصّص، ولو بإيجاز، ما يعنيه هنا مصطلح براجماتي.

إن عبارة إشارية (٢٩) *dénotatif* مثل "الجامعة مريضة"، إذا قيلت في سياق محادثة أو حوار، تحدّد موضع مرسلها (الشخص الذي ينطق العبارة)، والمخاطب بها (الشخص الذي يستقبلها)، ومرجعها (ما تتعلق به العبارة) بطريقة نوعية محدّدة: فالعبارة تضع (وتكشف) مرسلها في وضع "العارف" (أنه يعرف ما هو حال الجامعة)، ويوضع المخاطب في وضع من عليه أن يمتنع أو يمنع موافقته، كما أن المرجع نفسه يُوصّل بطريقة تميّز العبارات الإشارية، أي كشيء يتطلب أن يجري تحديده والتعبير عنه بطريقة صحيحة بواسطة العبارة التي تشير إليه.

أما إذا أخذنا تصريحاً من قبيل "الجامعة مفتوحة"، ينطق به عميد كلية أو رئيس جامعة في اجتماع، فمن الواضح أن المواصفات السابقة لا تنطبق على هذه الحالة. بالطبع، يجب أن يفهم معنى العبارة، لكن هذا شرط عام للتواصل ولا يساعدنا على التمييز بين الأنواع المختلفة من العبارات أو بين تأثيراتها النوعية. والسمة المميّزة لهذه العبارة الثانية، "الأدائية" (٣٠)، هي أن تأثيرها على المرجع يتطابق مع نطقها. فالجامعة مفتوحة لأنه قد جرى إعلان أنها مفتوحة في الظروف المذكورة أعلاه. وكونها كذلك ليس أمراً يخضع للمناقشة أو التحقق من جانب المخاطب، الذي يُحدّد موضعه على الفور ضمن الإطار الجديد الذي تخلقه العبارة. أما المرسل، فيجب أن يكون متمتعاً بسلطة القيام بمثل تلك التصريحات. وفي الواقع، يمكن أن نقول ذلك بالطريقة المعاكسة: أن المرسل هو عميد كلية أو رئيس جامعة - أي أنه يتمتع بسلطة الإدلاء بمثل هذه العبارة - فقط بقدر ما يستطيع التأثير مباشرة على كل من المرجع، (الجامعة) والمخاطب (طاقم الجامعة) بالطريقة التي أشرت إليها.

ثمة حالة أخرى تندرج فيها عبارات من نوع، "أعطوا الجامعة نقوداً"؛ فهذه عبارات

تقعيدية prescriptions. ويمكن صياغتها على أنها طلبات أو أوامر، أو تعليمات، أو توصيات، أو مطالب، أو صلوات، أو تضرعات، وما إلى ذلك. هنا، يكون المرسل بوضوح في وضع السلطة، بالمعنى الواسع للكلمة (بما في ذلك سلطة الخطاطي، على رب يزعم أنه رحيم): أي أنه يتوقع أن يؤدي المخاطب العمل المشار إليه. وتستتبع برامجيات التقعيد تغييرات مصاحبة في مواقع المخاطب والمرجع (٣١).

ومرة أخرى، تندرج في فئة مختلفة كفاءة أي سؤال، أو وعد، أو وصف أدبي، أو سرد، الخ. ولنوجز. فإن فييتجنشتين Wittgenstein، وهو يعيد دراسة اللغة من الصفر، يركز انتباهه على تأثيرات مختلف أنماط الخطاب؛ ويسمى الأنماط المختلفة للعبارات والتي يحددها في طريقه (وقد أوردت بعضاً منها) باسم ألعاب اللغة (٣٢) Language games. وما يعنيه بهذا المصطلح هو أنه يمكن تعريف كل واحدة من فئات العبارات على أساس القواعد التي تحدد خصائصها والاستخدامات التي يمكن استخدامها فيها - بنفس الطريقة التي تُعرف بها لعبة الشطرنج بواسطة منظومة من القواعد التي تحدد خصائص كل واحدة من القطع، وبعبارة أخرى، الطريقة المناسبة لتحريكها.

ومن المفيد أن نبيد الملاحظات الثلاث التالية على ألعاب اللغة. الأولى هي أن قواعدها لا تحمل داخلها مشروعيتهما الخاصة، لكنها موضوع تعاقد، صريح أو مُضمّر، بين اللاعبين (بما لا يعني القول أن اللاعبين يخترعون القواعد). والثانية هي أنه لو لم توجد قواعد، فليس ثمة لعبة، (٣٣) أن أي تعديل ولو متناهي الصغر في قاعدة واحدة يغيّر طبيعة اللعبة، أن أي "نقلة" move coup (٣٤) أو منطوق لا يتفق مع القواعد لا ينتمي إلى اللعبة التي يُعرفونها. والملاحظة الثالثة يوحى بها ما قلناه لتونا: إن كل منطوق يجب التفكير فيه على أنه "نقلة" في لعبة.

هذه الملاحظة الأخيرة تقودنا إلى المبدأ الأول الذي يكمن وراء منهجنا ككل: أن تتكلم يعني أن تقاتل، بمعنى اللعب، وأفعال الكلام تندرج تحت تنأهريات agonistique عامة (٣٥). ولا يعني هذا بالضرورة أن المرء يلعب لكي يكسب إذ يمكن بنقله لمجرد لذة ابتكارها: وهل هناك شيء آخر في جهد ملاحقة اللغة الذي يتولاه الكلام الشعبي والأدب؟ تنشأ بهجة فائقة من الابتكار اللانهائي لانعطافات الجملة، والكلمات والمعاني لتلك العملية التي تكمن خلف تطور اللغة على مستوى الكلام parole، لكن لا شك أن هذه اللذة نفسها تتوقف على احساس بالنجاح الذي أحرز على حساب خصم - خصم واحد على الأقل، وخصم خطير: هو اللغة المقبولة، أو التضمين. (٣٦)

هذه الفكرة عن تنأهريات agonistique اللغة لا يجب أن تحجب عن بصرنا المبدأ الثاني، الذي يُعدُّ مكملاً لها ويحكم تحليلاً: ان الرابطة الاجتماعية القابلة للملاحظة تتكون من "نقلات" لغوية. وتوضيح هذه الأطروحة سيقودنا إلى قلب المشكلة التي بين أيدينا.

(٣٤) move: coup: نقلة بمعنى تحريك قطعة شطرنج مثلاً - م.

طبيعة الرابطة الاجتماعية: البديل الحديث

إذا أردنا مناقشة المعرفة في المجتمع المعاصر الأكثر تطوراً، فلا بد لنا من الإجابة على السؤال التمهيدي المتعلق بأي تمثيل منهجي نطبق على هذا المجتمع. بالتبسيط إلى آخر مدى، يمكننا القول بأنه من ناحية المبدأ وجد خلال نصف القرن المنصرم على الأقل، نموذجان تمثيليان أساسيان للمجتمع: إما أن المجتمع يُشكّل كلاً وظيفياً، وإما أنه مُنقسم إلى قسمين. والمثال على النموذج الأول هو تالكوت بارسونز Talcott Parsons (على الأقل بارسونز ما بعد الحرب) وعلى النموذج الثاني، التيار الماركسي (الذي تقبل جميع مدارسه، مهما كانت اختلافاتها، كلاً من مبدأ الصراع الطبقي والديالكتيك بوصفهما ثنائية تعمل داخل المجتمع). (٣٧)

هذا الانتقال المنهجي، الذي يحدّد نوعين رئيسيين من الخطاب حول المجتمع، قد وصلنا من القرن التاسع عشر. وقد سيطرت على عقول مؤسسي المدرسة الفرنسية فكرة أن المجتمع يشكّل كلاً عضوياً، في غيابة يكف عن كونه مجتمعاً (وتُحرّم السوسيولوجيا من موضوع دراستها)، وقد قدّمت النزعة الوظيفية تفاصيل إضافية؛ فقد أخذت منعطفاً آخر في الخمسينات مع مفهوم بارسونز عن المجتمع بوصفه نسقاً - الضبط auto - régulé - لم يعد النموذج النظري وحتى المادي هو الجهاز العضوي الحي؛ بل أصبحت تقدّمه السيبرنطيقا، التي وسّعت تطبيقات النموذج خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

في عمل بارسونز، نجد أن المبدأ الكامن من وراء النظام ما زال، إذا جاز لي القول، متفانلاً: فهو يناظر استقرار اقتصاديات النمو ومجتمعات الوفرة في ظل دولة رفاهية معتدلة. (٣٨) أما في عمل المنظرين الألمان المعاصرين، فنجد أن نظرية الأنساق systemtheorie تُعد تكنوقراطية، وحتى كلبية، ناهيك عن كونها تبعث اليأس: فالتناغم بين حاجات ومطامح الأفراد أو المجموعات والوظائف التي يضمنها النظام ليست الآن سوى مكرّن ثانوي من مكونات أدائه. والهدف الحقيقي للنظام السبب في أنه يبرمج نفسه مثل كمبيوتر، هو الوصول بالعلاقة الكلية بين المدخلات input والمخرجات out-put إلى الحد الأمثل - أي أنها، بعبارة أخرى، الأدائية. وحتى حين تمر قواعد عملية تغير وتحدث تحديرات، وحتى حين تبعث أعطاله (مثل الإضرابات، والأزمات، والبطالة، أو الثورات السياسية) الأمل وتؤدي إلى الإيمان ببديل، حتى حين يحدث ذلك فإن ما يحدث فعلاً هو مجرد عملية إعادة - توافق داخلية، ولا يمكن أن تكون نتيجتها سوى مجرد زيادة في "صلاحية" النظام. والبديل الوحيد لهذا النوع من الأداء هو الإنشروبيا (entropie*) أو التدهور. (٣٩)

(*) تعبير مأخوذ من الديناميكا الحرارية، ويشير إلى الطاقة المفقودة خلال عملية - م.

هنا أيضاً، ومع تجنب التبسيطات الكامنة في سوسيولوجية للنظرية الاجتماعية، فإن من الصعب وجود توازن على الأقل بين هذه النسخة التكنوقراطية "القوية" للمجتمع وبين الجهد التقشفي الذي كان مطلوباً من المجتمعات الصناعية الأكثر تطوراً (وحقيقة أن هذا قد جرى باسم "الليبرالية المتقدمة" هو أمر خارج الموضوع) لجعلها تنافسية - وبذلك تبلغ "عقلانيتها" الحد الأمثل - في إطار استئناف الحرب الاقتصادية العالمية في الستينات .

إذا أخذنا في الاعتبار الإزاحة الضخمة التي جرت بين فكر رجل مثل كومت Comte وبين فكر لومان Luhmann ، فإن بإمكاننا أن نتبين مفهوماً مشتركاً لما هو اجتماعي: فالمجتمع كلُّ مُوحَّد، "وحدة واحدة" unicity ويصوغ بارسونز هذا بوضوح: "الشروط الأكثر جوهرية للتحليل الدينامي الناجح هو الإحالة المستمرة والمنهجية لكل مشكلة إلى حالة النظام ككل ... فأى عملية أو مجموعة شروط إما أن "تسهم" في الحفاظ على النظام (أو تطويره) فيما أنها تسبب "الأعطال" من حيث أنها تقتطع من تكامل النظام، وفعاليتها، وما إلى ذلك. (٤٠) "التكنوقراطيون" أيضاً يشاركون في هذه الفكرة. أما عن مصداقيتها: فإن لديها الوسائل لكي تصير واقعاً، وهذا هو كل البرهان التي تحتاجه. هذا ما سماه يوركهايمر "بارانويا" العقل. (٤٢)

لكن واقعية الضبط - الذاتي للنظام هذه، وهذه الدائرة المحكمة الإغلاق من الحقائق والتفسيرات، لا يمكن الحكم عليها بأنها مريضة بجنون العظمة إلا إذا كان المرء يملك، أو يزعم أنه يملك، تحت يده وجهة نظر تستعصي على غواية هذين العنصرين. وهذه هي وظيفة مبدأ الصراع الطبقي في النظريات الاجتماعية القائمة على أساس عمل ماركس.

تعرض النظرية "التقليدية" على الدوام لخطر استيعابها في برمجة الكل الاجتماعي بوصفها أداة بسيطة لجعل النظام أداءً أمثل؛ والسبب في هذا أن رغبتها في حقيقة موحدة وذات صبغة كلية، تضع نفسها في خدمة الممارسة المرحدة وذات الصيغة الكلية لمديري النظام. أما النظرية "النقدية"، (٤٣) القائمة على أساس مبدأ الثنائية والمحاذرة من التهيينات والمصالحات، فيجب أن تكون في موضع يمكنها من تجنب هذا المصير. إن ما يوجه الماركسية، إذن، هو نموذج مختلف للمجتمع، ومفهوم مختلف لوظيفة المعرفة التي يمكن إنتاجها بواسطة المجتمع واكتسابها منه. وقد وكّد هذا النموذج من الصراعات المصاحبة لعملية تعدي الرأسمالية على المجتمعات المدنية التقليدية. ولا يتسع المجال هنا لتتبع تقلبات هذه الصراعات، التي قللاً أكثر من قرن من التاريخ الاجتماعي، والسياسي، والأيدولوجي. وسيكون علينا أن نقنع بإلقاء نظرة على الحساب الختامي، الذي أصبح بإمكاننا تسجيله اليوم لأن مصير هذه الصراعات قد تحدد: ففي البلدان ذات الإدارة الليبرالية المتقدمة، تحوكت الصراعات وأدواتها إلى منظمات للنظام؛ وفي البلدان الشيوعية، عاد النموذج ذو الصبغة الكلية وتأثيرات الشمولية تحت اسم الماركسية ذاتها، وحُرمت الصراعات موضوع البحث ببساطة من الحق في الوجود. (٤٤) في كل مكان، نجد أن نقد الاقتصاد السياسي (العنوان الفرعي لكتاب ماركس رأس المال) ونظرية ، نقد المجتمع المُستكَب، يُستخدمان بطريقة أو بأخرى كمعاوئين في برمجة النظام. (٤٥)

بالطبع، فإن أقليات معينة، مثل مدرسة فرنكفورت أو جماعة الاشتراكية أو الهمجية، (٤٦) قد

حافظت على، وحسنت النموذج النقدي في تضادٍ مع هذه. لكن الأساس الاجتماعي لمبدأ التقسيم، أو الصراع الطبقي، قد جرى طمسه إلى درجة فقدانه لكل جذريته؛ ولا يمكننا إخفاء حقيقة أن النموذج النقدي قد فقد في النهاية مكانته النظرية وانحدر إلى مرتبة "يوتوبيا" أو "أمل"، (٤٧) مرتبة احتجاج رمزي يُثار باسم الانسان أو العقل أو الإبداعية، أو حتى باسم مقولة اجتماعية معينة -مثل العالم الثالث أو الطلبة(٤٨)- توكل إليها بصورة مفرطة الوظيفة غير المحتملة، من ثم، للذات النقدية.

كان الغرض الوحيد من هذا العرض التخطيطي (والأعجف) هو تحديد الإشكالية التي أنتوي أن أجعلها إطاراً لمسألة المعرفة في المجتمعات الصناعية المتقدمة. فمن المستحيل معرفة حالة المعرفة- وبعبارة أخرى، المشكلات التي يواجهها اليوم وتطورها وتوزيعها- بدون معرفة شيء عن المجتمع الذي تقع ضمن إطاره. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تتضمن المعرفة بذلك المجتمع بالدرجة الأولى اختيار المقاربة التي سيأخذها البحث، والتي تعني بالضرورة اختيار كيف يمكن للمجتمع أن يجيب. إذ لا يمكن للمرء أن يقرر أن الدور الأساسي للمعرفة هو أنها عنصر لاغنى عنه في أداء المجتمع، وأن يتصرف بناءً على هذا القرار، إلا إذا كان المرء قد قرّر بالفعل أن المجتمع هو آلة عملاقة. (٤٩)

وبالعكس، لا يمكن للمرء أن يعتمد على وظيفتها النقدية، وأن يوجّه تطورها وتوزيعها في ذلك الاتجاه، إلا بعد تقرير أن المجتمع لا يشكّل كلاً متكاملًا، بل ما زال يطارده مبدأً التعارض (٥٠) يبدو البديل واضحاً: انه خيارٌ بين التجانس وبين الثنائية الكامنة في الاجتماعي، بين المعرفة الوظيفية والنقدية. لكن القرار يبدو صعباً، أو تعسفياً.

ومن المفري أن نتجنب القرار تماماً وذلك بالتمييز بين نوعين من المعرفة. الأول، النوع الوضعي، سيقبل التطبيق مباشرةً على التكنولوجيات التي تعتمد على البشر والمواد، وسيكرس نفسه للعمل كقوة منتجة لا غنى عنها داخل النظام. والآخر - النوع النقدي، التأملي، أو التأولي- سيقاوم أي "استعادة" من هذا القبيل عن طريق التساؤل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن القيم والأهداف.

[٥]

طبيعة الرابطة الاجتماعية: المنظور ما بعد الحداثي

وأنا أجد أن هذا الحل على أساس الانقسام غير مقبول. وأقترح أن البديل الذي يحاول حله، لكنه يعيد إنتاجه، لم يعد صالحاً للمجتمعات موضع البحث وأن ذلك الحل نفسه ما زال مشتتباً في أحبولة نوع من التفكير التعارضية الذي أصبح متخلفاً عن أكثر المعرفة ما بعد الحداثية حيوية، وكما قلت، فإن "إعادة الانتشار" الاقتصادية في المرحلة الراهنة للرأسمالية، بمساعدة من التحول في

التقنيات والتكنولوجيا، تمضي يداً بيد مع تحول في وظيفة الدولة: وصورة المجتمع التي تروى بها هذه الأعراض المتزامنة تتطلب مراجعة جادة للمقاربات البديلة المطروحة. وللإيجاز، يكفي القول أن وظائف الضبط، ومن ثم إعادة الإنتاج، تُسحب وسوف يجري سحبها من المديرين لتوكل إلى الآلات. وبصورة متزايدة، يصبح السؤال المحوري هو من سيكون له حق الوصول إلى المعلومات التي لا بد أن تخزنها لضمان اتخاذ القرارات الصحيحة. إن الوصول إلى البيانات هو الآن، وسوف يظل، الشرط اللازم للخبراء من كل نوع. والطبقة الحاكمة هي الآن، وسوف تظل، طبقة صانعي القرار. وحتى الآن فإنها لم تعد تتكون من الطبقة السياسية التقليدية، بل من شريحة مركبة رؤساء الشركات، والمديرين رفيعي المستوى، ورؤساء المنظمات الكبرى المهنية، والعمالية، والسياسية، والدينية. (٥٢)

والجديد في هذا كله هو أن أقطاب الجذب القديمة المتمثلة في الدول القومية، والأحزاب، والمهن، والمؤسسات، والتقاليد التاريخية، قد أخذت تفقد جاذبيتها. ولا يبدو أنه سيجري استبدالها، على الأقل على النطاق الأسبق. اللجنة الثلاثية* (Trilateral commission) ليست قطب جاذبية شعبية. و"التماهي" مع الأسماء العظيمة، مع أبطال التاريخ المعاصر، يزداد صعوبة كل يوم. (٥٣) والانكباب على "الحق بالمانيا"، هدف الحياة الذي يبدو أن الرئيس الفرنسي (جيكار ديستان وقت صدور هذا الكتاب في فرنسا) يقدمه لمواطنيه، ليس مشيراً بوجه خاص. لكنه في النهاية، ليس هدف حياة. إنه يعتمد على اجتهاد كل فرد. يُحال كل فرد إلى نفسه. وكل واحد منا يعرف أن ذاتنا لا تساوي الكثير. (٥٤)

هذا التفتت للحكايات الكبرى (الذي سيناقش فيما يلي، الأقسام ١٠ و ٩) يؤدي إلى ما يحلله بعض المؤلفين على أساس انحلال الرابطة الاجتماعية وتفكك التجمعات الاجتماعية إلى كتلة من الذرات المفردة الملقاة في فوضى حركة براونية* (لاشيء من هذا يحدث: يبدو لي أن وجهة النظر هذه يطاردها شبح التمثيل الفردي لمجتمع "عضوي" مفقود.

أي ذات لا تساوي الكثير، لكن ما من ذات هي جزيرة؛ فكل واحد منا يوجد داخل نسيج من العلاقات هي الآن أكثر تعقيداً وحركية من أي وقت مضى. ومهما كان الشخص يافعاً أو عجوزاً، رجلاً أو امرأة، غنياً أو فقيراً، فإن موضوعه محدد دائماً "عند نقاط عقدية" لدوائر اتصال نوعية، مهما كانت دقيقة (٥٦) أو بالأحرى: الإنسان متموضع دائماً في موضع تمر خلاله أنواع متعددة من الرسائل. ولا أحد، حتى أقلنا امتيازاً، يكون لا حول له تماماً على الرسائل التي تعبره وتموضعه في موضع المرسل، أو المخاطب، أو المرجع. وحركية المرء إزاء تأثيرات لعبة اللغة هذه (ألعاب اللغة، بالطبع هي كل ما في الأمر) محتملة، على الأقل ضمن حدود معينة (والحدود غائمة)؛ بل وتطالب بها آليات الضبط، وخصوصاً التكيفات - الذاتية التي يقوم النظام لتحسين أداؤه. ويمكن حتى القول

(*) لجنة أنشأها عام ١٩٧٣ ديفيد روكفلر رئيس مجلس إدارة بنك تشيز مانهاتن ويضم رجال أعمال ومصرفيين ورجال حكومة ووسائل إعلام الخ. من أمريكا الشمالية. *أوروبا واليابان*.
(**) الحركة البراونية: اكتشفها عام ١٨٢٧ عالم النبات والمستكشف الاسكتلندي روبرت براون (١٧٧٣-١٨٥٨). وهي الحركة غير المنتظمة للجزيئات في سائل أو غاز يُسخن بالحرارة.

بأن النظام يستطيع، ولا بد أن، يشجع مثل هذه الحركة إلى الحد الذي تقاوم عنده انثروبيا النظام الخاصة؛ إذ أن جدة "نقلة" غير متوقعة، بالإزاحة المناظرة لها لشريك في اللعب أو مجموعة شركاء، يمكن أن تزود النظام بالأدائية المتزايدة التي يطالب بها ويستهلكها على الدوام. (٥٧)

لابد أن يكون قد اتضح الآن من أي منظور اخترت ألعاب اللغة لتكون مقارنتي المنهجية العامة. ولست أزعج أن مجمل العلاقات الاجتماعية لها هذه الطبيعة - فسوف يظل هذا سؤالاً مفتوحاً. لكن ما من حاجة للجوء إلى قصة ما عن الأصول الاجتماعية لنقرر أن ألعاب اللغة هي الحد الأدنى من العلاقة التي يتطلبها وجود المجتمع؛ فالطفل، حتى قبل أن يولد، ولو بفضل الاسم الذي يطلق عليه فحسب، يكون موضوعاً في موضوع المرجع في الحكاية التي يرويها من حوله، والتي من المحتمل له أن يرسم مساره بالنسبة لها. (٥٨) وبطريقة أبسط، فإن سؤال الرابطة الاجتماعية، بقدر كونه سؤالاً، هو نفسه لعبة لغة، لعبة استقصاء. وهو يوضع على الفور للشخص الذي يسأل، وكذلك المخاطب والمرجع الذي يسأل عنه؛ إنه هو فعلاً الرابطة الاجتماعية.

ومن جهه أخرى، فإنه في مجتمع يتزايد فيه المكون التواصلي بروزاً يوماً بعد يوم، بوصفه واقعاً وكذلك موضوعاً للنقاش، (٥٩) يكون من الواضح أن اللغة تكتسب أهمية جديدة. ويكون من السطحية أن تختزل مغزاها في الخيار التقليدي بين الحديث التلاعبي والإرسال الأحادي الجانب للرسائل من ناحية، وبين التعبير والحوار الحر من ناحية أخرى.

كلمة حول هذه النقطة الأخيرة: إذا وصفنا المشكلة ببساطة على أساس نظرية الاتصال، نكون قد اغفلنا شيئين: أولاً، أن للرسائل أشكالاً وتأثيرات شديدة الاختلاف تعتمد على ما إذا كانت، مثلاً، رسائل إشارية، أو تعبيدية، أو تقييمية، أو أدائية، إلى آخره. وواضح أن المهم ليس حقيقة أنها توصل المعلومات. واختزالها إلى هذه الوظيفة يعني تبني نظرة تفيد، دون مبرر، مصالح النظام ووجهة نظره. فالآلة السيبرنطيقية تعمل فعلاً بالمعلومات، لكن الأهداف المبرمجة داخلها، مثلاً، تتبع من منظورات تعبيدية وتقييمية ليس لدى الآلة طريقة لتصحيحها أثناء أدائها - خذ مثلاً، الوصول بأدائها إلى الحد الأقصى. كيف يمكن للمرء ضمان أن الوصول بالأداء إلى الحد الأقصى هو الهدف الأفضل للنظام الاجتماعي في كل حالة؟ على أية حال، فإن "الذرات" التي تشكل مادته قادرة على التعامل مع منظورات من هذا النوع - ومع هذا السؤال على وجه الخصوص.

ثانياً، تغفل الطبعة السيبرنطيقية المبتدلة لنظرية المعلومات شيئاً ذا أهمية حاسمة، ووجهت الاهتمام إليه من قبل: هو الجانب التناحري للمجتمع. فالذرات موضوعة في مفترق طرق علاقات برجماتية، لكنها كذلك تزاح بواسطة الرسائل التي تخترقها، في حركة دائمة وكل شريك لغوي، حين تتخذ "نقلة" تتعلق به، يعاني من "إزاحة"، من تغيير من نوع ما لا يؤثر فيه فحسب بوصفه مخاطباً أو موضوعاً، بل كذلك بوصفه مرسل. وهذه "النقلات" تشير بالضرورة "نقلات معاكسة" - ويعلم الجميع أن النقلة المعاكسة التي تكون مجرد رد فعل ليست نقلة "جيدة". فالنقلات المعاكسة التي تكون رد فعل ليست سوى تأثيرات مبرمجة في استراتيجيات الخضم؛ إنها تكون في صالحه وبالتالي لا تؤثر علي ميزان القوى. لهذا فإن من الأهمية زيادة الإزاحة في الألعاب، وحتى إبقاؤها الاتجاه، بحيث تتيج القيام "بنقلة" غير متوقعة (منطوق جديد).

وما نحتاجه لكي نفهم العلاقات الاجتماعية على هذا النحو، علي أي مقياس نشاء، ليس مجرد نظرية للاتصال، بل نظرية للألعاب تقبل التناحر كمبدأ مؤسس. وفي هذا السياق، من السهل أن نرى أن عنصر الجِدَّة الأساسي ليس مجرد "التجديد". ويمكن العثور على ما يؤيد هذه المقاربة في عمل عددٍ من السوسولوجيين المعاصرين،^(٦٠) إضافةً إلى اللغويين وفلاسفة اللغة.

هذا "التذري" لما هو اجتماعي إلى شبكات مرنة من ألعاب اللغة قد يبدو قليل الشبه بالواقع الحديث، الذي يُصور، على النقيض، على أنه مصاب بداء الشلل البيروقراطي^(٦١). قد يشار، على الأقل، اعتراضاً بأن وزن بعض المؤسسات المعنية يفرض حدوداً علي الألعاب، وبذلك يحد من ابتكارية اللاعبين في القيام بنقلاتهم. لكنني أعتقد أنه يمكن وضع ذلك في الحسبان دون أن يسبب ذلك صعوبة خاصة.

ففي الاستخدام العادي للخطاب - في مناقشة بين صديقين، على سبيل المثال - يستخدم المتحدثون أي تواصل مُتاح، مُغيِّرين الألعاب من منطوق إلى الذي يليه: أسئلة، وطلبات، وتأكيدات، وحكايات تخوض المعركة شذر مذر. والحرب ليست دون قواعد،^(٦٢) لكن القواعد تسمح وتشجع أقصى مرونة ممكنة للمنطوقات.

من هذه الزاوية، تختلف أي مؤسسة عن المناقشة في أنها تتطلب دوماً قيوداً إضافية على المنطوقات لتصبح مقبولة ضمن إطارها. وتقوم هذه القيود (الكوابح) بوظيفة مضافة للإمكانات الخطابية، وتعطل الارتباطات المحتملة في شبكات الاتصال: فثمة أشياء لا يجب أن تُقال. كذلك فإنها تمنح امتيازاً لأنواع معينة من المنطوقات (ولنوع واحد أحياناً) تُميِّز سيادتها نوع خطاب المؤسسة المعنية: ثمة أشياء يجب أن تُقال، وثمة طرق لقولها. ومن هنا: الصلوات في الكنيسة، والإشارات في المدرسة، والحكاية في الأسرة، والأسئلة في الفلسفة، والأدائية في الأعمال التجارية. والبيقرطة Bureaucratization هي الحد النهائي لهذا الميل.

إلا أن هذه الفرضية بصدد المؤسسة مازالت مفرطة "الثقل": ونقطة انطلاقها هي نظرة "تشبيئية" واضحة لما يتأسس. فنحن نعرف اليوم أن الحدود التي تفرضها المؤسسة على "نقلات" اللغة المحتملة لا تتقرر مرة واحدة وإلى الأبد (حتى إذا تم تعريفها رسمياً)^(٦٣). بل إن الحدود هي نفسها موضوعات الرهان والنتائج المؤقتة للاستراتيجيات اللغوية، داخل المؤسسة وخارجها. وإليك أمثلة: هل في الجامعة مكان لتجارب اللغة (البهوية)؟ هل يمكنك أن تحكي قصصاً في اجتماع وزاري؟ أو أن تدافع عن قضية في الشكناة؟ والإجابات واضحة: نعم، إذا فتحت الجامعة مجموعات عمل إبداعية؛ نعم، إذا كانت الوزارة تعمل بسيئاريوهات مستقبلية؛ نعم، إذا تمت زحزحة حدود المؤسسة القديمة^(٦٤). وبالعكس، يمكن القول أن الحدود لا تستقر إلا عندما تكف عن كونها موضوعات للرهان في اللعبة.

هذه في اعتقادي، هي المقاربة المناسبة لمؤسسات المعرفة المعاصرة.

براجماتيات المعرفة الحكائية

في القسم ١، أثرت اعتراضين ضد القبول دون تمحيص لمفهوم أداتي للمعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً. المعرفة ليست هي العلم، خصوصاً في شكله المعاصر؛ والعلم، فضلاً عن إخفاقه في طمس مشكلة مشروعيته، لا يمكنه تجنب طرحها بكل عواقبها، التي هي اجتماعية - سياسية بقدر كونها إبستمولوجية. فلنبدأ بتحليل لطبيعة المعرفة "الحكائية"؛ حيث أن تقديم نقطة للمقارنة يتيح لفحصنا أن يوضّح على الأقل بعض خصائص الشكل الذي تكتسبه المعرفة العلمية في المجتمع المعاصر. وإضافة إلى ذلك فإنه سيساعدنا على فهم كيف يُطرح سؤال المشروعية أو لا يُطرح اليوم.

المعرفة *savoir* عموماً لا يمكن اختزالها إلى لعلم، ولا حتى إلى المعارف *Connaissance* فالمعارف هي منظومة المنطوقات التي، باستبعاد أي منظوقات أخرى، تشير إلى، أو تصف الأشياء ويمكن اعلان أنها صادقة أو زائفة^(٦٥). والعلم هو منظومة فرعية من المعارف. كما أنه يتكون من منظوقات إشارية، لكنه يفرض شرطين إضافيين على إمكانية قبولها: إن الموضوعات التي تشير إليها هذه المنطوقات يجب أن تكون متاحة أمام الوصول إليها مراراً، وبعبارة أخرى، يجب أن تكون متاحة في شروط ملاحظة صريحة؛ وأنه يجب أن يكون بالإمكان تقرير ما إذا كان منظوقٌ معطى ينتمي أم لا للغة التي يحدّد الخبراء أنها مناسبة^(٦٦).

لكن لفظ "المعرفة" لا يعني مجرد منظومة من المنطوقات الإشارية، بل على العكس. إذ يتضمن كذلك مقولات "معرفة فنية"، "معرفة كيف تعيش"، "كيف تنصت"، (*savoir-faire, savoir-vivre*) إلى آخره. المعرفة، إذن، مسألة كفاءة تتجاوز التحديد والتطبيق البسيطين لمعيار الصدق، لتمتد لتحديد وتطبيق معايير الفعالية (توصيف تقني)، والعدل و/أو السعادة (حكمة أخلاقية)، وجمال صوت أو لون (حساسية سمعية وبصرية)، وما إلى ذلك. وإذا فهمناها على هذا النحو، تكون المعرفة هي ما يجعل المرء قادراً على تكوين منظوقات إشارية "جيدة"، لكن أيضاً منظوقات تقييمية "جيدة" ومنطوقات تقييمية "جيدة"... وليست كفاءة منسوبة إلى نوع معين من المنطوقات (الإدراكية، مثلاً) مع استبعاد كل ما عداها. إنها على العكس، تتيح أداءات "جيدة" فيما يتعلق بتنوع كبير من موضوعات الخطاب: أشياء يجب أن تُعرف، ويُتخذ القرار بشأنها، وتُقيم، ويجري تغييرها... من هذا يُستمدُّ أحد الملامح الأساسية للمعرفة: أنها تتطابق مع مدى واسع من إجراءات بناء - الكفاءة وتمثل الشكل الوحيد المتجسد في ذات تأسسها المجالات المتنوعة للكفاءة التي تكونتها.

الملح الآخر الذي يستحق اهتماماً خاصاً هو العلاقة بين هذا النوع من المعرفة وبين العادة. فما هو المنطوق التقييدي أو التقييمي "الجيد"، وما هو الأداء "الجيد" في الأمور الإشارية أو التقنية؟ إنها جميعاً تُعدُّ "جيدة" لأنها تتمشى مع المعايير المتصلة بها (معايير العدالة، والجمال، والصدق،

والفعالية، على الترتيب) والمقبولة في الدائرة الاجتماعية للمتحدثين "العارفين". وقد أطلق الفلاسفة الميكررون على هذا النوع من منظوقات إضفاء المشروعية اسم الرأي *opinion* (٦٧). والإجماع الذي يسمح لتلك المعرفة بأن تتحدّد ويجعل من الممكن التمييز بين شخص يعرف وآخر لا يعرف (الأجنبي، الطفل)، هو ما يشكل ثقافة شعب ما (٦٨).

هذا العرض الموجز لما يمكن أن تكونه المعرفة في التدريب وفي الثقافة يستند على وصف إثنولوجي يبرره (٦٩). إلا أن الدراسات الأنثروبولوجية والأدب اللذين يتخذان موضوعاً لهما المجتمعات سريعة التطور، يشهدان على استمرار بقاء هذا النمط من المعرفة داخل تلك المجتمعات، على الأقل في بعض قطاعاتها (٧٠). وحتى فكرة التطور تفترض سلفاً أفقاً من عدم التطور، تظل فيه مختلف مجالات الكفاءة، فيما يُفترض، مُغلّفةً بوحدة تقاليد معينة، ولا تتمايز بناءً على مواصفات منفصلة خاضعة لتجديدات ومناظرات، واستقصاءات نوعية. هذا التعارض لا يتضمّن بالضرورة اختلافاً في الطبيعة بين الإنسان "البدائي" والإنسان "المتحضر" (٧١)، لكنه يتمشى مع فرضية وجود تماهي شكلي بين "العقل الهمجي" والتفكير العملي (٧٢)؛ بل إنه يتمشى مع الفرضية (الناقضة ظاهرياً) والقائلة بتفوق المعرفة المرتبطة بالعادات على التبعر المعاصر للكفاءة (٧٣).

ويمكن القول أن ثمة نقطة واحدة تتفق عليها كل البحوث، بصرف النظر عن السيناريو الذي تقترح التشديد عليه وفهم المسافة التي تفصل حالة المعرفة المرتبطة بالعادات عن حالتها في العصر العلمي: هذه النقطة هي الدور البارز للشكل الحكائي في تشكيل المعرفة التقليدية. ويدرس البعض هذا الشكل لذاته (٧٤)؛ بينما يرى فيه آخرون الرءاء التعاقبي *en diachronie* للعوامل الفاعلة البنوية التي تمثل، في رأيهم بشكل مناسب، المعرفة موضوع البحث (٧٥)؛ بينما يفسره آخرون تفسيراً "اقتصادياً" بالمعنى الفرويدي للكلمة (٧٦). وكل ما يهمننا هنا هو حقيقة أن شكله حكائي. فالحكوي هو الشكل الجوهرى للمعرفة التقليدية، وهو كذلك بمعانٍ عديدة.

فأولاً، تحكي القصص الشعبية ما يمكن تسميته أنواع التاهيل (*Bildungen*) الإيجابية أو السلبية؛ وتعبير آخر، النجاحات أو الإخفاقات التي تلاقيها جهود البطل. وهذه النجاحات أو الإخفاقات إما أنها تضفي المشروعية على المؤسسات الاجتماعية (وظيفة الأساطير)، أو تمثّل نماذج إيجابية أو سلبية (البطل الناجح أو الفاشل) للتكامل في المؤسسات القائمة (الخرافات والحكايات). بهذه الطريقة تتيح الحكايات للمجتمع التي تحكي فيه، من جهة، أن يُحدّد معايير الكفاءة، ومن جهة أخرى، أن يُقيم على أساس تلك المعايير ما يُؤدّي أو يمكن أن يُؤدّي فيه.

وثانياً، يستخدم الشكل الحكائي، على خلاف الأشكال المتطورة من خطاب المعرفة، تنوعاً كبيراً من ألعاب اللغة. إذ تتسلل إليه بسهولة المنظوقات الإشارية المتعلقة، مثلاً، بحالة السماء والنبات والحيوان؛ كذلك تفعل منظوقات الواجبات *déontiques* التي تحدّد ما يجب عمله بالنسبة لتلك المراجع نفسها، أو بالنسبة لعلاقات القرابة، والاختلاف بين الجنسين، والأطفال، والجيران، والأجانب، وما إلى ذلك. كما تكون المنظوقات الاستفهامية متضمنة، مثلاً، في المقاطع التي تنطوي على تحديات (أجب على سؤال، اختر شيئاً واحداً بين أشياء عديدة)؛ كذلك تدخل المنظوقات التقييمية، الى آخره. هكذا تكون مجالات الكفاءة التي تقدم الحكاية أو تطبق معاييرها منسوجة معاً بإحكام في نسيج العنكبوت الذي تشكله، وتحدّد ترتيبها وجهة النظر الموحدة المميزة لهذا النوع

وسنخصص ببعض التفاصيل خاصة ثالثة تتعلق بنقل الحكايات. فعادةً ما يخضع الحكوي لقواعد تُحدّد برامجيات نقل الحكايات. ولا أقصد بذلك القول بأن مجتمعاً معيناً يُوكّل مؤسسياً دور الراوي إلى فئات معينة على أساس العمر، أو الجنس، أو العائلة، أو الجماعة المهنية. فما أقصده هو برامجيات الحكايات الشعبية التي تكون، إذا جاز القول، كامنةً فيها. فمثلاً، يبدأ راوي القصص من هنود الكاشيناهوا^(٧٧) حكيمه دائماً بصيغة ثابتة هي: "هذه قصة فلان، كما سمعتها تُروى دائماً. وسأرويها لكم بدوري. فأنصتوا." ويختتم بصيغة أخرى، لا تتغير، هي: "هنا تنتهي قصة فلان. والرجل الذي رواها لكم هو (اسم من أسماء الكاشيناهوا)، أو للبيض (اسم إسباني أو برتغالي)^(٧٨)."

والتحليل السريع لهذه التعليمات البرامجية المزدوجة يكشف ما يلي: أن ادعاء الراوي الوحيد للكفاءة على حكوي القصة هو حقيقة أنه سمعها بنفسه. والمروي له الحالي Narrataire يكتسب حق الوصول الممكن إلى نفس السلطة بمجرد الاستماع. ويجري الزعم بأن السرد هو نقل أمين (حتى لو كان الأداء الحكائي شديد الابتكارية) وأنه قد قيل "إلى الأبد": ومن ثم فإن البطل، وهو من الكاشيناهوا، كان هو نفسه مَرَوياً له ذات مرة، وربما راوياً، لنفس القصة ذاتها. ويتيح هذا التماثل في الظروف احتمال أن الراوي الحالي يمكن أن يكون بطلاً في حكاية، مثلما كان السكف. وفي الحقيقة، فإنه هو هذا البطل بالضرورة لأنه يحمل اسماً، مُثَبِّتاً في نهاية سرده، وهذا الاسم قد أعطي له وفق الحكاية المعيارية التي تبين مشروعية تخصيص أسماء تدل على النسب بين هنود الكاشيناهوا.

بالطبع، لا يمكن تعميم القاعدة البرامجية التي يوضحها هذا المثال^(٧٩). لكنها تفتح أعيننا على ما يُعدُّ خاصيةً مُعترفًا بها بشكل عام للمعرفة التقليدية و"المواقع" السردية (المُرسل، والمخاطب، والبطل) منظمةً بحيث أن الحق في احتلال موقع المرسل يقوم على الأساس المزدوج التالي: أنه يقوم على أساس حقيقة أنه قد احتل من قبل موقع المخاطب، وكذلك على أساس أنه قد سمعها بنفسه، بفضل الاسم الذي يحمله، عن طريق حكاية سابقة - وبعبارة أخرى، أن موضعه قد تُحدّد بوصفه مرجعاً سردياً diégétique لأحداث حكاية أخرى^(٨٠). ولا تقتصر المعرفة التي تنقلها هذه الحكايات، بأية حال، على وظائف النطق؛ فهي تُحدّد بضربة واحدة ما يجب أن يقوله المرء كي يُستَمَعَ إليه، وما يجب أن يستمع إليه المرء لكي يتكلم، والدور الذي يجب على المرء أن يلعبه (في مشهد الراقع السردية) لكي يكون موضوعاً للحكاية.

من هنا فإن أفعال الكلام^(٨١) المتعلقة بهذا الشكل من المعرفة لا يؤديها المتحدث فحسب، بل يؤديها كذلك المستمع، وكذلك الطرف الثالث المشار إليه. وقد تبدو المعرفة الناشئة عن ذلك الجهاز "مركزة" بالمقارنة مع ما أسميه المعرفة "المتطورة". ومثالنا يوضح بجلاء أن التقاليد الحكائية هي أيضاً تقاليد المعايير التي تُحدّد كفاءة ثلاثية - هي "المعرفة-الفنية"، و"معرفة كيف تتكلم" و"معرفة كيف تسمع" [savior-faire, savior-dire, savoir-entendre]- تدور بمقتضاها علاقة الجماعة بنفسها وبالوسط المحيط. فما يتم نقله من خلال هذه الحكايات هو منظومة من القواعد البرامجية التي

والجانب الرابع الذي يستحق الفحص الدقيق للمعرفة الحكائية هو تأثيرها على الزمن. فالشكل الحكائي يتبع ايقاعاً؛ هو المركب من وزن meter يُوقَع الزمن في فترات منتظمة ونبر accent يُعدّل طول أو مدى بعض الفترات (٨٢). هذه السمة التذنيبية، الموسيقية للحكاية تتكشف بوضوح في الأداء الطقسي لحكايات معينة لدى الكاشيناهوا: إذ يتم نقلها، في الاحتفالات الطقسية بضم الشباب إلى الجماعة، في شكل ثابت تماماً، بلغة تطمس معناها الاستخدامات غير المألوفة للكلمات والتراكيب اللغوية، وتُغنى كأغنيات رتيبة، لا نهاية لها (٨٣). قد تقول أنها ضربٌ غريب من المعرفة لا تحاول حتى أن تجعل نفسها مفهومة للشباب الذين تخاطبهم!

لكن هذا النوع من المعرفة شائع جداً؛ فأغنيات المهذ من هذا النوع، والأشكال التكرارية من الموسيقى المعاصرة حاولت أن تستعيد ذلك أو حتى أن تقترب منه. وهذا النوع يتميز بسمة مذهشة: كلما اكتسب الوزن meter أسبقيةً على النبر accent في إنتاج الصوت (المنطوق أو سواه)، كلما كَفَّ الزمن عن أن يكون دعامةً للذاكرة ليصبح نبضاً beating لا تحيط به الذاكرة، يمنع، في غياب فصل ملحوظ بين الفترات الزمنية periods، من تعددها ويُسلمها إلى النسيان (٨٤). خذ شكل الأقوال الشعبية السائرة، والأمثال، والحكم: إنها مثل شظايا صغيرة من حكايات محتملة، أو قوالب لحكايات قديمة، واصلت تداولها في مستويات معينة من البناء الاجتماعي المعاصر. ويمكن التعرف في عروضها على أثر ذلك التوقيع الغريب للزمن والذي يتنافر مع القاعدة الذهبية لمعرفتنا: ألا وهي "لا تنس أبداً".

والآن، لا بد من وجود نقطة تطابق بين هذه الوظيفة المميّنة للمعرفة الحكائية وبين الوظائف، المذكورة أعلاه، لتشكيل المعايير، وتوحيد مجالات الكفاءة، والضبط الاجتماعي. عن طريق تخيل تسيطي، يمكننا أن نفترض، ضد كل التوقعات، أن الجماعة البشرية التي تتخذ من الحكاية الشكل الرئيسي للكفاءة ليست بحاجة إلى تذكّر ماضيها. وهي لا تعثر على المادة الخام لرابطتها الاجتماعية في معني الحكايات التي ترويها فقط، بل تعثر عليها كذلك في فعل تلاوتها. وقد يبدو أن مرجع الحكايات ينتمي إلى الماضي، لكنه في الحقيقة معاصر دوماً لفعل التلاوة. والفعل الحاضر هو الذي يتقدم في كل مرة في الفترة الزمنية القصيرة التي تحتل الفراغ بين "سمعت" و"ستمعون".

والشيء الهام في البروتوكول البراجماتي لهذا النوع من الحكمي هو أنه يُحدّد تماهياً نظرياً بين كل مرة من مرات تلاوة الحكاية. وقد لا يكون الأمر كذلك في الحقيقة، وعادةً ما لا يكون كذلك، ولا يجب أن يغيب عن أعيننا عنصر الدعابة أو القلق الذي نلاحظه في الاحترام الذي تشير به آداب السلوك هذه. وتظل هناك حقيقة أن ما يجري التشديد عليه هو الإيقاع المنتظم metrical beat للاحتفالات الترتيل، وليس الاختلافات في النبر بين كل أداء. وبهذا المعنى يمكن القول أن هذا النوع من الزمنية هو، في آن واحد، سريع الزوال وغابر (٨٥).

وأخيراً، فإن الثقافة التي تعطي الأولوية للشكل الحكائي لا شك أنها ليست بحاجة لإجراءات خاصة للترخيص بحكاياته مثلما ليست بحاجة إلى تذكّر ماضيها: ومن الصعب تخيل هذه الثقافة وهي تعزل أولاً موقع الراوي عن الآخرين لتعطيه منزلة متميزة في البرجماتيات الحكائية، ثم

وهي تتساءل عن الحق الذي يجعل الراوي المنفصل على هذا النحو عن المروي له وعن السرد) يقص ما يقصه، وأخيراً وهي تقوم بتحليل أو إعادة تذكّر مشروعيتها. وأصعب من ذلك أن نتخيل أنها تمنح سلطة الحكيم فيها لذات سردٍ تكون غير واضحة المعالم. فهذه السلطة تتمتع بها الحكايات ذاتها. إن الناس، بمعنى من المعاني، هم مجرد ما يجعل الحكايات راهنة؛ ومرة أخرى، فإنهم لا يفعلون ذلك فقط عن طريق حكايتها، بل كذلك بالاستماع إليها وحكي أنفسهم من خلالها؛ وبعبارة أخرى، يجعلها "تلعّب" داخل مؤسساتهم - بإكساب أنفسهم مواقع المروي له والسرد علاوة على موقع الراوي.

ثمة إذن، عدم تكافؤ بين برجماتيات الحكاية الشعبية، التي تقدم مشروعياً فورية، وبين لعبة اللغة التي يعرفها الغرب باسم سؤال المشروعية - أو بالأحرى، المشروعية باعتبارها مرجعاً في لعبة الاستقصاء. الحكايات، كما رأينا، تحدد معايير الكفاءة و/ أو توضح كيفية تطبيقها. وبذلك فإنها تحدد ما يتمتع بالحق في أن يقال أو يُؤدّى في الثقافة موضوع البحث، ولما كانت الحكايات نفسها جزءاً من هذه الثقافة، فإنها تكتسب مشروعيتها من الحقيقة البسيطة لكونها تفعل ما تفعله.

[٧]

برجماتيات المعرفة العلمية

لنحاول، ولو بصورة موجزة، أن نحدد خصائص المفهوم الكلاسيكي عن برجماتيات المعرفة العلمية. وخلال هذه العملية، سوف نميز بين لعبة البحث ولعبة التعليم.

يقرر كوبرنيكوس أن مسار الكواكب دائري^(٨٦) وسواء كانت هذه الفرضية صحيحة أو زائفة، فإنها تحمل في طياتها منظومة من التوترات، تؤثر جميعها على كل واحد من المواقع البرجماتية التي تُدخلها إلى اللّعب: أي المرسل، والمخاطب، والمرجع. وهذه التوترات هي أنواع من التعقيدات تنظم إمكانية السماح للمنطوق بأن يكون منطوقاً "علمياً".

أولاً، يجب على المرسل أن يقول الصدق عن المرجع، الذي هو مسار الكواكب. فماذا يعني هذا؟ يعني، من جهة أن من المفترض فيه أن يستطيع تقديم البرهان على ما يقول ومن جهة ثانية، يفترض فيه أن يستطيع دحض أي منطوقات معارضة أو مناقضة تتعلق بنفس المرجع.

ثانياً، يجب أن يكون بإمكان المخاطب أن يمنح (أو يحجب) موافقته على المنطوق الذي يسمعه. وهذا يتضمن أنه هو نفسه مرسل محتمل، حيث أنه حين يصوغ موافقته أو عدم موافقته سيكون خاضعاً لنفس الشرط المزدوج (أو البرهان أو الدحض) الذي كان كوبرنيكوس خاضعاً له. ومن

ثم، فإن من المفترض فيه أن يتمتع افتراضياً، بنفس مميزات كوبرنيكوس: أي أنه ندُّ له. لكننا لن نعرف هذا حتى يتكلم تحت نفس الشروط. وقبل ذلك، سيكون من المستحيل أن نقول هل هو باحث علمي أم لا.

ثالثاً، يُفترض في المرجع الذي يتحدث عنه كوبرنيكوس أن "يعبر" عنه منطوقه بما يتمشى مع ما هو عليه فعلاً. لكن حيث أن ما هو عليه لا يمكن معرفته إلا من خلال منطوقات من نفس نوع منطوق كوبرنيكوس، فإن قاعدة التكافؤ هذه ستصبح إشكالية. ما أقوله صادق لأنني أبرهن على أنه صادق - لكن ما البرهان على أن برهاني صحيح؟

يتمثل الحل العلمي لهذه الصعوبة في مراعاة قاعدتين. أولهما جدلية أو حتى بلاغية بالمعنى الخطابي^(٨٧) المرجح هو ما يقبل البرهان ويمكن استخدامه كدليل في النقاش. ليس الأمر هو: أنا أستطيع الخروج ببرهان، فمن المسموح به الاعتقاد بأن الواقع هو على النحو الذي أقوله.^(٨٨) والقاعدة الثانية ميتافيزيقية؛ وهي أن المرجع الواحد لا يمكن أن يقدم تنويعاً من البراهين المتناقضة أو غير المتسقة. أو بتعبير آخر، أن "الرب" ليس خادعاً.^(٨٩)

تكمن هاتان القاعدتان وراء ما يسميه علمُ القرن التاسع عشر بالتحقيق وعلمُ القرن العشرين بالتزييف.^(٩٠) وتسمحان بتحقيق أفق من الإجماع في النقاش بين شريكين (المرسل والمخاطب). وليس كل إجماع علامة على الصدق؛ لكن من المفترض أن صدق المنطوق يحقق إجماعاً بالضرورة.

هذا عن البحث. ويجب أن يكون واضحاً أن البحث يلجأ إلى التعليم بوصفه تكملته الضرورية؛ فالعالم بحاجة إلى مخاطب يمكن أن يصبح رسلاً بدوره؛ إنه بحاجة إلى شريك. ولولا ذلك لكان التحقق من منطوقاته مستحيلاً، حيث أن عدم تجدد المهارات المطلوبة سيضع في حينه نهاية للنقاش الضروري، المتناقض. وموضوع الرهان في هذا النقاش ليس صدق منطوق العالم فحسب بل كفاءته كذلك. فكفاءة المرء ليست أبداً حقيقةً منتهية، إنها تعتمد على ما إذا كان المنطوق الذي يقترحه يُعتبر من جانب أقرانه أولاً يُعتبر، جديراً بالمناقشة في سياق من الحجج والدحض. هكذا نجد أن صدق المنطوق وكفاءة مرسله خاضعان للموافقة الجماعية. لمجموعة من الأشخاص أكفاء على قدم المساواة. الأنداد مطلوبون ولا بد من خلقهم.

وعلم التعليم didactique هو ما يضمن حدوث إعادة الإنتاج هذه. وهو مختلف عن لعبة البحث الجدلية dialectique. وباختصار، فإن أول افتراضاته المسبقة هو أن المخاطب، أي الطالب، لا يعلم ما يعلمه المرسل؛ وبديهي أن هذا هو السبب في أن أمامه ما يتعلمه. وافتراضه المسبق الثاني هو أن الطالب يمكنه أن يتعلم ما يعرفه المرسل ويصبح خبيراً تعادل كفاءته استاذة.^(٩١) وهذا الشرط المزدوج يفترض وجود افتراض مسبق ثالث: أن ثمة منطوقات تبادل الحجج والإدلاء بالبراهين التي تكوّن برامجيات البحث، قد أصبح يُعدُّ كافياً بالنسبة لها، ومن ثم يمكن نقل هذه المنطوقات من خلال التعليم كما هي، تحت قناع حقائق لا تقبل الجدل.

وبعبارة أخرى، فإنك تُعلم ما تعرف؛ وهذا هو الخبير، لكن كلما حسّن الطالب (المخاطب) في العملية التعليمية (مهاراته)، يمكن للخبير أن يعهد إليه بما لا يعرفه لكنه يحاول أن يتعلمه (على

الأقل إذا كان الخبير منخراطاً كذلك في البحث). بهذه الطريقة يدخل الطالب إلى جدليات البحث، أو لعبة إنتاج المعرفة العلمية.

وإذا قارننا برامجيات العلم ببرامجيات المعرفة الحكائية، فإننا نلاحظ السمات التالية:

(١) تتطلب المعرفة العلمية الإبقاء على لعبة لغوية واحدة، هي الإشارية، واستبعاد جميع ما عداها. وقيمة - الصدق في منطوق هي المحك الذي يحدد مقبوليته. وبالطبع، نجد أنواعاً أخرى من المنطوقات، مثل المنطوقات الاستفهامية ("كيف يمكننا شرح ذلك...") والتعقيدية ("خذ مثلاً سلسلة متناهية من العناصر..."). لكنها لا توجد إلا كنقاط انعطاف في الحجاج الجدلي، الذي لا بد أن ينتهي بمنطوق إشاري.^(٩٢) في هذا السياق، اذن، يكون المرء "متعلاًماً" إذا كان باستطاعته الإدلاء بمنطوق صادق عن مرجع، ويكون المرء عالماً إذا استطاع الإدلاء بمنطوقات قابلة للتحقق أو التزييف حول المراجع التي تكون في متناول الخبراء.

(٢) على هذا النحو تكون المعرفة العلمية منفصلة على حدة عن ألعاب اللغة التي تشارك معاً في تشكيل الرابطة الاجتماعية. فهي، على خلاف المعرفة الحكائية، لم تعد مكوناً مباشراً ومشتركاً في الرابطة. لكنها أحد مكوناتها بطريقة غير مباشرة، لأنها تتطور إلى مهنة وتنشأ عنها مؤسسات، وفي المجتمعات الحديثة تدعم ألعاب اللغة ذاتها على شكل مؤسسات يديرها شركاء مؤهلون (طبقة الأساتذة). تصبح العلاقة بين المعرفة والمجتمع (أي المجموع الكلي للشركاء في التناحيات العامة، مع استبعاد العلماء وبصفتهم المهنية) علاقة خارجية متبادلة. وتظهر مشكلة جديدة - مشكلة العلاقة بين المؤسسة العلمية والمجتمع. فهل يمكن حل هذه المشكلة بواسطة علم التعليم، مثلاً، بافتراض أن أي ذرة اجتماعية يمكنها اكتساب الكفاءة العلمية؟

(٣) ضمن حدود لعبة البحث، لا تتعلق الكفاءة المطلوبة إلا بموقع المرسل وحده. ولا تُطلب كفاءة خاصة من المخاطب (لا تكون مطلوبة إلا في التعليم - فلا بد أن يكون الطالب ذكياً). ولا تُطلب أي كفاءة من المرجع. وحتى في حالة العلوم الإنسانية، حيث تكون جانباً من السلوك الإنساني، يكون المرجع من حيث المبدأ خارجياً عن الشركاء المنخرطين في الجدل العلمي. هنا، على نقبض اللعبة الحكائية، لا يكون على المرء أن يعرف كيف يكون على النحو الذي تصفه به المعرفة.

(٤) لا يكتسب أي منطوق علمي أي صلاحية من حقيقة تقريره. وحتى في حالة البيداغوجيا، لا يجري تعليم هذا المنطوق إلا إذا كان لا يزال يقبل التحقق في الحاضر من خلال التدليل والبرهان. والمنطوق في ذاته ليس بآمن أبداً من "التزييف"^(٩٣). ويمكن على الدوام تحدي المعرفة التي تراكت في شكل منطوقات مقبولة فعلاً. لكن على العكس، فإن أي منطوق جديد يناقض منطوقاً معتمداً من قبل بالنسبة لنفس المرجع، لا يمكن قبول صحته إلا إذا دحض المنطوق الأسبق عن طريق الإدلاء بحجج وبراهين.

(٥) ومن ثم تتضمن لعبة العلم زمنية تعاقبية، أي ذاكرة ومشروعاً. فالمرسل الحالي لمنطوق علمي يفترض فيه أن يكون مطلعاً على المنطوقات السابقة المتعلقة بمرجه (ببليوجرافيا) ولا يطرح منطوقاً جديداً عن موضوعه إلا إذا كان هذا المنطوق الجديد مختلفاً عن المنطوقات السابقة. هنا، نجد

أن ماسميته "نبرة" كل أداء، ومن ثم الوظيفة الجدالية للعبة، ينال الأولوية على "الوزن". هذه التعاقبية، التي تفترض ذاكرةً وسعيًا إلى الجديد، تمثل عملية تراكمية بالأساس. وإيقاعها، أو العلاقة بين النبر والوزن، هو إيقاع متغيّر. (٩٤)

هذه السمات معروفة جيداً. لكنها تستحق التنويه لسببين. أولاً، إن رسم توازن بين المعرفة العلمية وغير العلمية (الحكاكية) يساعدنا على فهم، أو على الأقل استشعار، أن وجود الأولى ليس أكثر - ولا أقل - ضرورةً من الثانية. فكلتاها تتكون من منظومات من المنطوقات؛ والمنطوقات هي "نقلات" يقوم بها اللاعبون ضمن إطار القواعد السارية عموماً؛ وهذه القواعد نوعية خاصة بكل نوع محدّد من المعرفة، و"النقلات" التي تُعتبر "جيدة" في إحداها لا يمكن أن تكون من نفس النوع الذي يُعتبر "جيداً" في الأخرى، إلا إذا حدث ذلك بالصدفة.

من المستحيل، إذن، الحكم على وجود أو صلاحية المعرفة الحكائية على أساس المعرفة العلمية أو العكس؛ فالمعايير المتعلقة بكل واحدة مختلفة. وكل ما نستطيع عمله هو أن نحدّق في ذهول إزاء تنوع الأنواع الخطابية، مثلما نفعل إزاء تنوع الأنواع النباتية أو الحيوانية. والتحسّر على "فقدان المعنى" في ما بعد الحدائث لا يمثل سوى الأسى إزاء حقيقة أن المعرفة لم تعد حكاكية بالأساس. ورد الفعل هذا لا يحدث بالضرورة. كما لا تحدث بالضرورة محاولة استنباط أو توليد (باستخدام مُحدّدات من قبيل التنمية) المعرفة العلمية من المعرفة الحكائية، كما لو كانت الأولى موجودة داخل الثانية في حالة جنينية.

ورغم ذلك فالأنواع اللغوية، مثل الأنواع الحية، متصلة فيما بينها، وعلاقاتها ليست متناغمة. أما النقطة الثانية التي تبرر هذا الاستعراض السريع لخصائص لعبة اللغة الخاصة بالعلم فهي، على وجه الدقة، علاقتها بالمعرفة الحكائية. قلتُ إن المعرفة الحكائية لا تمنح الأولوية للتساؤل عن مشروعيتها الخاصة وإنها ترخّص لنفسها في برامجيات نقلها دون اللجوء إلى التدليل والبرهان. لهذا نجد أن عدم فهمها لمشكلات الخطاب العلمي يصاحبه تسامح معين: فهي تعالج ذلك الخطاب أساساً على أنه نوع مختلف في عائلة الثقافات الحكائية. (٩٥) والعكس ليس صحيحاً. فالعالم يتساءل عن صلاحية المنطوقات الحكائية ويستنتج أنها لا تخضع مطلقاً للحجاج أو البرهان. (٩٦) ويصنّفها على أنها تنتمي إلى عقلية مختلفة: همجية، بدائية، متخلفة، متأخرة، مستلبة، مكونة من آراء، وعادات، وسلطة، وتعصب، وجهل، وإيديولوجيا، الحكايات هي أمثال، خرافات، أساطير، لا تصلح إلا للنساء والأطفال. وفي أحسن الأحوال، تجري محاولات لإلقاء بعض أشعة الضوء على هذه الظلامية، للتمدين، للتربية، للتطوير.

هذه العلاقة غير المتكافئة هي أثر كامن للقواعد الخاصة بكل لعبة. ونحن جميعاً نعرف أعراضها. إنها كل تاريخ الإمبريالية الثقافية منذ فجر الحضارة الغربية. ومن المهم أن نتبين نغمتها الخاصة، التي تضعها بعزل عن كل الأشكال الأخرى للإمبريالية: إذ يحكمها مطلب المشروعية.

الوظيفة الحكائية ومشروعية المعرفة

اليوم، لا تُعدُّ مشكلة المشروعية عيباً في لعبة اللغة الخاصة بالعلم. وسيكون من الأدق أن نقول إنها هي نفسها قد اكتسبت المشروعية بوصفها مشكلة، أي بوصفها قوة كشف دافعة. لكن هذه الطريقة للتعامل معها بقلب الموقف هي طريقة حديثة العهد. فقبل أن تبلغ المعرفة العلمية هذه النقطة (التي يسميها البعض الوضعية)، بحثت عن حلول أخرى. والشيء البارز هو أنها لم تستطع لزمن طويل سوى اللجوء في حلولها إلى إجراءات تنتمي إلى المعرفة الحكائية، سواء بشكل صريح أم لا.

هذه العودة للحكائي في قلب ما هو غير حكائي، بشكل أو بآخر، لا يجب الظن أنها قد أبطلته إلى غير عودة. وهاك برهاناً فظاً على هذا: ماذا يفعل العلماء حين يظهرون في التلفزيون أو يحاورون في الصحف بعد تحقيقهم "اكتشافاً"؟ إنهم يروون ملحمة للمعرفة غير ملحمة بالمرّة. إنهم يلعبون وفق قواعد اللعبة الحكائية؛ فتأثيرها مازال كبيراً ليس على مستخدمي وسائل الأعلام فحسب، بل كذلك على مشاعر العلماء. هذه الحقيقة ليست تافهة ولا إضافية؛ فهي تخص علاقة المعرفة العلمية بالمعرفة "الشعبية"، أو ما تبقى منها. وتتفق الدولة كميات ضخمة من النقود لتمكّن العلم من أن يتزين بزى ملحمة: فمصادقية الدولة ذاتها تقوم على هذه الملحمة، التي تستخدمها للحصول على الموافقة العامة التي يحتاجها صانعو القرار. (٩٧)

ليس من المستبعد إذن أن يكون اللجوء إلى الحكاية حتمياً، على الأقل إلى المدى الذي ترغب فيه لعبة اللغة الخاصة بالعلم في جعل منظقاتها صادقة لكنها لا تملك الموارد اللازمة لكي تُكسب صدق تلك المنظقات المشروعية بجهدا الخاص. وإذا كانت هذه هي الحال، فمن الضروري أن نُقرُّ بوجود حاجة ملحّة للتاريخ، ومفهوماً، كما أوضحت أعلاه، ليس بوصفه حاجةً للتذكر أو مشروع (حاجة للنزعة التاريخية، حاجة للنبرة)، بل على العكس بوصفه حاجة للنسيان (حاجة للوزن metrum) (أنظر القسم ٦).

إننا نستيق أنفسنا، لكن يجب أن يظل في أذهاننا ونحن نواصل طريقنا أن الحلول العتيقة ظاهرياً والتي وُجِدَت لمشكلة المشروعية ليست عتيقة من حيث المبدأ، لكنها عتيقة في تعبيرها فقط؛ ولا يجب أن يدهشنا أن نجد أنها قد واصلت وجودها في أشكال أخرى إلى يومنا هذا. إلا نحس نحن أنفسنا، في هذه اللحظة، أننا مضطّرين لإقامة حكاية عن المعرفة العلمية في الغرب لكي نوضح وضعها؟

وقد طرحت لعبة اللغة الجديدة الخاصة بالعلم مشكلة مشروعيتها منذ البداية - لدى أفلاطون. وليس هذا هو المكان المناسب لتفسير مقاطع المحاورات التي تبدأ فيها براجماتيات العلم في العمل، سواء بشكل صريح بوصفها تيمة أو بشكل ضمني بوصفها افتراضاً مسبقاً. ولعبة المحاور، وبمطالباتها

النوعية، تكثف تلك البراجماتيات، وتضم في داخلها وظيفتها البحثية والتعليمية. هنا نصادف بعض القواعد التي عدّناها فيما سبق: المجادلة بهدف الإجماع فقط (الهومولوجيا homologia)؛ وواحدة المرجع كضمان لإمكانية الاتفاق؛ النديّة بين الشركاء؛ وحتى إقراراً غير مباشر بأن الأمر لعبة وليس مصيراً، حيث أنه يتم استبعاد من يرفضون قبول القواعد، بسبب ضعفهم أو جلافتهم. (٩٨)

وتبقى حقيقة أنه بناءً على الطبيعة العلمية المثارة في المحاورات. والمثال الشهير على ذلك، والذي تتزايد أهميته لأنه يربط بين هذه المسألة ومسألة السلطة الاجتماعية - السياسية منذ البداية، يمكن العثور عليه في الكتابين ٧ و٦ من الجمهورية. وكما نعلم، فإن الإجابة، أو على الأقل جزءاً منها، تأتي على شكل حكاية - مجاز الكهف، الذي يروي كيف ولماذا يتوق البشر إلى الحكايات ويخفقون في التعرف على المعرفة. هكذا تقوم المعرفة على أساس حكاية استشهادها هي.

وهناك المزيد. فجدد اضفاء المشروعية، محاورات أفلاطون، يقدم زاداً للحكاية بفضل شكله ذاته: فكل محاوراة تأخذ شكل حكاية لمناقشة علمية. وليس مهماً هنا أن قصة المناظرة تُعرض ولا توصف، أي تدار على المسرح ولا تُروى. (٩٩) وهي بذلك أوثق صلة بالتراجيديا منها باللمحة. فالحقيقة هي أن الخطاب الأفلاطوني الذي يفتتح العلم ليس علمياً، بالضبط إلى الحد الذي يحاول عنده أن يضفي المشروعية على العلم. فالمعرفة العلمية لا يمكنها أن تعرف وأن تُعلن أنها هي المعرفة الصادقة دون اللجوء إلى النوع الآخر، الحكائي من المعرفة، الذي لا يُعدُّ معرفةً على الإطلاق من وجهة نظر المعرفة العلمية. وبدون هذا اللجوء ستكون مضطرة لافتراض صلاحيتها مسبقاً وبذلك تخضع لما تدينه: استجداء المبدأ، التعصب. لكن ألا تقع في نفس الفخ عن طريق استخدام الحكاية على أنها سلطتها؟

ليس هذا مكان تشجيع تواتر الحكاية فيما هو علمي عن طريق خطابات المشروعية لهذا الأخير والتي تتضمن، لكنها لا تقتصر على الفلسفات العظيمة العتيقة، والوسيط والكلاسيكية. عذاب لا ينتهي. ففلسفة صارمة مثل فلسفة ديكارت لا تستطيع أن توضح مشروعية العلم إلا من خلال ما وصفه فاليري Valéry بأنه قصة عقل، (١٠٠) أو حتى رواية تُعلم Bildungsroman وهذا ما يعنيه فعلاً المقال في المنهج. ولا شك أن أرسطو كان واحداً من أشد الجميع حداثةً في فصله للقواعد التي لا بد أن تتفق معها المنطوقات التي نعلن أنها علمية (الأورجانون Organon) عن البحث عن مشروعيّتها في خطاب عن الوجود (المتافيزيقا). والأكثر حداثةً من ذلك هو اقتراحه بأن المعرفة العلمية، بما في ذلك تظاهرها بأنها تعبر عن وجود المرجع، لا تتكون الأمن حجج وبراهين - وبعبارة أخرى، جدل. (١٠١)

ومع العلم الحديث، يظهر ملمحمان جديان في مشكلة المشروعية. إنه، في البداية، يترك وراء ظهره البحث الميتافيزيقي عن برهان أول أو سلطة متعالية (ترنسدنتالية) كإجابة على سؤال: "كيف تبرهن على البرهان؟" أو، على نحو أعم، "من الذي يقرر شروط الصدق؟". فمن المتعارف عليه أن شروط الصدق، وبتعبير آخر، قواعد لعبة العلم، محايدة لتلك اللعبة، وأنها لا يمكن تأسيسها الأ داخل إطار روابط المناظرة التي تكون بالفعل علميةً في طبيعتها، وإنه ما من برهان آخر على أن

القواعد جيدة سوى الإجماع الذي يوليها إياه الخبراء.

يصاحب النزوع الحديث لتعريف شروط خطاب ما بخطاب عن تلك الشروط انتعاشٌ جديد للثقافات الحكائية (الشعبية)، نلاحظه بالفعل في النزعة الإنسانية لدى النهضة، كما يوجد بشكل متفارات في التنوير، وحركة العاصفة والاندفاع Sturm und Drang، والفلسفة المثالية الألمانية، والمدرسة التاريخية في فرنسا. لم تعد المشروعية هفوةً لإرادية في عملية إضفاء المشروعية. فاللجوء الصريح إلى الحكاية في إشكالية المعرفة يترافق مع تحرر الطبقات البورجوازية من السلطات التقليدية. كما تنشأ المعرفة الحكائية من جديد في الغرب كطريقة لحل مشكلة تحقيق المشروعية للسلطات الجديدة. وطبيعي في إشكالية حكاية أن يتوقع مثل هذا السؤال اسماً لبطل كجواب عليه: من له الحق أن يقرر للمجتمع؟ من هو الشخص الذي تكون توصياته معايير لمن تلزمهم هذه التوصيات.

تتحد هذه الطريقة للاستقصاء عن المشروعية الاجتماعية - السياسية مع الموقف العلمي الجديد: اسم البطل هو الشعب، وعلامة المشروعية هي إجماع الشعب، وطريقة خلق المعايير هي المداولة. ومقولة التقدم نتاج ضروري لذلك. فهي لا تمثل شيئاً سوى الحركة التي يفترض أن المعرفة تتراكم عن طريقها - لكن هذه الحركة تتسع لتشمل الذات الاجتماعية - السياسية الجديدة. والشعب يتجادل فيما بينه حول ما هو عادل أو غير عادل بنفس الطريقة التي تتجادل بها الجماعة العلمية حول ما هو صادق أو زائف؛ الشعب يُراكم القوانين المدنية مثلما يُراكم العلماء القوانين العلمية؛ والشعب يبلغ بقواعد الإجماع حد الكمال مثلما ينتج العلماء "نماذج paradigmes" جديدة لمراجعة قواعدهم على ضوء ما تعلموه. (١٠٢)

وواضح أن ما نعينه هنا بكلمة "الشعب" يختلف تماماً عما تتضمنه المعرفة الحكائية التقليدية التي لا تتطلب، كما رأينا، أي تأمل تأسيسى، ولا أي تقدم تراكمي، ولا أي ادعاء بالشمولية؛ وهذه هي محدّدات المعرفة العلمية. ومن ثم ليس من المدهش على الإطلاق أن يكون ممثلو عملية المشروعية الجديدة بواسطة "الشعب" منخرطين، في نفس الآن، بنشاط في تدمير المعرفة التقليدية للشعوب، التي يُنظر إليها من الآن فصاعداً على أنها أقلّيات أو حركات انفصالية محتملة لا يكون مقدراً لها سوى أن تنشر الظلامية. (١٠٣)

يمكننا أن نرى أيضاً أن الوجود الواقعي لهذه الذات المجردة بالضرورة (وهي مجردة لأنها موضوعاً بشكل فريد في قالب غموض ذات المعرفة - أي الذات التي ترسل - تستقبل منظوقات اشارية لها قيمة - الصدق وتستبعد ألعاب اللغة الأخرى) يعتمد على المؤسسات التي يفترض أن هذه الذات تتأمل وتقرر في إطارها، والتي تشكل كل الدولة أو جزءاً منها. يصبح سؤال الدولة مقترناً على الفور بسؤال المعرفة العلمية.

لكن من الواضح أيضاً أن هذا التضافر متعدد الوجوه. "الشعب" (أو الأمة، أو حتى البشرية)، وخصوصاً مؤسساته السياسية، لاتقنع بأن تعرف - بل إنها تُشرع. أي أنها تصوغ تقعيّات لها منزلة المعايير. (١٠٤) ومن ثم فإنها تمارس كفاءتها ليس فقط بالنسبة للمنظوقات الإشارية المتعلقة بما هو صادق، بل كذلك بالنسبة للمنظوقات التقعيدية التي تزعم العدل. وكما قلنا،

فإن ما يميز المعرفة الحكائية، ما يشكل أساس مفهومنا عنها، هو على وجه الدقة جمعها لكل من هذين النوعين من الكفاءة، ناهيك عن الأنواع الأخرى جميعاً.

من هنا، فإن نمط المشروعات الذي ناقشه، والذي يعيد تقديم الحكاية على أنها أساس صلاحية المعرفة، يمكن أن يتخذ طريقين، اعتماداً على كونه يمثل ذات الحكاية بوصفها إدراكية أو عملية، بوصفها بطلاً للمعرفة أو بطلاً للحرية. ويسبب هذا البديل، لا يتغير معنى المشروعات فحسب، بل يبدو بالفعل أن الحكاية ذاتها غير قادرة على وصف هذا المعنى بدقة.

[٩]

حكايات مشروعية المعرفة

سوف نناقش نسختين رئيسيتين لحكاية المشروعات. إحداها أكثر سياسية، والأخرى أكثر فلسفية؛ وكلتاها ذات أهمية كبرى في التاريخ الحديث، وخصوصاً تاريخ المعرفة ومؤسساتها.

وذاً أولى هاتين النسختين هي البشرية بوصفها بطل الحرية. لكل الشعوب الحق في العلم. وإذا كانت الذات الاجتماعية لم تصبح بعد ذات المعرفة العلمية، فذلك لأن الكهنة والطغاة منعوها من ذلك. ويجب احراز الحق في العلم من جديد. ومن المفهوم أن تكون هذه الحكاية موجهة بشكل أكبر باتجاه سياسة للتعليم الأولي، وليس الجامعات والمدارس العليا. (١٠٥) والسياسة التعليمية للجمهورية الثالثة الفرنسية تكشف بجلء عن هذه الافتراضات المسبقة.

ويبدو أن هذه الحكاية تجرد من الضروري أن تلغي التشديد على التعليم العالي. وطبقاً لذلك، فإن الإجراءات التي اتخذها نابليون بشأن التعليم العالي تُعتبر عموماً مدفوعة بالرغبة في انتاج المهارات الإدارية والمهنية الضرورية لاستقرار الدولة. (١٠٦) لكن هذا يفغل حقيقة أن الدولة، في سياق حكاية الحرية، لا تكتسب مشروعيتها من نفسها بل من الشعب. لذلك فحتى لو حددت السياسة الإمبريالية أن مؤسسات التعليم العالي هي معمل تفرغ لضباط الدولة، ثم لمديري المجتمع المدني، فقد فعلت ذلك لأن الأمة ككل كان من المفترض أن تنال حريتها من خلال انتشار مجالات جديدة للمعرفة بين السكان، وهذه عملية يجب تحقيقها من خلال الوزارات والمهن التي ستؤدي تلك الكوادر وظائفها ضمن إطارها. ونفس الحججة صالحة، من باب أولى، لإنشاء مؤسسات علمية بالمعنى الصحيح. وتلجأ الدولة إلى حكاية الحرية في كل مرة تتولى فيها السيطرة المباشرة على تأهيل "الشعب"، تحت إسم "الأمة" لكي ترشده إلى طريق التقدم. (١٠٧)

أما في حكاية المشروعية الثانية، فإن العلاقة بين العلم، والأمة، والدولة تتطور بطريقة مختلفة تماماً. وتظهر هذه الحكاية أول ما تظهر عند إنشاء جامعة برلين، فيما بين ١٨٠٧ و ١٨١٠، تلك الجامعة التي ستمتتع بتأثير كبير علي تنظيم التعليم العالي في بلدان العالم الفتية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

في وقت إنشاء الجامعة، كان أمام الوزارة البروسية مشروع تصور فيشته Ficht ومقترحات مضادة قدمها شلايرماخر Schleiermacher. وكان علي فيلهلم فون همبولت Wilhelm von Hum- boldt أن يبت في الأمر فانحاز إلى جانب خيار شلاير ماخر الأكثر "ليبرالية".

قد تغري قراءة تقرير همبولت المرء باختزال مجمل مقارنته لسياسة المؤسسة العلمية الى العبارة الشهيرة: "العلم من أجل العلم". لكننا بذلك نكون قد أسأنا فهم الهدف النهائي لسياساته، الذي يحدوه مبدأ المشروعية الذي ناقشه، والوثيق الصلة بالهدف الذي يوضحه شلاير ماخر علي نحو أكثر شمولاً.

وبالفعل يعلن همبولت أن العلم يخضع لقواعده، وأن المؤسسة العلمية "تحيا وتجدد نفسها باستمرار بذاتها، دون أي كبايح أو هدف محدد من أي نوع". لكنه يردف أن الجامعة يجب أن توجه عنصراها المكون، أي العلم، صوب "التأهيل الروحي والأخلاقي للأمة" (١٠٩). فكيف يمكن أن ينتج تأثير - التأهيل Bildung- effect ذلك من السعي النزيه الى التعلّم؛ أليست الدولة، أو الأمة، أو البشرية بأسرها لا مبالية بالمعرفة لذاتها؟ إن ما يهمها، كما يعترف همبولت، ليس التعلّم، بل "الأخلاق والفعل".

هكذا يواجه مستشار الوزير نزاعاً كبيراً، يذكّرنا من بعض الوجوه بالانقسام الذي أدخله نقد كانط Kant بين المعرفة والإرادة: إنه نزاع بين لعبة لغة مكونة من إشارات لا يمكن أن يجيب عليها سوى معيار الصدق، وبين لعبة لغة تحكم الممارسة الأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية التي تتضمن بالضرورة قرارات والتزامات، وتعبير آخر، منطوقات يتوقّع منها أن تكون عادلة وليست صادقة وتقع في التحليل الأخير خارج مجال المعرفة العلمية.

ورغم ذلك فإن التوحيد بين هاتين المنظومتين من الخطاب هو أمر لا غنى عنه بالنسبة للتأهيل Bildung الذي يستهدفه مشروع همبولت، الذي لا يتكون فقط من اكتساب المعارف من جانب الأفراد، بل كذلك تأهيل ذات معرفية واجتماعية مكتملة المشروعية. يستحضر همبولت، إذن، روحاً (هي ما يسميه فيشته الحياة)، تحفزها ثلاثة طموحات، أو بالأحرى، طموح واحد ثلاثي: طموح "استنباط كل شيء من مبدأ أصلي" (الذي يناظر النشاط العلمي)، وطموح "ربط كل شيء بمثل أعلى" (ويحكم الممارسة الأخلاقية والاجتماعية)، طموح "توحيد هذا المبدأ وهذا المثل الأعلى في فكرة واحدة. (مؤكداً بذلك أن البحث العلمي عن أسباب صادقة يتطابق دائماً مع السعي إلى غايات عادلة في الحياة الأخلاقية والسياسية). وهذا المركّب الأخير يؤسس الذات المشروعية.

ويضيف همبولت بطريقة عرّضية أن هذا الطموح الثلاثي يكمن بالطبع في "الطابع العقلي للأمة الألمانية" (١١٠). وهذا تنازل، لكنه تنازل متحفّظ، للحكاية الأخرى، لفكرة أن ذات المعرفة هي

الشعب. لكن الحقيقة أن هذه الفكرة بعيدة جداً عن حكاية مشروعية المعرفة التي أدخلتها المثالية الألمانية. والشك الذي يُكنه رجال من أمثال شلايرماخر، وهوبولت، وحتى هيجل Hegel تجاه الدولة هو مؤشر على ذلك. وإذا كان شلايرماخر يخشى القومية، والحماينة، والنفعية، والوضعية الضيقة التي توجه السلطات العامة في شئون العلم، فذلك لأن مبدأ العلم لا يمكن في تلك السلطات، حتى ولو بشكل غير مباشر. ذات المعرفة ليست الشعب، بل الروح المتأمل. وهي لا تتجسد، مثلما في فرنسا بعد الثورة، في دولة، بل في نظام. ولعبة اللغة الخاصة بالمشروعية ليست سياسية - دُولاتية، بل فلسفية.

والوظيفة العظيمة التي يجب أن تؤديها الجامعات هي أن "تعرض كل جماع المعارف وتبين كلاً من أسس وأصول كل معرفة". إذ أنه "ما من قدرة علمية خلاقة بدون الروح التأملية"^(١١١). و"التأمل" هنا هو الاسم الذي يحمله الخطاب الخاص بمشروعية الخطاب العلمي. المدارس وظيفية؛ لكن الجامعة تأملية، أي فلسفية^(١١٢). والفلسفة يجب أن تعيد الوحدة إلى المعارف، التي تناثرت في علوم منفصلة في المعامل وفي التعليم قبل-الجامعي؛ ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا في لعبة لغة تربط العلوم معاً بوصفها لحظات في تحول الروح، أي أنها، بعبارة أخرى، تربطها معاً في حكاية عقلانية، أو ميتا-حكاية. وتحاول موسوعة Encyclopédie هيجل (١٨١٧ - ١٨٢٧) تحقيق مشروع إضفاء الكليّة هذا، الذي كان موجوداً بالفعل لدي فيشته وشيللينج Schelling في شكل فكرة النظام.

هنا، في آلية تطوير حياة تكون في نفس الوقت ذاتا، نشهد عودة المعرفة الحكائية. فثمة "تاريخ" شامل للروح، والروح هي "الحياة"، و"الحياة" هي التقديم والصياغة الذاتية لنفسها في المعرفة المرتبة لكل أشكالها المتضمنة في العلوم الإمبريقية. وموسوعة المثالية الألمانية هي قص "تاريخ" (*) هذه الذات - الحياة. لكن ما تنتجه هو ميتا - حكاية، لأن راوي القصة يجب ألا يكون الشعب الذي يتمرغ في الوضعية المميّزة لمعرفته التقليدية، ولا حتى العلماء في مجموعهم، حيث أنهم منزليون داخل أطر مهنية تناظر تخصصاتهم النوعية.

الراوي يجب أن يكون ميتا - ذات في عملية صياغة مشروعية كل من خطابات العلوم الإمبريقية والمؤسسات المباشرة للثقافات الشعبية. هذه الميتا - ذات، بتعبيرها عن الأساس المشترك لكليهما، تحقق هدفهما الضمني. وهي تجد مستقرها في الجامعة التأملية. والعلم الوضعي والشعب هما مجرد طبعتين فظتين منها. والطريقة الوحيدة الصالحة أمام الدولة القومية للتعبير عن الشعب هي من خلال توسط المعرفة التأملية.

كان من الضروري توضيح الفلسفة التي أرست مشروعية إنشاء جامعة برلين وكان الهدف منها أن تكون القوة المحركة لتطور الجامعة ولتطور المعرفة المعاصرة. وكما ذكرت، تبنت بلدان عديدة في القرنين التاسع عشر والعشرين هذا التنظيم الجامعي ليكون نموذجاً لإنشاء أو إصلاح نظامها الخاص للتعليم العالي، بدءاً من الولايات المتحدة^(١١٣). لكن هذه الفلسفة - التي لم تمت علي الإطلاق، خصوصاً في الدوائر الجامعية^(١١٤) - تقدّم، في المقام الأول، تمثيلاً حياً بوجه خاص لأحد الحلول

(*) histoire : الكلمة تعني "تاريخ"، وفي نفس الوقت "قصة" - م

لمشكلة مشروعية المعرفة.

لا يجد البحث وانتشار المعارف تبريرهما في استحضار مبدأ النفع. فليست الفكرة على الإطلاق أن العلم يجب أن يخدم مصالح الدولة و/أو المجتمع المدني. وقد ترك على جانب الطريق المبدأ الإنساني القائل بأن البشرية تنهض بكبرياء وحرية من خلال المعرفة. فقد لجأت المثالية الألمانية إلي ميتا - مبدأ يضع في وقت واحد أساس تطور التعلم، والمجتمع، والدولة في تحقيق "حياة" الذات، التي سماها فيشته "الحياة المقدسة" وسماها هيجل "حياة الروح". من خلال هذا المنظور، نجد المعرفة مشروعيتها داخل ذاتها أولاً، والمعرفة هي المؤهلة لقول ما هي الدولة وما هو المجتمع (١١٥). لكنها لا يمكن أن تلعب هذا الدور إلا بتغيير المستويات، بالكف عن أن تكون مجرد المعرفة الوضعية برجعها (الطبيعية، المجتمع، الدولة، إلى آخره)، لتصبح إضافةً إلى ذلك معرفة معرفة المرجع - أي بأن تصبح تأملية. و"الحياة" و"الروح" هي أسماء تسمى بها المعرفة نفسها.

والنتيجة الجديدة بالملاحظة للجهاز التأملي هي أن كل خطابات التعلم حول كل مرجع يمكن لا يتم تناولها من وجهة نظر قيمة - الصديق المباشرة فيها، بل على أساس القيمة التي تكتسبها بفضل احتلالها لحيز معين في مسار الروح أو الحياة - أو، إذا شئت، احتلالها لموقع معين في الموسوعة التي يرويها الخطاب التأملي. وهذا الخطاب يوردها أثناء عملية عرضه ما يعرفه لنفسه، أي خلال عملية عرضه لذاته. والمعرفة الحقة، من هذا المنظور، هي دائماً معرفة غير مباشرة؛ وتتكون من منطوقات مقررّة تندرج في ميتا-حكاية ذات تضمن هي مشروعيتها.

ونفس الشيء ينطبق على كل أنواع الخطاب، حتى لو لم يكن خطاب تعلم؛ والأمثلة هي خطاب القانون وخطاب الدولة. والخطاب التأولي المعاصر وليد هذا الفرض المسبق، الذي يضمن أنه ثمة معنى يمكن معرفته وبذلك يضيفي المشروعية على التاريخ (وخصوصاً تاريخ التعلم). تعامل المنطوقات أسماء حقيقية لذاتها ويجري تشغيلها بطريقة يفترض أنها تجعلها تولد بعضها: هذه هي قواعد اللغة التأملية. والجامعة، كما يشير اسمها، هي مؤسستها الوحيدة.

لكن، وكما قلت، يمكن كذلك حل مشكلة المشروعية باستخدام الخطوات الأخرى. ويجب أن يظل في ذهننا الفرق بين الاثنين؛ واليوم، مع عدم اتزان وضع المعرفة وتحطم وحدتها التأملية، يكتسب النوع الأول من المشروعية قوةً جديدة.

وطبقاً لهذا النوع، لا تجد المعرفة صلاحيتها داخل ذاتها، ولا داخل ذات تتطور بتجديد امكانيات تعلمها، بل تجدها في ذات عملية - هي البشرية. ومبدأ الحركة التي تحفز الشعب ليس إضفاء المشروعية-الذاتي على المعرفة، بل الإرساء-الذاتي للحرية، أو إذا شئت، لادارتها-الذاتية. الذات هنا متعينة، أو يفترض أنها كذلك، وملحمتها هي قصة تحورها من كل ما يمنعها من إدارة نفسها ذاتياً. ومن المفترض أن القوانين التي تضعها قوانين عادلة، ليس لأنها تتمشى مع طبيعة خارجية، بل لأن المشرعين هم، دستورياً، نفس المواطنين الخاضعين للقوانين. ونتيجة لذلك، فإن إرادة المشرع-الرغبة في أن تكون القوانين عادلة - سوف تتطابق دائماً مع إرادة المواطن، الذي يرغب في القانون ومن ثم سوف يطبّعه.

وواضح أن هذا النمط من المشروعية من خلال استقلال الإدارة (١١٨) يمنح الأولوية للعبة لغة

مختلفة تماماً، وصفها كانط بأنها إلزامية وتُعرف اليوم بأنها تفقيدية. والأمر الهام ليس، أو ليس فقط، أضفاء المشروعية على المنطوقات الإشارية المتعلقة بالصدق، مثل "الأرض تدور حول الشمس"، بل هو بالأحرى أضفاء المشروعية على المنطوقات التفقيدية المتعلقة بالعدل، مثل "يجب تدمير قرطاجة" أو "يجب تحديد الحد الأدنى للأجر بكذا دولار". في هذا السياق، يكون الدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه المعرفة الوضعية هو اطلاع الذات العلمية على الواقع الذي يندرج ضمن إطاره تنفيذ المنطوق التفقيدي. إنها تتيح للذات أن تحيط بما يمكن تنفيذه، أو بما يمكن عمله. لكن ما يُنفَّذ، ما يجب عمله، يقع خارج نطاق المعرفة الوضعية. وكون مهمة ما ممكنة هو أمر يختلف عن كونها عادلة. لم تعد المعرفة هي الذات، بل هي في خدمة الذات: ومشروعيتها الوحيدة (رغم أنها مشروعية ضخمة) هي حقيقة أنها تسمح للأخلاق بأن تصبح واقعاً.

يقدم هذا علاقة بين المعرفة وبين المجتمع والدولة هي في الأساس علاقة الوسائل بالغاية. لكن لا يجب على العلماء أن يتعاونوا ما لم يحكموا بأن سياسات الدولة، وبعبارة أخرى مجموع تفقيديتها، عادلة. وإذا شعروا بأن المجتمع المدني الذي هم أعضاء فيه قسله الدولة بشكل سيء، فعليهم أن يرفضوا تفقيديتها. هذا النوع من المشروعية يمنحهم السلطة، بوصفهم كائنات بشرية عملية، في حجب مساندتهم الأكاديمية عن سلطة سياسية يحكمون بأنها جائرة، أي أنها، بعبارة أخرى، لا تقوم على أساس استقلال حقيقي. بل يمكنهم حتى الذهاب إلي حد استخدام خبرتهم الفنية لإظهار أن ذلك الاستقلال في الحقيقة غير متحقق في المجتمع وفي الدولة. وهذا يعيد من جديد الوظيفة النقدية للمعرفة. لكن تبقى حقيقة أن المعرفة ليس لها مشروعية نهائية خارج إطار خدمة الأهداف التي استشفتها الذات العملية، أي الجماعة البشرية المستقلة^(١١٩).

هذا التوزيع للأدوار في مهمة المشروعية هو أمر مثير للاهتمام من وجهة نظرنا لأنه يفترض، في مقابل نظرية النظام-الذات، أن من غير الممكن توحيد أو إضفاء الكليّة على ألعاب اللغة في أي ميثا-خطاب. بل على العكس تماماً، فالأولوية الممنوحة هنا للمنطوقات التفقيدية - التي تنطقها الذات العملية- تجعلها مستقلة من حيث المبدأ عن منطوقات العلم، التي تكون وظيفتها الوحيدة الباقية هي إمداد هذه الذات بالمعلومات.

ملاحظتان:

(١) سيكون من السهل إيضاح أن الماركسية قد تراوحت بين هذين النموذجين للمشروعية الحكائية اللذين ذكرتهما لتوي. الحزب يأخذ مكان الجامعة، والبروليتاريا تأخذ مكان الشعب أو البشرية، وتأخذ المادية الجدلية مكان المثالية التأملية، إلى آخره. وقد تكون النتيجة هي الستالينية، بعلاقتها النوعية بالعلوم: ففي الستالينية، تبدو العلوم كمجرد استشهادات من ميثا-حكاية المسيرة صوب الاشتراكية، التي تعادل حياة الروح. لكن بإمكان الماركسية، من الجهة الأخرى، أن تتطور، طبقاً للنوع الثاني، إلى شكل من المعرفة النقدية بإعلان أن الاشتراكية ليست سوى تأسيس الذات المستقلة وأن المبرر الوحيد للعلوم هو أن تمنح الذات الإمبريقية (البروليتاريا) وسائل تحرير نفسها من الاستلاب والاضطهاد: وهذا كان، باختصار، موقف مدرسة فرنكفورت.

(٢) يمكن قراءة الخطاب الذي ألقاه هايدجر Heidegger يوم ٢٧ مايو عام ١٩٣٣، عند تولية

رئاسة جامعة فرايبورج-إن-برايسجاو Freiburg-in-Breisgau (١٧٠)، بوصفه فصلاً تعيساً في تاريخ المشروعات. هنا، أصبح العلم التأملي هو التساؤل حول الوجود. وهذا التساؤل هو "مصير" الشعب الألماني، الموصوف بأنه "شعب تاريخي-روحي". ولهذه الذات ندين بالخدمات الثلاث التي هي العمل، والدفاع، والمعرفة. والجامعة تضمن ميّتا-معرفة بالخدمات الثلاث، هي العلم. هنا، مثلما لدي المثالية، تتحقق المشروعات من خلال ميّتا-خطاب اسمه العلم، يحمل مزاعم أنطولوجية. لكن الميّتا-خطاب هنا هو التساؤل، وليس إضفاء الكليّة. والجامعة، مقر هذا الميّتا-خطاب، تدين بمعرفتها لشعب "مهمته التاريخية" هي جعل هذا الميّتا-خطاب مشمراً عن طريق العمل، والقتال، والمعرفة. والنداء الموجّه لهذه الذات - الشعب ليس أن تُحرّر البشرية، بل أن تحقّق لنفسها "عالم الروح الحقيقي"، الذي هو "أعمق قوة للحفاظ على البقاء يمكن أن تجدها ضمن قوى الأرض والدم". هذا الإقحام لحكاية العرق والعمل في حكاية الروح كطريقة لإضفاء المشروعات على المعرفة ومؤسساتها هو إقحام تعس مرتين: فلأنه متهافت نظرياً، كان مقدراً له أن يجد أصداء كارثية في مجال السياسة.

[١٠]

نزع المشروعات

في المجتمع والثقافة المعاصرين - مجتمع ما بعد صناعي، ثقافة ما بعد حداثة (١٧١) - يصاغ سؤال مشروعية المعرفة بمفردات مختلفة. فقد فقدت الحكاية الكبرى مصداقيتها، بصرف النظر عن نمط التوحيد الذي تستخدمه، وبصرف النظر عما إذا كانت حكاية تأملية أم حكاية تحرر.

ويمكن النظر إلى أقول الحكاية على أنه أحد آثار ازدهار التقنيات والتكنولوجيات منذ الحرب العالمية الثانية، ذلك الازدهار الذي حول الإهتمام من غايات الفعل إلى وسائله؛ كما يمكن النظر إليه على أنه أحد آثار إعادة نشر الرأسمالية الليبرالية المتقدمة بعد أن تراجعها تحت حماية الكينيزية خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٦٠، وهو تجدد ألقى البديل الشيوعي ومنح قيمةً للتمتع الفردي بالسلع والخدمات.

ومهما بحثنا عن أسباب على هذا النحو فسوف تكون الخيبة من نصيبنا. وحتى لو تبيننا هذه الفرضية أو تلك، فسوف يكون علينا أن نُفصّل الارتباط بين الميول المذكورة وبين أقول القوة الموحدة والمُصنّفة للمشروعات للحكايتين الكبيرتين التأملية والتحررية.

ومن المفهوم، طبعاً، أن يكون لكلٍ من التجدد والرفاهية الرأسماليين، والصعود المحير للتكنولوجيا، أثرهما على وضع المعرفة. لكننا، لكي نفهم كيف كان العلم المعاصر قابلاً لتلك

التأثيرات قبل حدودها بزمن طويل، لا بد لنا أولاً أن نحدد بذور "نزع المشروعية" (۱۲۲) -delegitima- والعدمية التي كانت كامنة في الحكايات الكبرى للقرن التاسع عشر. في المقام الأول، يحافظ الجهاز التأملي على علاقة ملتبسة بالمعرفة- أنه يبين أن المعرفة لا تستحق هذا الاسم إلا إلى المدى الذي تُنسَخُ نفسها فيه ("ترتفع بنفسها"، hebt sich auf؛ تتسامى) بأن تورد منظقاتها في خطاب من المستوى-الثاني (تسمية ذاتية autonymie) يمنحها المشروعية. ويُعادِلُ هذا القولُ بأن الخطاب الاشاري، في حالته المباشرة، ذلك الخطاب الذي يستند على مرجع معين (كيان عضوي حي، أو خاصية كيميائية، أو ظاهرة فيزيائية، أو ما إلى ذلك) لا يعرف فعلاً ما يظن أنه يعرفه. العلم الوضعي ليس شكلاً من أشكال المعرفة. والتأمل يقتذي على كِبته. هكذا تُضمر الحكاية التأملية الهيكلية تشكُّكاً معيناً تجاه المعارف الوضعية، كما يعترف هيجل نفسه (۱۲۳).

إن العلم الذي لم يُكسب نفسه المشروعية ليس علماً حقيقياً؛ وإذا بدا أن الخطاب الذي كان المقصود منه إضفاء المشروعية على هذا العلم، ينتمي إلى شكل قبل-علمي من المعرفة، مثل حكاية "مبتدلة"، عندها يتم تهبيطه إلى أدنى مرتبة، إلى مرتبة ايدولوجيا أو أداة سلطة. ويحدث هذا دائماً إذا كانت قواعد لعبة العلم التي يشجبها ذلك الخطاب بوصفها إمبريقية تُطبَّق على العلم ذاته. خذ مثلاً العبارة التأملية: "إن عبارة علمية ما تُعدُّ معرفةً إذا، و فقط إذا، استطاعت أن تأخذ مكانها في عملية توليدٍ شاملة".

والسؤال هو: هل هذه العبارة معرفةٌ كما تُعرَّف هي نفسها المعرفة؟ فقط إذا استطاعت أن تأخذ مكانها في عملية توليدٍ شاملة. وهو أمرٌ تستطيعه. فكلُّ ما عليها أن تفعله هو أن تفترض سلفاً أن مثل هذه العملية موجودة (حياة الروح) وأنها هي نفسها تعبيرٌ عن تلك العملية. وفي الحقيقة، فإن هذا الافتراض المسبق لا غنى عنه بالنسبة للعبة اللغة التأملية. وبدونه؛ لن تكون لغة إضفاء المشروعية مشروعة؛ وستصاحبُ العلمُ في السقوط من حلقِ الهراء، على الأقل إذا صدقنا كلمة المثالية بهذا الشأن.

لكن هذا الافتراض المسبق يمكن كذلك فهمه بمعنى مختلف تماماً، معنى يأخذنا في اتجاه الثقافة ما بعد الحداثية: يمكننا القول، تَمثُّباً مع المنظور الذي تبينناه آنفاً، أن هذا الافتراض المسبق يحدِّد منظومة القواعد التي يجب أن يقبلها المرء لكي يلعب للعبة التأملية (۱۲۴). مثل هذا التقييم يفترض، أولاً، أننا نقبل أن العلوم "الوضعية" تمثِّل النمط العام للمعرفة، وثانياً، أننا نفهم أن هذه اللغة تتضمن افتراضات مسبقة شكلية وبيديهية معنية لا بد أن تجعلها واضحةً دائماً. وهذا هو بالضبط ما يفعله نيتشه Nietzsche ولو بمصطلحات مختلفة، حين يُبين أن "العدمية الأوروبية" نتجت عن توجيه متطلبات صدق العلم ضد نفسها. (۱۲۵)

من هنا، إذن، تنشأ فكرة عن المنظور ليست بعيدةً تماماً، على الأقل في هذا الصدد، عن فكرة ألعاب اللغة. فما لدينا هنا هو عملية نزع مشروعية يغذيها نفس مطلب اضمفاء المشروعية. إن "أزمة" المعرفة العلمية، التي ظلت الدلائل عليها تتراكم منذ نهاية القرن التاسع عشر، ليست وليدة انتشار عشوائي للعلوم، يُعدُّ هو نفسه أحد تأثيرات التقدم في التكنولوجيا وتوسع الرأسمالية. بل إنها تُمثِّل بالأحرى، تآكلاً داخلياً لبدء مشروعية المعرفة. ثمة تآكل يعمل داخل اللعبة التأملية، وعن

طريق خلخلة نسيج الشبكة الموسوعية التي كان كل علم يجد مكانه فيها، فإنه يطلق بالتالي سراح هذه العلوم.

هكذا تُطرح للتساؤل الخطوط الفاصلة الكلاسيكية بين مختلف حقول العلم - تختفي المذاهب، وينشأ التداخل عند الحدود بين العلوم، وتولد من هذا مناطق جديدة. تُفسح مراتبية المعارف التأملية المجال لشبكة محايدة، و"مسطحة" من مجالات البحث، تكون الحدود فيما بينها في حالة سيولة دائمة. تتفتت "الكليات الجامعية" القديمة إلى معاهد ومؤسسات من كل نوع، وتفقد الجامعات وظيفتها في إضفاء المشروعية التأملي. ونتيجة تجريدها من مسؤولية البحث (الذي خنقته الحكاية التأملية)، فإنها تكتفي بنقل ما يُعدُّ معرفةً مستفزةً، وتضمن من خلال التلقين إعادة إنتاج المعلمين وليس إنتاج الباحثين. وهذه هي الحالة التي يجدها عليها نيتشه ويدينها. (١٢٦)

أما إمكانية التآكل الكامنة في عملية اضمحاء المشروعية الأخرى، التي هي جهاز التحرر المنبثق عن التنوير Aufklärung، فلا تقل اتساعاً عن تلك التي تعمل داخل الخطاب التأملي. لكنها تفسح جانباً مختلفاً. إذ أن خاصيتها المميزة تتمثل في أنها تُرسي مشروعية العلم والصدق على أساس استقلال المتحاورين المنخرطين في الممارسة الأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية وكما رأينا، فإن ثمة مشكلات مباشرة في هذا الشكل من المشروعية: فالاختلاف بين عبارة إشارية ذات قيمة إدراكية وبين عبارة تعقيدية ذات قيمة عملية هو اختلاف علاقة بالموضوع، ومن ثم اختلاف كفاءة. وليس ثمة ما يُثبت أنه إذا كانت عبارة تصف موقفاً واقعياً صادقةً، فإنه ينتج من ذلك أن عبارة تعقيدية تقوم على أساسها (سيكون تأثيرها بالضرورة هو تعديل ذلك الواقع) ستكون عادلة.

خذ، على سبيل المثال، باباً مغلقاً. بين عبارتي "الباب مغلق" و "افتح الباب" ليس ثمة علاقة استنتاج كما تُعرفُ في منطق القضايا. إذ تنتمي العبارتان إلى منظومتين مستقلتين من القواعد تُعرفان نوعين مختلفين من العلاقة بالموضوع، ومن ثم الكفاءة، هنا، نجد أن تأثير تقسيم العقل إلى عقل إدراكي أو نظري من جهة، وعقل عملي من جهة أخرى، هو مهاجمة مشروعية خطاب العلم، ليس على نحو مباشر، بل على نحو غير مباشر، يكشف أنه لعبة لغة لها قواعدها الخاصة (التي تقدم الشروط القبلية للمعرفة عند كائنة لحظة أولى منها) وليس لديها مبرر خاص للإشراف على لعبة الممارسة (ولا لعبة الجماليات، أيضاً). هكذا توضع لعبة العلم على قدم المساواة مع الآخريات.

إذا تمّ تنبُّع "نزع المشروعية" هذا لأدنى درجة وإذا جرى توسيع مدها (كما يفعل فتجنشتين Wittgenstein على طريقته، وكما يفعل على طريقته مفكرون مثل مارتن بوبر Martin Buber وإيمانويل ليفيناس Emmanuel Lévinas) (١٢٧) عندها يصبح الطريق مفتوحاً أمام تيار هام من ما يعدُّ الحداثة: العلم يلعب لعبته الخاصة؛ وليس قادراً على إضفاء المشروعية على ألعاب اللغة الأخرى. فلعبة التعقيد، مثلاً، تفلت منه. لكنه في المقام الأول، ليس قادراً على إضفاء المشروعية على نفسه، كما افترض التأمل أن بإمكانه أن يفعل.

ويبدو أن الذات الاجتماعية نفسها تتحلل في هذا التناثر لألعاب اللغة. إن الرابطة الاجتماعية لغوية، لكنها ليست منسوجةً بخيط واحد. إنها نسيج يتكون من تداخل اثنتين على الأقل (ومن عدد غير محدد في الواقع) من ألعاب اللغة، تخضعان لقواعد مختلفة. يكتب فتجنشتين قائلاً:

"يمكن النظر إلى لغتنا على أنها مدينة عتيقة: متاهة من الشوارع والميادين الصغيرة، من المنازل القديمة والجديدة، ومن منازل ذات إضافات من فترات متعددة؛ ويحيط بذلك حشد من الأحياء الجديدة بشوارع مستقيمة منتظمة ومنازل متجانسة" (١٢٨) ولكي يوضح أن مبدأ الكل المتجانس unitotalité - أو المركب synthèse تحت سطوة ميتا - خطاب معرفي - غير قابل للتطبيق، فإنه يُخضع "بلدة" اللغة لتناقض القياس المركب (المتسلسل) sôrite القديم، بأن يسأل: "كم منزلاً أو شارعاً يتطلب الأمر قبل أن تبدأ بلدة ما في أن تكون بلدة؟" (١٢٩)

تُضاف لغات جديدة إلى اللغات القديمة، مكوّنة ضواحي للبلدة القديمة: "رمزية الكيمياء وتدوين notation حساب التفاضل المتناهي الصغر". (١٣٠) وبعد خمس وثلاثين سنة يمكننا أن نضيف إلى القائمة: لغات الآلات، ومصفوفات نظرية اللعب، والنظم الجديدة للتدوين الموسيقي، ونظم تدوين الأشكال غير - الإشارية للمنطق (علم المنطق الزمني du temps ومنطق الواجبات déontiques ، والمنطق الشرطي modales)، ولغة الشفرة الوراثية، والخطوط البيانية للبنيات الفونولوجية، وهلم جرا.

وقد يتشكّل لدينا انطباع متشائم عن هذا التفتت: فلا أحد يتحدث كل تلك اللغات، وليس لها ميتا- لغة عامة، ومشروع النظام - الذات فاشل، وهدف التحرير ليس له علاقة بالعلم، وجميعنا منغرسون في وضعية هذا الفرع أو ذاك من فروع المعارف الخاصة، وقد تحوّل الدارسون العارفون إلى علماء، وأصبحت مهام البحث المنكشمة مقسمة إلى تخصصات صغيرة ولا يمكن لأحد أن يجيدها جميعاً. (١٣١) والفلسفة التأملية أو الإنسانية النزعة مجبرة على التخلي عن واجبات إضفاء المشروعية، (١٣٢) مما يُفسّر لماذا تواجه الفلسفة أزمةً حيثما أُصرّت على انتحال تلك الوظائف، أمّا حيث تكون من الواقعية بحيث تتخلى عنها، فإن الفلسفة تُختزل إلى دراسة أنساق المنطق أو تاريخ الأفكار. (١٣٣)

هذا التشاؤم هو الذي غدّى جيل بداية القرن في قيبينا: ليس فقط الفنانين من أمثال موزيل Musil، وكراوس Kraus، وهوفمانشتال Hofmannsthal، ولوز Loos، وشونبرج Schönberg، وبروخ Broch، بل كذلك الفيلسوفين ماخ Mach وقتجنشتين. (١٣٤) وقد حملوا الوعي بنزع المشروعية والمسئولية النظرية والفنية عنه إلى أبعد مدى ممكن. وبإمكاننا اليوم أن نقول أن عملية الحداد قد أُنجِزت. وما من حاجة لبدء كل شيء من جديد. وقوة فتجنشتين تكمن في أنه لم يخيّر الوضعية التي كانت تُطورها حلقة قيبينا، (١٣٥) لكنه وضع في بحثه حول ألعاب اللغة خطوطاً عريضة لنوع من المشروعية لا يقوم على أساس الأدائية. وهذه هي الشغل الشاغل للمجتمع ما بعد الحدائي. فقد فقد معظم الناس الحنين للحكاية المفقودة. ولا يستتبع ذلك بأية حال أنهم قد اختزلوا إلى الهمجية. وما ينقذهم منها هو معرفتهم بأن المشروعية لا يمكن أن تبتنى إلا من نفس ممارستهم اللغوية وتفاعلهم التواصلية. إن العلم الذي "يخفي ابتسامته في لحيته" إزاء كل معتقد آخر قد عمهم تقشّف الواقعية الحشن. (١٣٦)

البحث وإرساء مشروعيتها من خلال الأدائية

فلنعد الآن إلى العلم ونبدأ بفحص برامجيات البحث. تمر آليات البحث الجوهرية حالياً بتغيرين هامين: هما تضاعف طرق طرح الحجج، ومستوى التعقيد المتصاعد في عملية وضع البراهين.

وقد حاول أرسطو، وديكارت، وجون ستيوارت ميل John Stewart Mill، بين آخرين، وضع القواعد التي يمكن بها لمنطوق إشاري أن ينال موافقة المخاطب به (١٣٧) إلا أن البحث العلمي لا يولي أهمية كبيرة لتلك المناهج. إذ أن بإمكانه، كما ذكرنا آنفاً، أن يستخدم، بل إنه يستخدم بالفعل مناهج يبدو أن خصائصها البرهانية تتحدى العقل الكلاسيكي. وقد جمع باشلارد Bachelard قائمة بها لا تزال ناقصة. (١٣٨)

الأ أن هذه اللغات لا تُستخدم كيفما اتفق. فاستخدامها خاضع لشرط يمكن أن نُسَمِّيه برامجياً؛ فلا بد لكل واحدة منها أن تصوغ قواعدها الخاصة وتطلبُ من المخاطب قبولها. ولتحقيق هذا الشرط، يجري تعريفُ بديهيةٍ تتضمن تعريفاً للرموز التي ستُستخدم في اللغة المقترحة، ووصف الشكل الذي يجب أن تأخذه التعبيرات في اللغة لكي تحظى بالقبول (عبارات جيدة الصياغة)، وتعداد العمليات التي يمكن إجراؤها على التعبيرات المقبولة (البديهيات بالمعنى الضيق). (١٣٩)

لكن كيف نعرف ما يجب أن تحتوي عليه بديهية ما، أو تحتوي عليه بالفعل؟ الشروط التي أوردناها أعلاه هي شروط شكلية. ولا بد من وجود ميتا-لغة تحدد ما إذا كانت لغة معينة تحقق الشروط الشكلية للبديهية؛ وهذه الميتا - لغة هي المنطق.

عند هذه النقطة لا بد من توضيح موجز. فالخيار بين شخص يبدأ بوضع بديهية ثم يستخدمها لإنتاج منطوقات تُعرفُ بأنها مقبولة، وبين عالم يبدأ بوضع وتقرير الحقائق وعندها يحاول اكتشاف بديهيات اللغة التي يستخدمها في صياغة منطوقاته، هذا الخيار ليس خياراً منطقياً، بل مجرد خيار إمبيريريقي. وهو ذو أهمية كبيرة، بالتأكيد، بالنسبة للباحث. وكذلك بالنسبة للفيلسوف، لكن في كلتا الحالتين يكون السؤال عن صلاحية المنطوقات هو نفس السؤال. (١٤٠)

أما السؤال التالي فأكثر ارتباطاً بالمشروعية: بأي معايير يُعرفُ المنطقي الخصائص المطلوبة في بديهية؟ هل هناك نموذج للغات العلمية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك نموذج واحد؟ وهل يقبل التحقق؟ الخصائص المطلوبة عموماً في تركيب نسق شكلي (١٤١) هي الاتساق (فالنظام غير المتسق بالنسبة للنفي، مثلاً، سيفسح المجال في نفس الوقت لقضية وعكسها)، والاكتمال التركيبي (فالنسق سيفقد اتساقه إذا اضيفت إليه بديهية) والفصل *décidabilité* (لا بد من وجود خطوات فعالة للفصل فيما إذا كانت قضية مُعطاه تنتمي للنسق أم لا)، واستقلال البديهيات فيما بينها. لكن جودل Gödel قد أثبت فعلاً وجود قضية في نسق الحساب *Le système arithmétique* لا تقبل

الإثبات ولا النفي داخل ذلك النسق؛ وهذا يستتبعه أن نسق الحساب يخفق في تحقيق شرط الإكمال. (١٤٢)

وحيث أن بالإمكان تعميم هذا الموقف، فلا بد من قبول أن لكل الأنساق الشكلية حدود داخلية. (١٤٣) وينطبق هذا على المنطق: فالميتا- لغة التي يستخدمها لوصف اصطناعية (تقوم على بديهيات) هي اللغة "الطبيعية" أو "العادية"؛ وهذه اللغة عامة، حيث أنه يمكن ترجمة كل اللغات الأخرى إليها، لكنها ليست متسقة بالنسبة للنفي - إنها تسمح بتشكيل تناقضات. (١٤٤)

يتطلب هذا إعادة صياغة لسؤال مشروعية المعرفة. فحين يتم الإعلان عن صدق قضية إشارية، يكون ثمة افتراض مسبق بأن نسق البديهيات الذي يمكن داخل نطاقه الفصل في هذه القضية والبرهنة عليها، بأن هذا النسق قد صيغ فعلاً، وأنه معروف للمتحاورين، وأنهم قد قبلوا أنه مرضٍ شكلياً بقدر الإمكان. وقد كانت هذه هي الروح التي تطورت بها رياضيات جماعة بورباكي Bourbaki (١٤٥) لكن بالإمكان إبداء ملاحظات ماثلة على العلوم الأخرى: لأنها تدين بمكانتها لوجود لغة لا يمكن البرهان على القواعد التي تعمل بها، لكن هذه القواعد موضع إجماع من الخبراء. وهذه القواعد، أو بعضها على الأقل، هي مطالب. والمطلب هو صيغة من صيغ التععيد.

هكذا فإن طرح الحجج، المطلوب لجعل منطوق علمي مقبولاً، يخضع لقبول "أول" (يتجدد باستمرار في الحقيقة بفضل مبدأ التكرارية récurtivité) للقواعد التي تُحدّد طرق طرح الحجج المسموح بها. وتنتج من هذا خاصيتان جديرتان بالذكر للمعرفة العلمية: هما مرونة وسائطها، أي تعدد لغاتها؛ وطابعها بوصفها لعبة برامجتية - أي أن مقبولية "النقلات" (أي المنطوقات الجديدة) التي تجري فيها تعتمد على تعاقد مُبرم بين الشركاء. وثمة نتيجة أخرى هي أن هناك نوعين مختلفين من "التقدم" في المعرفة: أحدهما يناظر نقلة جديدة (حجة جديدة) ضمن نطاق القواعد المستقرة؛ والثاني يناظر ابتكار قواعد جديدة، وبعبارة أخرى، تحولاً إلى لعبة جديدة (١٤٦).

وبالطبع، يصاحب هذه الترتيبة الجديدة تحوّلٌ أساسي في مقولة العقل. يحب محل مبدأ الميتا- لغة الشاملة مبدأ تعدد الأنساق الشكلية والتركيبية القادرة على إثبات صدق المنطوقات الإشارية؛ وهذه الأنساق تصفها ميتا- لغة شاملة لكنها غير متسقة. وما اعتدنا اعتباره تناقضاً، أو حتى غلطاً في البرهان paralogism، في معرفة العلم الكلاسيكي أو الحديث، يمكنه، في بعض هذه الأنساق، أن يكتسب قوة إقناع جديدة وينال قبول جماعة الخبراء (١٤٧). ويمكن لمنهج لعبة اللغة الذي اتبعته هنا أن يزعم لنفسه مكاناً متواضعاً في هذا التيار من الفكر.

أما الجانب الأساسي الآخر من البحث، وهو إنتاج البرهان، فبأخذنا في اتجاه مختلف تماماً. إنه في الأساس جزء من عملية برهنة تستهدف كسب القبول لمنطوق جديد (مثلاً، الإدلاء بشهادة أو تقديم قرينة في حالة البلاغة القضائية) (١٤٨). لكنه يمثل مشكلة خاصة: أن المرجع ("الواقع") هو ما يُطلب هنا إلى منصة الشهادة ويُستشهد به في المناظرة بين العلماء.

وقد أوضحتُ بالفعل أن مسألة البرهان إشكالية حيث أن البرهان بحاجة إلى البرهنة عليه. وباستطاعة المرء أن يبدأ بنشر وصف لكيفية التوصل إلى البرهان، حتى يمكن للعلماء الآخرين التأكد من النتيجة عن طريق تكرار نفس العملية. لكن مازال يتوجب ملاحظة واقعة ما ليتمكن البرهنة

عليها. فما الذي يكون ملاحظة علمية؟ هل هو تسجيل الواقعة بالعين، أو الأذن، أو أي عضو إحساس؟^(١٤٩). الحواس خادعة، ومداهها وقوة تمييزها محدودان.

هنا تدخل التكنولوجيا. فقد نشأت المعدات التقنية كمعونات إضافية للأجهزة البشرية أو كأنظمة فسيولوجية وظيفتها استقبال البيانات أو تحديد السياق^(١٥٠). وهي تتبع مبدأ، هو مبدأ الأداء الأمثل: أي جعل المخرجات عند حدها الأقصى (المعلومات أو التعديلات الناتجة) وجعل المدخلات عند حدها الأدنى (الطاقة المستهلكة خلال العملية)^(١٥١). من هنا فالتكنولوجيا لعبة لا تنتمي إلى الصادق، أو العادل، أو الجميل، أو ماشابه، بل إلى الفعالية efficiency: "فالنقلة" التقنية تكون "جيدة" حين تؤدي عملها بشكل أفضل و/أو تستهلك طاقة أقل من أخرى غيرها.

هذا التعريف للكفاءة التقنية هو تطور متأخر. فلزمن طويل كانت الاختراعات تأتي من حين لآخر، كنتيجة لبحث بالصدفة، أو لبحث يتصل بالفنون (technai) أكثر منه بالمعرفة: فاغريق الفترة الكلاسيكية، على سبيل المثال، لم يقيموا علاقة وثيقة بين المعرفة والتكنولوجيا^(١٥٢). وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان عمل "ذوي البصيرة" لا يزال أمراً من أمور حب الإستطلاع والتجديد الفني^(١٥٣). وظلت الحال كذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر^(١٥٤). ويمكن القول أنه مازالت تجري، حتى يومنا هذا، نشاطات إختراع تقني "محمومة"، تتصل أحياناً بالبريكولاج، bricolage خارج متطلبات البرهنة العلمية^(١٥٥). إلا أن الحاجة إلى البراهين تزداد قوة مع حلول برامجيات المعرفة العلمية محل المعرفة التقليدية أو المعرفة القائمة على الحدس. وفي ختام المقال في المنهج نجد ديكرت يُطالب بأموال للمختبرات. تظهر مشكلة جديدة: هي أن المعدات التي تُحسّن أداء الجسم الإنساني التي الحد الأمثل بغرض التوصل إلى البرهان، تتطلب المزيد من الإنفاق. ودون نفرد، ما من برهان- كما يعني عدم التحقق من المنطوقات وعدم التوصل إلى الصدق. تصبح ألعاب اللغة العلمية ألعاب الأغنياء، التي تتوفر فيها للأكثر ثراءً أفضل فرصة ليكون على صواب. هكذا تتقرر المعادلة بين الثروة، والفعالية، والصدق.

وما حدث في نهاية القرن الثامن عشر، مع الثورة الصناعية الأولى، هو اكتشاف مقلوب هذه المعادلة: لا تكنولوجيا بدون ثروة، لكن لا ثروة بدون تكنولوجيا. أي جهاز تقني يتطلب استثماراً؛ لكنه لما كان يُحسّن إلى الحد الأمثل فعالية المهمة التي يُطبّق فيها، فإنه يُحسّن كذلك إلى الحد الأمثل فائض القيمة المستخلص من هذا الأداء المُحسّن. وكل المطلوب هو تحقيق فائض القيمة، أن يُباع ناتج المهمة المؤدّة، بعبارة أخرى. ويمكن إغلاق النظام على النحو التالي: يعاد تدوير جزء من البيع في رصيد أبحاث مكرّس لزيادة تحسين الأداء. عند هذه اللحظة بالضبط، يصبح العلم قوة إنتاج، أي، لحظة في دورة رأس المال.

كانت الرغبة في الثروة أكثر من الرغبة في المعرفة هي ما أجبر التكنولوجيا في البداية على ضرورة تحسين الأداء وإحجاز المنتج. وقد سبق ارتباط التكنولوجيا "العضوي" بالريح المحاذها مع العلم. ولم تصبح التكنولوجيا هامة بالنسبة للمعرفة المعاصرة إلا من خلال توسط روح ادائية عامة. وحتى في أيامنا لا تخضع المعرفة خضوعاً تاماً للاستثمار التكنولوجي^(١٥٦).

أما المشكلة العلمية لتمويل البحث فتحلها الرأسمالية على طريقتها: بصورة مباشرة، بتمويل

إدارات البحث في الشركات الخاصة، التي توجّه فيها مطالبُ الأدواتِ وإعادةُ التسويقِ البحث، أولاً وقبل كل شيء، باتجاه "التطبيقات" التكنولوجية؛ وبصورة غير مباشرة، عن طريق مؤسسات أبحاث خاصة، أو مملوكة للدولة، أو مشتركة، تمنح إعانات على البرامج للإدارات الجامعية، ومعامل الأبحاث، ومجموعات البحث الخاصة دون انتظارٍ لعائد فوري من نتائج العمل - ويتم هذا بناءً على نظرية أن البحث يجب تمويله بالخسارة لدى زمني محدّد لزيادة فرصة أن يخرج منه تجديده حاسم، ومن ثم عالي الربحية^(١٥٧). وتتبع الدول القومية، خصوصاً في مرحلتها الكينزية، نفس القاعدة: البحث التطبيقي من جهة، والبحث الأساسي من الجهة الثانية. وهي تتعاون مع الشركات الكبرى من خلال عديد من الإدارات الحكومية^(١٥٨). وتقتد المعايير السائدة لإدارة العمل في الشركات الكبرى إلى مختبرات العلم التطبيقي: المراتبية، واتخاذ القرار مركزياً، والعمل الجماعي، وحساب العائدات الفردية والجماعية، وتطوير برامج يمكن بيعها، وأبحاث السوق، وما إلى ذلك^(١٥٩). وتعاني المراكز المكرّسة للبحث "الخالص" من ذلك بدرجة أقل، لكنها أيضاً تتلقى تمويلًا أقل.

هكذا فإن وضع البرهان، الذي هو بالأساس مجرد جزء من عملية برهنة تستهدف نيل موافقة المخاطبين بالرسائل العلمية، يقع تحت سيطرة لعبة لغة أخرى، لم يعد الهدف فيها هو الصدق، بل الأدائية - أي أفضل معادلة ممكنة للمدخلات/المخرجات. ولا بد للدولة و/أو الشركة أن تتخلى عن الحكايات المثالية والإنسانية النزعة للمشروعية لكي تُبرر الهدف الجديد: ففي خطاب مولّي البحث في أيامنا، يكون الهدف الوحيد المعقول هو السُلطة. يُستترى العلماء، والتقنيون، والمعدّات لا لكي يجدوا الحقيقة، بل لدعم السلطة.

والمسألة هي تحديد ما يتكوّن منه خطاب السلطة وما إذا كان بإمكانه إقامة مشروعية. لأول وهلة، يبدو أن ما يمنعه من ذلك هو التفرقة التقليدية بين القوة والحق، بين القوة والحكمة - وبعبارة أخرى، بين ما هو قوي، وما هو عادل، وما هو صادق. وقد أشرت إلى عدم التناسب ذاك فيما سبق. على أساس نظرية ألعاب اللغة، حين وضعتُ تفرقةً بين اللعبة الإشارية (التي ترتبط بتفرقة الصادق/الزائف) واللعبة التعقيدية (التي تنتمي الي تفرقة العادل/الجائر) واللعبة التقنية (التي يكون المعيار فيها هو تفرقة الفعّال/غير الفعّال). ويبدو أن "القوة" تنتمي برمتها إلى هذه اللعبة الأخيرة، لعبة التكنولوجيا. وأنا أستشني هنا الحالة التي تعمل فيها القوة بواسطة الإرهاب. فهذه تقع خارج نطاق ألعاب اللغة، لأن فعالية تلك القوة تقوم بالكامل على أساس التهديد بتصفية اللاعب الخصم، وليس على أساس القيام "بنقلة" أفضل منه. وحيثما كانت الفعالية (أي الحصول على الأثر المطلوب) مستمدةً من "قل أو افعَل هذا، وإلا فلن نتحدث ثانية أبداً"، فإننا نكون داخل مجال الإرهاب، وتتمزق الرابطة الاجتماعية.

لكن تبقى حقيقة أن الأدائية لما كانت تزيد القدرة على الوصول إلى البرهان، فإنها كذلك تزيد قدرة المرء على أن يكون على صواب: لا بد للمعيار التقني، الذي دخل إلى المعرفة العلمية على نطاق واسع، أن يؤثر على معيار الصدق، وقد قيل الشيء نفسه عن العلاقة بين العدالة وبين الأداء: بإمكانية إصدار أمرٍ ما تزداد مع ازدياد فرص تطبيقه، مما يزيد بدوره مع ازدياد قدرة من يصدره على الأداء. وقد قاد هذا لرومان Luhmann إلى افتراض أن معيارية القوانين تحل محلها أدائية الإجراءات في المجتمعات ما بعد الصناعية^(١٦٠). و"التحكّم السياقي"، أي تحسين الأداء المكتسب

وفقاً لوظيفة التأهيل المهني التي يقوم بها التعليم العالي، فإنه مازال يتوجّه إلى شباب النخبة الليبرالية، الذين ينقل إليهم الكفاءة المطلوبة في كل مهنة. وينضم إليهم، من طريق أو آخر (من خلال معاهد التكنولوجيا، مثلاً) -وكل هذه الطرق تتمشى، رغم ذلك، مع نفس النموذج التعليمي- المخاطبين في مجالات المعرفة الجديدة المرتبطة بالتقنيات والتكنولوجيات الجديدة، وهؤلاء من جديد، هم شباب لم يصبحوا "عاملين" بعد.

وفيما عد هاتين الفئتين من الطلبة، اللتين تعيدان انتاج "الانتلجنسيا المهنية" و"الانتلجنسيا التقنية"، (١٦٩) فإن بقية الشباب الموجودين في الجامعات هم في أغلبهم عاطلين لا تدرجهم الاحصاءات في قوائم الباحثين عن عمل، رغم أنهم يفوقون في أعدادهم الطلبة المتدثين في التخصصات التي يوجدون بها (وهي الفنون والعلوم الإنسانية). ورغم سنهم، فإنهم ينتمون في الحقيقة للفئة الجديدة من مخاطبي المعرفة.

فالجامعة، بالإضافة إلى وظيفتها المهنية، قد بدأت، أو لا بد أن تبدأ، في لعب دور جديد في تحسين أداء النظام - هو دور إعادة التأهيل والتعليم المستمر. (١٧٠) وخارج الجامعات، أو الأقسام، أو المؤسسات ذات التوجه المهني، لن تعود المعرفة تُنقل كتكتلة واحدة en bloc، مرةً وإلى الأبد، للشباب قبل دخولهم قوة العمل: بل سيجرى تقديمها "حسب القائمة" à la carte للبالغين إما أنهم يعملون بالفعل أو يتوقعون ذلك، بفرض تحسين مهاراتهم وفرص ترقيهم، لكن كذلك لمساعدتهم على اكتساب المعلومات، واللغات، وألعاب اللغة التي تتيح لهم توسيع آفاقهم المهنية وكذلك تهذيب خبرتهم التقنية والأخلاقية. (١٧١)

ولا يخلو المسار الجديد الذي يتخذه نقل المعرفة من الصراع فكما أن من مصلحة النظام، وبالتالي "صانعي القرار" فيه، أن يشجعوا التقدم المهني (حيث أنه سيحسن أداء المجموع بالتاكيد)، فإن أي تجريب في الخطاب، والمؤسسات، والقيم (مع "الاضطرابات" الحتمية التي يُحدثها في المنهج، وفي الاشراف على الطلاب واختبارهم، وفي البيداجوجيا -ناهيك عن عواقب الاجتماعية- السياسية) يُعتبر معدوم أو قليل القيمة التشغيلية ولا يُولى له أي اهتمام باسم جدية النظام. لكن هذا التجريب يقدم مهرياً. من النزعة الوظيفية؛ ولا يجب إهماله بخفة حيث أن النزعة الوظيفية ذاتها هي التي فتحت له الطريق. (١٧٢) لكن من المأمون أن نفترض أن مسئوليته ستؤول إلى شبكات عبر - جامعية. (١٧٣)

على أية حال، وحتى لو لم يكن مبدأ الأدائية يُعين في كل الحالات على تحديد السياسة الواجب اتباعها، فإن تأثيره العام هو اخضاع مؤسسات التعليم العالي للسلطات القائمة. وفي اللحظة التي لا تعود فيها المعرفة هدفاً في ذاتها - هو تحقيق الفكرة أو تحرير البشر- لا يعود نقلها مسئولية محصورة في الأساتذة والطلبة. ومقولة "امتياز الجامعة" تنتمي الآن إلى عهد مضى. و"الاستقلال" الممنوح للجامعات بعد أزمة أواخر الستينات يكاد يكون بلا معنى إذا نظرنا إلى حقيقة أن مجموعات المدرسين ليس لها في أي مكان تقريباً سلطة تقرير ميزانية معاهدها؛ (١٧٤) وكل ما تستطيع عمله هو توزيع المبالغ المخصصة لها على بنودها، وهم في ذلك يمثلون آخر خطوة في تلك العملية. (١٧٥)

ما الذي يجري نقله في التعليم العالي؟ في حالة التأهيل المهني، وإذا اقتصرنا على وجهة النظر الوظيفية الضيقة، فإن الشيء الأساسي الذي يجري نقله هو مخزون مُرتَّب من المعرفة المستقرة. وقد يكون لتطبيق التكنولوجيات الجديدة على هذا المخزون تأثير ملحوظ على وسيط النقل. ولا يبدو ضرورياً على الإطلاق أن يكون الوسيط محاضرةً يلقيها أستاذ بنفسه على طلبة صامتين، وتقتصر فيها الأسئلة على الفصول "العملية" التي يديرها مساعد. فيقدر ما تكون المعارف قابلةً للترجمة إلى لغة الكمبيوتر ويتم استبدال الأستاذ التقليدي ببنوك الذاكرة، يمكن أن تتولى التعليم آلات تربط بنوك الذاكرة التقليدية (المكتبات، وما إلى ذلك) وبنوك المعلومات المبرمجة بأجهزة ذكية موضوعة في متناول الطالب.

ولن تُضار البيداغوجيا بالضرورة. فسوف يظل الطلبة بحاجة إلى تعلُّم شيء: ليس المضامين، بل كيفية استخدام الأجهزة. ومعنى هذا، من جهة، تعليم لغات جديدة، ومن جهة أخرى، قدرة أرقى على التعامل مع لعبة لغة الاستفهام - أين يجب توجيه السؤال، أي ما هو بنك الذاكرة المناسب لما نحن بحاجة إلى معرفته؟ كيف يجب صياغة السؤال لتجنّب اساءة الفهم؟ إلى آخره. (١٧٦) من هذه الزاوية، يجب أن يكون التدريب الأساسي في المعلوماتية، وخصوصاً التليماطيقا *télématique*، شرطاً أساسياً في الجامعات، على نفس النحو الذي نجد عليه إجادة لغة أجنبية الآن، على سبيل المثال. (١٧٧)

في سياق الحكايات الكبرى للمشروعية فقط - حياة الروح و/أو تحرير البشرية - قد يبدو الاستبدال الجزئي للمعلمين بالآلات غير مناسب أو حتى غير محتمل. لكن الاحتمال هو أن هذه الحكايات لم تعد تمثل الآن القوة الدافعة الرئيسية وراء الاهتمام باكتساب المعرفة. وإذا كان الدافع هو السلطة، فلن يعود هذا الجانب من العملية التعليمية الكلاسيكية موضع بحث. والسؤال (الصريح أو المضمّر) الذي يسأله الآن الطالب المهني، أو الدولة، أو معاهد التعليم العالي لم يعد "هل هذا صادق؟" بل "ما فائدته؟". وفي سياق تسويق المعرفة، غالباً ما يكون هذا السؤال مساوياً لسؤال: "هل يمكن بيعه؟"، وفي سياق نحو القوة: "هل هو فعال؟" ان امتلاك الكفاءة في مهارة ذات وجهة أدائية يبدو بالفعل قابلاً للبيع في الشروط التي شرحناها، وهو فعال بالتعريف. أما ما يخفق في الامتحان فهو الكفاءة كما تعرفها المعايير الأخرى - صادق / زائف، عادل/ جائر، الخ - وكذلك، بالطبع، الأدائية المنخفضة عموماً.

يخلق هذا امكانية سوق ضخمة للكفاءة في المهارات التشغيلية. وسوف يكون من يملكون هذا النوع من المعرفة محطّ عُروض أو حتى سياسات إغراء (١٧٨) وفي ضوء ذلك، لا يكون ما تقترب منه هو نهاية المعرفة - على العكس تماماً. فبنوك المعلومات هي موسوعة الغد. وهي تتجاوز قدرة أي واحد من مستخدميها. إنها هي "الطبيعة" بالنسبة للإنسان ما بعد الحدائث. (١٧٩)

لكن يجب ملاحظة أن العملية التعليمية لا تتكون ببساطة من نقل المعلومات، والكفاءة، حتى حين نعرفها بانها مهارة تشغيلية، لا تُختزل ببساطة إلى التمتع بذاكرة جيدة لحفظ البيانات أو سهولة الوصول إلى كمبيوتر. وبديهي أن أهم شيء هنا هو القدرة على تحديث المعلومات المتعلقة بالموضوع لحل مشكلة "هنا والآن"، وتنظيم تلك البيانات في استراتيجية فعالة.

وطالما ليست اللعبة لعبة معلومات كاملة، ستكون الميزة من نصيب اللاعب الذي تكون لديه

المعرفة ويمكنه الحصول على المعلومات. وهذه، بالتعريف، هي حالة الطالب وهو في وضع التعليم. لكن في ألعاب المعلومات الكاملة، (١٨٠) لا يمكن أن تكون أفضل أدائية هي الحصول على معلومات إضافية بهذه الطريقة. بل إنها تتأني من ترتيب البيانات بطريقة جديدة، هي ما يشكل "ثقل" بالمعنى المحدد. ويتحقق هذا الترتيب الجديد عادةً بالربط بين سلاسل من البيانات كانت تُعدُّ مستقلةً من قبل. (١٨١) هذه القدرة على تطوير ما كان منفصلاً يمكن تسميتها الخيال. والسرعة هي إحدى سماتها. (١٨٢) ويمكن تصور عالم المعرفة ما بعد الحدائية على أنه محكوم بلعبة المعلومات الكاملة، بمعنى أن البيانات في متناول كل خبير من حيث المبدأ؛ ليس ثمة سرٌ علمي. ومع وجود كفاءة متساوية (ليس في اكتساب المعرفة، بل في إنتاجها)، فإن ما تعتمد عليه الأدوات الإضافية في التحليل الأخير هو "الخيال"، الذي يسمح للمرء إما بعمل نقلة جديدة أو بتغيير قواعد اللعبة.

إذا كان من الضروري للتعليم الأيعمل على إعادة إنتاج المهارات فحسب، بل على تقديمها أيضاً، تكون نتيجة ذلك أن نقل المعرفة لا يجب أن يكون مقصوداً على نقل المعلومات، بل لابد أن يتضمن التدريب على كل الإجراءات التي يمكن أن تزيد قدرة المرء على الربط بين الحقل التي يبقيها التنظيم التقليدي للمعرفة منفصلةً بحذر عن بعضها. وشعار "الدراسات عبر- التخصصية" الذي أصبح شائعاً بوجه خاص بعد أزمة عام ١٩٦٨ لكنه كان موضع مطالبة أسبق بكثير، يبدو أنه يتحرك في هذا الاتجاه. وقد اصطدم بإقطاعية الجامعات، فيما يقال. لكنه اصطدم بأكثر من ذلك.

في النموذج الذي وضعه هببولت للجامعة، يجد كل علم مكانه في نسق يُتوجه التأمل. وأي انتهاك لعلم من العلوم لحقل علم آخر لا يمكن إلا أن يخلف الاضطراب، "والتشوش" في النسق. والتعاون بين هذه العلوم لا يمكن أن يحدث إلا على مستوى التأمل، في رؤوس الفلاسفة.

أما فكرة المقاربة عبر- التخصصية فتميز عصر نزع المشروعية وإمبريقية المتعجلة. فالعلاقة بالمعرفة لاتتمفصل على أساس تحقيق حياة الروح أو تحرير البشرية، بل على أساس من يستخدمون آلة مفهومية ومادية معقدة ومن يستفيدون إمكانيات تشغيلها. وليس في حوزتهم ميتا- لغة أو ميتا- حكاية يصيغون فيها الهدف النهائي والاستخدام الصحيح لتلك الآلة. لكن لديهم حماس جنوني لتحسين أدائها.

كذلك فإن التأكيد على العمل الجماعي يرتبط بسيادة معيار الأدائية في المعرفة. فعندما يتعلق الأمر بقول الصدق أو الحكم بالعدل، لا يكون للأرقام معنى. ولا يكون لها مغزى إلا إذا كان التفكير في العدل والصدق يجري على أساس احتمال النجاح. وعموماً، يحسن العمل الجماعي من الأداء، إذا تمت تأديته في شروط معينة فصلها علماء الاجتماع منذ زمن طويل. (١٨٣) وقد ثبت، خصوصاً، أن العمل الجماعي ناجح بوجه خاص في تحسين الأدائية ضمن إطار نموذج معطى، أي لتنفيذ مهمة. وتكون مزاياه غير مؤكدة حين تطرأ الحاجة إلى "تخيّل" نماذج جديدة، أي، على مستوى ادراكها. وقد كان ثمة حالات يبدو فيها أنه ينجح حتى في ذلك، (١٨٤) لكن من الصعب أن نغزل ما يعزى إلى تشكيل فريق العمل عما يعزى إلى التبرع الفردي لأعضاء الفريق.

وسوف يلاحظ أن هذا التوجه يهتم بإنتاج المعرفة (البحث) أكثر من اهتمامه بنقلها. فالفصل التام بينهما يعني الوقوع في التجريد وربما كما غير مشمر حتى ضمن إطار الوظيفية والمهنية. ورغم

ذلك، فإن الحل الذي تتحرك باتجاه مؤسسات المعرفة في العالم أجمع يقوم في الحقيقة على الفصل بين هذين الجانبين للعملية التعليمية- إعادة الإنتاج "البيسيطة" وإعادة الإنتاج "المتددة". ويجرى هذا عن طريق تخصيص كيانات من كل نوع - معاهد، مستويات أو برامج داخل المعاهد، مجموعات من المعاهد، مجموعات من التخصصات - إما لاختيار وإعادة إنتاج المهارات المهنية، أو لتطوير "وحفر" العقول "المبدعة". وقنوات التوصيل التي تتاح أمام الفئة الأولى يمكن تبسيطها وجعلها في متناول الناس العاديين. أما الفئة الثانية فتمتتع بامتياز العمل على نطاق أصغر في ظروف مساواة أرستقراطية. (١٨٥) ولايهم كثيراً إذا كانت الفئة الأخيرة تشكل رسمياً جزءاً من الجامعات.

لكن شيئاً واحداً يبدو مؤكداً، هو أننا نجد في كلتا الحالتين أن عملية نزع المشروعية وسيادة معيار الأدائية يدقّان ناقوس نهاية لعصر الأستاذ: فالأستاذ ليس أكفأ من شبكات بنوك الذاكرة في نقل المعرفة المستمرة وليس أكفأ من الفرق أو المجموعات عبر- التخصصية في تخيل نقلات جديدة أو ألعاب جديدة.

[١٣]

العلم ما بعد الحداثي بوصفه بحثاً عن القلائل

كما أشرنا آنفاً، فإن برامجيات البحث العلمي، خصوصاً في بحثها عن طرق جديدة للبرهان، تشدّد على ابتكار "نقلات" جديدة وحتى قواعد جديدة لألعاب اللغة. ولا بد لنا الآن من القاء نظرة أعمق على هذا الجانب من المشكلة، الذي يُعدُّ ذا أهمية حاسمة في الحالة الراهنة للمعرفة العلمية. ويمكننا القول، على سبيل المجاز، أن المعرفة العلمية تبحث، عن "حل للأزمة" - حل لأزمة الحتمية. فالحتمية *déterminisme* هي الفرضية التي تقوم عليها المشروعية عن طريق الأدائية: فحيث أن الأدائية تُعرف بأنها نسبة بين مدخّلات ومُخرجات، فإن ثمة افتراض مُسبق بأن النسق الذي يجري فيه إدخال المدخّلات نسق مستقر، ولا بد أن يتبع هذا النسق "مساراً" منتظماً يمكن التعبير عنه بأنه وظيفة مستمرة لها ناتج، حتى يمكن توقُّع دقيق للمخرجات التي يمكن الحصول عليها.

هذه هي "الفلسفة" الوضعية للفعالية. وسوف أورد عدداً من الأمثلة البارزة كدليل ضد هذه الفلسفة وذلك لتسهيل المناقشة النهائية حول المشروعية. والهدف، باختصار، هو أن أبين على أساس أمثلة قليلة أن برامجيات المعرفة العلمية ما بعد الحداثية في ذاتها لها علاقة كبيرة بمطلب الأدائية.

لا يتوسع العلم بواسطة وضعية الفعالية. فالعكس صحيح: إذ أن العمل على برهان يعني البحث عن، واختراع أمثلة مضادة، أي اختراع ما لا يمكن إدراكه؛ تأييد حجة يعني البحث

عن "التناقض" وجعله مشروعاً بقواعد جديدة في ألعاب التدليل العقلي. وفي كلتا الحالتين، لا تُطلب الفعالية لذاتها؛ بل إنها تأتي، متأخرة أحياناً، كإضافة، عندما يقرر واهبو المنحة أخيراً الاهتمام بالحالة. (١٨٩) لكن ما لا يخفق أبداً في المجى المرة تلو المرة، مع كل نظرية جديدة، أو افتراض جديد، أو منطوق جديد، أو ملاحظة جديدة، فهو سؤال المشروعية. فليست الفلسفة هي التي توجه هذا السؤال إلى العلم، بل إن العلم هو الذي يوجهه إلى نفسه.

الشيء الذي مضى عهده ليس السؤال عما هو صادق وما هو عادل، بل اعتبار العلم وضعياً، وتهيبته إلى مرتبة معارف لاشروعية لها، نصف - معرفة، كما فعل المثاليون الألمان. وسؤال، "ما قيمة حجتيك، ما قيمة برهانك؟" قد أصبح جزءاً من برامجيات المعرفة العلمية لدرجة أنه هو ما يضمن تحوّل المخاطب بحجة وبرهان معينين إلى مرسل لحجة وبرهان جديدين - وبذلك يضمن تجدد الخطاب العلمي وإحلال كل جيل من العلماء. والعلم يتطور - ولا أحد اليوم ينكر أنه يتطور - بتطوير هذا السؤال. وبينما يتطور هذا السؤال، فإنه يؤدي إلى السؤال التالي، أي الميتم - سؤال، سؤال المشروعية: "ما قيمة هذه "المقيمة" التي تقولها؟" (١٨٧)

وقد أوضحت نقطة أن الملمح المدهش في المعرفة العلمية ما بعد الحدائثة هو أن الخطاب حول القواعد التي تجعلها صالحة محايث ب (وضوح) لها. (١٨٨) وما كان يُعدُّ عند نهاية القرن التاسع عشر فقداناً للمشروعية وسقوطاً في "البراجماتية" الفلسفية المنطقية مجرد فصل واحد من ذلك، تعافت منه المعرفة بأن ضمت داخل خطابها العلمي الخطاب حول صلاحية المنطوقات التي تعتبر بمثابة قوانين. وكما رأينا، فليس ذلك الضم عملية بسيطة، لكن تنشأ عنه "تناقضات" تؤخذ بجديّة بالغة و"حدود" على مدى المعرفة هي في الحقيقة تغيرات في طبيعة هذه المعرفة.

والبحث الميتم - حسابي الذي أدى إلى نظرية جودل Gödel هو نموذج صادق لكيفية حدوث هذا التغير في الطبيعة. (١٨٩) لكن التحول الذي شهدته الديناميكا ليس أقلّ تمثيلاً لهذه الروح العلمية الجديدة، ويتمتع بأهمية خاصة هنا لأنه يدفعنا إلى إعادة النظر في مقولة تبرز بوضوح، كما رأينا، في النقاش حول الأداء، خصوصاً في مجال النظرية الاجتماعية: هذه هي مقولة النسق.

تتضمن فكرة الأداء وجود نسق بالغ الاستقرار لأنها تقوم على أساس مبدأ العلاقة، التي تكون قابلة للحساب دائماً من الناحية النظرية، بين الحرارة والشغل، بين المصدر الساخن والمصدر البارد، بين المدخّل والمخرَج. وتأتي هذه الفكرة من الديناميكا الحرارية. وترتبط بمقولة أن تطور أداء أي نسق يمكن توقُّعه إذا عرفنا كل المتغيرات فيه. والتحقق المثالي لهذا الشرط يجد تعبيره في خرافة لابلاس Laplace عن «الشیطان» (١٩٠): إنه يعرف كل المتغيرات التي تحدد حالة الكون في لحظة (t)، وهكذا يمكنه التنبؤ بحالته عند اللحظة (t) (t). هذه الخرافة تقوم على مبدأ أن الأنساق الفيزيائية، بما في ذلك نسق الأنساق المسمى الكون، تتبع منظومات منتظمة، والنتيجة أن تطورها يتبع مساراً منتظماً تنشأ عنه وظائف "قياسية" مستمرة (كما ينشأ عنه علم المستقبليات...).

وقد جاءت الميكانيكا الكمية والفيزياء الذرية لتُحدِّد من مجال قابلية هذا المبدأ للتطبيق بطريقتين، تختلف مدلولات واحدة منها في مداها. أولاً، أن تحديداً كاملاً للحالة المبدئية لنسق ما (أو كل المتغيرات المستقبلية فيه) سوف تتطلب انفاقاً للطاقة يعادل على الأقل الطاقة التي

يستهلكتها النسق كى يتحدد. ويقدم بورخس Borges فكرة الإنسان العادي عن الاستحالة الفعلية للتوصل على الاطلاق إلى قياس كامل لأي حالة معينة لنسق ما. إذ يرغب امبراطور في الحصول على خريطة دقيقة تماماً للإمبراطورية. ويؤدي هذا المشروع بالبلاد إلى الخراب- اذيكرس السكان جميعاً كل طاقتهم لرسم الخرائط. (١٩١)

وتؤدي حجة بريوان (١٩٢) Briloin إلى نتيجة مؤداها أن فكرة (أو ايدولوجيا) السيطرة الكاملة على نسق ما، والتي يفترض أن تحسن أداءه، لا تنسجم مع قانون التناقض: حيث أنها تخفض مستوى الأداء الذي تزعم رفعه. وعدم الانسجام هذا يفسر ضعف الدولة والبيروقراطيات الاجتماعية- الاقتصادية: إذ تخفق الأنساق أو الأنساق- الفرعية التي تسيطر عليها وتخفق نفسها خلال هذه العملية (مردود سالب). وأهمية ذلك الشرح أنه ليس بحاجة الى استحضار أي شكل من المشروعات خارج النظام نفسه (مثل حرية الفاعلين الانسانيين التي تحفزهم على التمرد ضد السلطة المفرطة). وحتى إذا قبلنا أن المجتمع عبارة عن نسق، فإن السيطرة الكاملة عليه، والتي ستطلب تحديداً دقيقاً لحالته المبدئية، مستحيلة لأنه لا يمكن أبداً إجراء مثل هذا التحديد.

الأ أن هذا القصور يطرح للساؤل عملية المعرفة المضبوطة والسلطة التي تنتج عنها. وهما أمران يظان ممكنان نظرياً. تواصل الختمية العمل ضمن إطار الحد الذي لا يمكن بلوغه - لكن يمكن إدراكه - للمعرفة الكلية لنسق معين. (١٩٣)

تتطلب النظرية الكمية والفيزياء المتناهية الصغر مراجعة أكثر جذرية لفكرة المسار المستمر والقابل للتنبؤ. فمطلب الدقة لتحدد منه تكلفته فحسب، بل كذلك ذات طبيعة المادة. وليس صحيحاً أن الاحتمالية (غياب السيطرة) تتناقض عندما تتزايد الدقة: بل إنها تتزايد أيضاً. ويقدم جان بيران Jean Perrin كمثال على ذلك قياس الكثافة الحقيقية (معامل الكتلة/ الحجم) لكمية معطاة من الهواء تحتويها كرة. تتغير الكثافة بشكل ملحوظ حين يقل حجم الكرة من ٣م ١٠٠ إلى ١ سم ٣؛ ويظراً تغير ضئيل جداً حين يقل حجمها من ٣م إلى ٣م ٣، رغم أنه في هذا المدى تطراً تغيرات غير منتظمة في مرتبة جزء من المليار. وكلما تناقص حجم الكرة، كلما تزايد مقدار التغيرات: فبالنسبة لحجم مقداره $\frac{1}{10}$ من الميكرون المكعب، تكون التغيرات في مرتبة جزء من الألف؛ وبالنسبة لحجم مقداره $\frac{1}{100}$ من الميكرون المكعب، فإنها تكون في مرتبة

ويصل بنا انقاص الحجم الى المقياس الجزيئي. وإذا كانت الكرية موضوعة في الفراغ بين جزيئين من الهواء، تكون الكثافة الحقيقية للهواء فيها صفراً. لكن نحو مرة في الألف، يقع مركز الكرية داخل الجزيئي، ويقارن متوسط الكثافة عند مع ما يسمى بالكثافة الحقيقية للغاز. وإذا أنقصنا الكرية إلى الأبعاد - بين - الذرات، تزداد فرصة أن تقع في الفراغ، بكثافة صفر مرة أخرى. لكن مرة في المليون سوف يقع مركزها داخل جسيم أو داخل نواة ذرة، وعندئذ ستكون الكثافة أكبر من كثافة الماء عدة ملايين من المرات. و"إذا تقلصت الكرية أكثر من ذلك فمن المحتمل أن الكثافة الحقيقية سرعان ما ستصبح صفراً وتظل صفراً، باستثناء بعض المواضع البالغة الندرة حيث ستبلغ مقادير أكبر كثيراً مما حصلنا عليه من قبل". (١٩٤)

هكذا تتحلل المعرفة عن كثافة الهواء إلى عديد من المنظورات غير المتجانسة على الإطلاق؛

ولا يمكن جعلها متجانسة إلا إذا جعلناها نسبية بالنسبة لمقياس تختاره. علاوة على ذلك، فإن منطوق الكشافة لا يمكن صياغته، عند مستويات معينة، كعبارة إثبات بسيطة، بل يمكن ذلك فقط بجعل المنطوق عبارة مشروطة من نوع: من المرجح أن الكثافة ستساوي صفرًا لكن ليس من المستبعد أن تكون من مرتبة (١٠٠)، حيث (ن) عبارة عن رقم كبير جداً.

هنا، نجد أن العلاقة بين منطوق العالم وبين "ماتقولة الطبيعة" تبدو وكأنها منظمة كلعبة دون معلومات كاملة. ومشروطة منطوق العالم تعكس حقيقة أن المنطوق الفعلي، الفريد (الإشارة) الذي سنتنتجه الطبيعيه غير قابل للتنبؤ. وكل ما يمكن حسابه هو احتمالية أن يقول المنطوق شيئاً بدل شيء آخر. وعلى مستوى الفيزياء المتناهية الصغر، لا يمكن الحصول على معلومات "أفضل" - أي على معلومات ذات قدرة أعلى على الأداء. والمشكلة ليس معرفة ماهو الخصم ("الطبيعة")، بل تحديد اللعبة التي يلعبها. وقد تراجع آينشتين أمام فكرة أن "الرب يلعب النرد" (١٩٥٥). إلا أن النرد على وجه الدقة هو لعبة يمكن فيها إثبات حدوث هذا النوع من الانتظامات الإحصائية "الكافية" مما يتفق مع الصورة القديمة لمشيئة عليا). أما إذا لعب الرب البريدج، فلن يعود بالإمكان أن نعزو مستوى "الصدفة الأولية" التي نجدها في العلم إلى لامبالاة النرد بالوجه الذي يظهر منه، بل يجب أن نعزوها إلى الدهاء - أي إلى الاختيار، المتروك هو نفسه للصدفة، بين عدد من الاستراتيجيات الممكنة، والخالصة. (١٩٦٦).

ومن المقبول عموماً أن الطبيعة خصم لامبال، وليس خادعاً، وعلى هذا الأساس يجري التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية. (١٩٧) ويعني هذا، بتعبيرات براجماتية، أن الطبيعة هي المرجع في العلوم الطبيعية - خرساء، لكنها قابلة للتنبؤ مثل نرد نلقه عدداً ضخماً من المرات - يتبادل حوله العلماء منظوقات إشارية تمثل نقلات يلعبونها ضد بعضهم. أما في العلوم الإنسانية، من الجهة الأخرى، فإن المرجع (الانسان) مشارك في اللعبة، يتكلم ويطور إستراتيجية (إستراتيجية مختلطة، ربما) ليواجه إستراتيجية العالم: هنا لا يكون نوع الصدفة التي يواجهه العالم لامبالياً أو قائماً على أساس الشيء، بل سلوكياً أو إستراتيجياً - تناحرياً، بعبارة أخرى.

يمكن الجدل بأن هذه المشكلات تخص الفيزياء المتناهية الصغر وأنها لا تمنع من قيام دوالٍ مستمرة دقيقة بما يكفي لتشكّل أساس التنبؤات الاحتمالية عن تطوّر أي نسق معطى. وهذه هي الحجّة التي يستخدمها منظرو نظرية الأنساق الذين هم أيضاً منظرو المشروعية عن طريق الأداء - لمحاولة استعادة حقوقهم. الآن هناك تيار في الرياضيات المعاصرة يُشكك في نفس إمكانية القياس الدقيق وبذلك يشكك في إمكانية التنبؤ بسلوك الموضوعات حتى على المستوى الإنساني.

ويورد ماندلبروت Mandelbrot مصدراً له نص بيران الذي ناقشناه أعلاه. لكنه يضي بالتحليل في اتجاه غير متوقع. يكتب أن "الدوال ذات المشتقات هي أبسط وأسهل ما يمكن العمل به، إلا أنها استثنائية. وإذا استخدمنا لغة هندسيه، فإن المنحنيات التي لا مماس لها هي القاعدة، والمنحنيات المنتظمة، مثل الدائرة، مثيرة للاهتمام، لكنها خاصة جداً." (١٩٩٦)

هذه الملاحظة ليست مجرد موضوع للفضول البليد لكنها صالحة لأغلب المعطيات التجريبية: فالخطوط الخارجية لثقاعة من الماء الصابوني، المالح، تُقدّم من عدم الانتظام ما يجعل من المستحيل

على العين أن ترسم مُناساً لأي نقطة على سطحها والنموذج القابل للتطبيق هنا هو نموذج الحركة البراونية، التي إحدى خصائصها المعروفة هي أن مُتجه إزاحة حركة الجزيء من نقطة معطاه متكافئ isotrope أي أن كل الاتجاهات المحتملة ممكنة على قدم المساواة.

لكننا نستخدم بنفس المشكلة على مستويات أكثر ألفة كذلك- فإذا أردنا- مثلاً، أن نحري قياساً دقيقاً لساحل إقليم بريتاني، أو للوجه البركاني للقمر، أو لتوزيع مادة الكواكب، أو لتردد نبضات التداخل خلال مكالمة هاتفية، للإضطراب عموماً، بشكل السحب. وباختصار، غالبية الموضوعات التي لم تنل خطوطها العامة وتوزيعاتها تقنياً قياسياً على يد البشر.

ويبين ماندلبروت أن معطيات من هذا النوع تصف منحنيات مشابهة لمنحنيات الدوال المستمرة التي ليس لها مشتقات. والنموذج المبسط لذلك هو منحنى كوخ^(٢٠٠) Koch، فهو يماثل ذاته، ويمكن أن نبين أن بعد التشابه - الذاتي الذي يتشكل فيه ليس رقماً صحيحاً بل $ل / ٤$. ومن المبرر أن نقول إن هذا المنحنى يقع في فراغ يتراوح "عدد أبعاده" بين واحد واثنين، وبذلك يقع في مكان ما بين الخط والسطح المستوي. ولأن بعد التشابه الذاتي المشار إليه ففي هذه المنحنيات هو كسّر، فإن ماندلبروت يسمي الأشياء من هذا النوع كسريات.

ويتحرك عمل رينيه توم René Thom في اتجاه مماثل. (٢٠١) فهو يتشكك مباشرة في صلاحية مقولة النسق المستقر، التي تُعد فرضاً مسبقاً في حتمية لابلاس وحتى في نظرية الاحتمالات. يؤسس توم لغة رياضية تسمح بوصف شكلي للانقطاعات التي تمكن أن تطرأ في ظواهر محددة، فتجعلها تأخذ أشكالاً غير متوقعة: هذه اللغة تكون ما يُعرف بأسم نظرية الكارثة.

خذ العدوانية في الكلب باعتبارها متغير حالة d' état variable: هذه العدوانية تتزايد طردياً مع تزايد غضب الكلب، الذي هو متغير تحكُم variable de contrôle^(٢٠٢) وإذا افترضنا أن غضب الكلب قابل للقياس، فإنه عندما يبلغ عتبة معينة يجد التعبير عنه في شكل هجوم. أما الخوف، متغير التحكم الثاني، فتأثيره معاكس؛ حين يبلغ عتبه يجد التعبير عنه في شكل هروب. وفي غياب الغضب أو الخوف، يكون سلوك الكلب مستقراً (قمة منحنى جاوس Gauss). لكن إذا زاد متغيرا التحكم معاً، فسوف تقترب من العتبتين في آن واحد: يصبح سلوك الكلب غير قابل للتنبؤ ويمكن أن يتحول بفتنة من الهجوم إلى الهروب، والعكس صحيح. يقال هنا أن النسق غير مستقر: ومتغيرات التحكم مستمرة، بينما متغيرات الحالة انقطعية.

يبين توم أن من الممكن كتابة معادلة تعبر عن عدم استقرار من هذا النوع وكذلك وضع رسم بياني (ذي أبعاد ثلاثة، حيث أن لدينا متغيراً تحكُم اثنان ومتغير حالة واحد) يسجل كل إزاحات النقطة التي تمثل سلوك الكلب، بما في ذلك الانتقال الحاد من نوع من السلوك إلى الآخر. والمعادلة تميز فئة من الكوارث، تتحدد بعد متغيرات التحكم والحالة (هنا ٢+١).

وهذا يقدم لنا إجابة في المناظرة بين الأنساق المستقرة وغير المستقرة، بين الحتمية واللاحتمية. هذه الإجابة يصوغها توم في فرضية: "أن الطابع الحتمي بدرجة أو بأخرى لعملية ما محتوم بالحالة

الموضعية للعملية" (٢٠٣) الاحتمية هي فظ من الأداء محتوم هو نفسه: ففي كل حالة تنتج الطبيعة المورفولوجيا الموضعية الأقل تعقيداً والتي تتمشى مع الظروف الموضعية الأولية. (٢٠٤) لكن من الممكن - والحالة غالباً ما تكون كذلك، في الحقيقة - أن تمنع هذه الظروف خلق حالة مستقرة. ويحدث هذا لأن الظروف عادةً ما تكون في صراع: "يختزل نموذج الكارثة كل العمليات السببية إلى عملية واحدة، يسهل تبريرها حدسياً، هي الصراع، والدكّل الأشياء طبقاً لهيراقليطس. (٢٠٥) والحالة الأرجح هي أن تكون متغيرات التحكم غير متجانسة. وكل ما هناك هو "جزر من الحتمية". التناحر الكارثي هو القاعدة حرفياً: وهناك قواعد للتناحريات العامة للمتسلسلات، تتحدّد بعدد المتغيرات التي تعمل فيها.

ومن المطروح أن نقيم توازياً (نسلمّ بأنه ضعيف) بين عمل توم وأبحاث مدرسة بالوالطو Palo Alto خصوصاً في تطبيقاتها لعلم التضاد على دراسة الفصام، والمعروف باسم نظرية الانعطاف المزدوج. (٢٠٦) وهنأساً كنتفي بملاحظة الارتباط بين الاثنين. هذه النظرية تعيننا على فهم كيف يمكن تطبيق البحث الذي يركز على أوجه التفرد والوجه غير القابلة للقياس" على برامجيات أشد المشكلات يومية.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذا البحث (والكثير مما لم نذكره هنا) هي أن الدالة المستمرة القابلة للتمييز أخذت تفقد صدارتها كنموذج للمعرفة وللتنبؤ. ان العلم ما بعد الحدائثي- باهتمامه بأشياء من قبيل الأشياء غير القابلة للتحديد، وحدود التحكم الدقيق، والصراعات التي تتميز بمعلومات غير كاملة، و"الكسور"، والكوارث، والتناقضات البراجماتية- ينظر لتطوره الخاص باعتباره انقطاعياً، وكارثياً، وغير قابل للتصحيح، ومتناقضاً أنه يغير معنى كلمه معرفة، بينما هو يعبر عن كيفية حدوث هذا التغير. انه لاينتج المعروف، بل المجهول. وهو يوحي بنموذج للمشروعية لاعلاقة له بتعظيم الأداء الى الحد الأقصى، لكن في أساسه يوجد الاختلاف المفهوم على أنه بارالوجيا. (٢٠٧) [خطاب هامشي].

وقد عبر عن ذلك جيداً أحد خبراء نظرية اللعب الذي ينحو عمله نفس هذا المنحنى: "أين، إذن، يكمن نفع نظرية اللعب؟ إن نظرية اللعب، فيما نعتقد، مفيدة بنفس المعنى الذي تكون به أي نظرية معقدة"، أي بوصفها مؤلدة للأفكار". (٢٠٨) وقد قال ب. ب. ميداوار، بدوره إن، "امتلاك أفكار هو أرقى إنجاز للعالم"، (٢٠٩) إنه ليس هناك "منهج علمي". (٢١٠) وإن العالم هو قبل كل شيء شخص "يحكي قصصاً". والفرق الوحيد هو أن الواجب يجيره على اثباتها.

المشروعية عن طريق البارالوجيا (الخطاب الهامشي)

لنقل عند هذه النقطة أن الحقائق التي قدّمناها بصدد مشكلة مشروعية المعرفة اليوم كافية لأغراضنا. لم نعد نستطيع الاستعانة بالحكايات الكبرى- لا نستطيع اللجوء لا إلى جدل الروح ولاحتى إلى تحرير البشرية كمبرر لصلاحيّة الخطاب العلمي ما بعد الحدائى. لكن، وكما رأينا لتوتنا، تظل الحكاية الصغرى [Petit récit] هي الشكل الجوهرى للابتكار الإبداعى، وبالأخص في العلم. (١٧٧) وفضلاً عن ذلك، فإن مبدأ الإجماع بوصفه معياراً للصلاحيّة يبدو غير كافٍ. وله صنيعتان. في الأولى، يكون الإجماع اتفاقاً بين بشر، يُعرفون بأنهم أذهان عارفة وإرادات حرّة، ويتم التوصل إليه من خلال الحوار. هذا هو الشكل الذي طوّره هابرماس، لكن مفهومه قائم على أساس صلاحيّة حكاية التحرر. وفي الصيغة الثانية، يكون الإجماع أحد مكونات النظام، الذي يستقله للحفاظ على أوائه وتحسينه. (٢١٢) انه موضوع الإجراءات الإدارية، بالمعنى الذي يقصده لومان Luhman. وفي هذه الحالة، تكون صلاحيته الوحيدة هي كونه أداة تُستخدّم في اتجاه تحقيق الهدف الحقيقى، الذى يضفى المشروعية على النظام- ألا وهو السلطة.

من ثم فإن المشكلة هي تحديد ما إذا كان من الممكن أن يكون لدينا شكل من المشروعية لا يقوم سوى على أساس البارالوجيا [الخطاب الهامشي]. ويجب التمييز بين البارالوجيا وبين التجديد: فالأخير تحت سيطرة النظام، أو على الأقل يستخدمه النظام لتحسين فعاليته؛ أما الأولى فهي نقلة (لا يتم في العادة ادراك أهميتها الا فيما بعد) يتم اتخاذها في لعبة دائرية المعرفة وحقيقة أن أحدهما يتحول إلى الآخر، في الواقع، هي حقيقة مألوفة لكنها ليست ضرورية، وهي لا تمثل أية صعوبات بالنسبة للفرضية.

وإذا عدنا إلى وصف البراجماتيات العلمية (القسم ٧)، فلا بد الآن من التشديد على الانشاق. فالاجماع هو أفق لا يتم بلوغه أبداً. والبحث الذي يجرى تحت جناح نموذج paradigme (٢١٣) يميل إلى إقرار الاستقرار؛ انه مثل استغلال "فكرة" تكنولوجية، أو إقتصادية، أو فنية. لا يمكن التقليل من شأنه. لكن المدهش أن شخصاً ما دائماً ما يأتي ليوقع الاضطراب في نظام "العقل". ومن الضروري طرح وجود قوة تقلل القدرة على التفسير، تنبذى في تعميم معايير جديدة للفهم أو، إذا فضلنا، في اقتراح إقامة قواعد جديدة تحدد حدود حقل جديد للبحث بالنسبة للغة العلم. وهذا، في سياق النقاش العلمي، هو نفس العملية التي يسميها توم Thom باسم التوليد المورفولوجى morphonése وهي لتجري دون قواعد (فئمة أنواع من الكوارث)، ولكنها دائماً ما تتحدّد موضعياً. وتطبيق هذه الخاصية على النقاش العلمي ووضعها في اطار زمني، فإنها تتضمن أن "الاكتشافات" غير قابلة للتنبؤ. وبالنسبة لفكرة الشفافية، فإنها عامل يُولد بقاءً عمياء ويؤجل الاجتماع. (٢١٤)

هذا الموجز يجعل من السهل رؤية أن نظرية الأنساق ونوع المشروعية الذي تقترحه ليس لهما أي أساس علمي مهما كان؛ والعلم نفسه لا يعمل طبقاً لنموذج هذه النظرية عن النسق، كما يستبعد

العلم المعاصر إمكانية استخدام مثل هذا النموذج لوصف المجتمع.

في هذا السياق، دعونا نفحص نقطتين هامتين في حجة لومان. فمن ناحية، لا يمكن للنظام أن يعمل إلا عن طريق اختزال التعقيد، ومن ناحية أخرى، يجب أن يحدث على موازنة التطلعات الفردية مع غاياته الخاصة^(٢١٥). واختزال التعقيد مطلوب للحفاظ على قدرة سلطة النظام. فلو أمكن تداول كل الرسائل بحرية بين جميع الأفراد، فإن كمية المعلومات التي سيتوجب أخذها في الاعتبار قبل اتخاذ الاختيار الصحيح سوف تُعطل القرارات بدرجة ملحوظة، وبذلك تخفض الأدائية. والسرعة، فعلياً، هي أحد مكونات قوة النظام.

سُيثار اعتراض أن هذه الآراء الجزئية يجب أن توضع في الاعتبار حقاً لو أُريد تجنب خطر وقوع اضطرابات خطيرة. يجيب لومان- وهذه هي النقطة الثانية- بأن بالإمكان توجيه التطلعات الفردية من خلال عملية شبة تأهيل "quasi-apprentissage"، خالية من أي تشوش، وذلك لجعلها متمشية مع قرارات النظام. القرارات ليس عليها أن تحتزم تطلعات الأفراد؛ بل إن التطلعات عليها أن تتطلع إلى القرارات، أو على الأقل إلى تأثيراتها. يجب أن تجعل الإجراءات الإدارية الأفراد "يريدون" ما يحتاجه النظام ليعمل جيداً.^(٢١٦) ومن السهل رؤية الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا التليماطيقا télématique في ذلك.

ولا يمكن إنكار أن ثمة قوة إقناع في فكرة أن السيطرة والتحكّم السياقيين هما أفضل على نحو متّصل من غيابهما. فمعيار الأدائية له "مميزاته" إنه يستبعد من حيث المبدأ الانتماء الى خطاب متيافيزيقي؛ ويتطلب انكار الحكايات الخرافية Fables؛ ويطلب بعقول صافية وإرادات باردة؛ ويستبدل تعريف الماهيات بحساب التفاعلات؛ ويجعل "اللاعبين" يتحملون المسؤولية ليس فقط عن المنطوقات التي يقترحونها، بل كذلك عن القواعد التي يخضعون لها تلك المنطوقات لكي يجعلوها مقبولة. إنه يسلط الضوء بوضوح على الوظائف البراجماتية للمعرفة، الى المدى الذي يجعلها تبدو مرتبطة بمعيار الفاعلية؛ براجماتيات التدليل بالحجج، وإنتاج البرهان، ونقل المعارف، وتأهيل الخيال.

كذلك فإنه يساهم في رفع كل ألعاب اللغة إلى مرتبة المعرفة- الذاتية. حتى تلك التي لا تدخل في نطاق المعرفة المعيارية. إنه يميل إلى دفع الخطاب اليومي ليصبح ميتا- خطاب؛ فالمنطوقات العادية تكشف الآن عن نزاع إلى الاستشهاد بنفسها، وتميل المواقع البراجماتية المختلفة إلى إقامة ارتباط غير مباشر حتى بالرسائل الراهنة المتعلقة بها.^(٢١٧) وأخيراً، فإنه يوحي بأن مشكلات الإتصال الداخلي التي تمر بها طائفة العلماء أثناء عملها في فك وإعادة تركيب لغاتها قابلة للمقارنة في طبيعتها بالمشكلات التي يمر بها المجتمع الاجتماعي وذلك حين يتوجب عليه، وقد حرم من ثقافته الحكائية، أن يعيد محض اتصاله الداخلي ذاته وأن يتساءل خلال هذه العملية عن طبيعة مشروعيتها القرارات التي تتخذُ باسمه.

وأقول أيضاً، مخاطراً بأن أصدّم القارىء، أن مكان النظام أن يعدّ الصرامة بين مميزاته. ففي داخل إطار معيار السلطة، لا يكتسب أي مطلب (أي، شكل من التعقيد) شيئاً من المشروعية بفضل كونه قائماً على أساس عناء حاجة غير مكّبة. فالحقوق لا تنبع من العناء، بل من حقيقة أن تخفيض العناء يحسّن أداء النظام. ومن ناحية المبدأ، لا يجب أن تُستخدم حاجات أشد المحرومين لمنظّم للنظام؛

فحيث أن وسائل اشباعها معروفةً فعلاً، فإن اشباعها الفعلي لن يحسُن أداء النظام، بل سيزيد فقط من نفقاته. والمحذور الوحيد هو أن عدم اشباعها قد يحدث القلاقل في المجموع. بما هو ضد طبيعية القوة أن يحكمها الضعف. لكن من طبيعتها إثارة مطالب جديدة المقصود منها أن تقود إلى إعادة تعريف معايير "الحياة"، (٢١٨) بهذا المعنى، يبدو النظام "آلةً طبيعية تَجْرِبُ البشرية خلفها، نازعةً انسانيته لكي تعيد أنسنتها على مستوى مختلف من القدرة المعيارية. يعلن التكنوقراطيون أنهم لا يستطيعون أن يثقوا بما يحدده المجتمع كاحتياجات له؛ فهم "يعرفون" أن المجتمع لا يمكنه أن يعرف احتياجاته الخاصة حيث أنها ليست متغيرات مستقلة عن التكنولوجيات الجديدة. (٢١٩) تلك هي غطرسة صانعي القرار - وعمّاهم أيضاً.

وما تعنيه "غطرستهم" هو أنهم يُماهون بين أنفسهم وبين النظام الاجتماعي مُدرَكاً يسعى إلى تحقيق أكبر وحدة أدائية ممكنة. وإذا نظرنا إلى برامجيات العلم، لعلنا أن مثل هذا التماهي مستحيل: فمن ناحية المبدأ، لا يجسّد أي عالم المعرفة أو يتجاهل "احتياجات" مشروع بحثي، أو تطلعات باحث، بحجة أنها لا تضيف إلى أداء "العلم" في مجموعته. والإجابة التي عادةً ما يقدمها باحثٌ ردّاً على مطلب ماهي: "سيكون علينا أن نرى، إحك لي قصتك". (٢٢٠) من ناحية المبدأ، فإنه لا يحكم سلفاً بأن حالة ما قد أغلقت فعلاً أو بأن سلطة "العلم" ستتأثر إذا أُعيد فتحها. والحقيقة أن العكس صحيح.

بالطبع، لا يجري الأمر دائماً على هذا النحو في الواقع. فقد رأى عدد لا يحصى من العلماء "تقلتهم" تنال التجاهل أو الكبت، طوال عقود أحياناً، لأنها تهزّ بشكل مفرط العنف استقرار المواقف المقبولة، ليس فقط في الجامعة والمراتب العلمية، بل كذلك في الإشكالية. (٢٢١) وكلما كانت "النقطة" أقوى، كلما زاد احتمال حرمانها من الحد الأدنى من الإجماع، بالضبط لأنها تُغيّر قواعد اللعبة التي أقيم الإجماع على أساسها. لكن حين تتصرف مؤسسة معرفة بهذه الطريقة، فإنها تتصرف مثل مركز قوة عادي يحكم سلوكه مبدأ الاتزان الداخلي homeostase.

هذا السلوك إرهابي، مثله مثل سلوك النظام كما وصفه لومان. وأعني بالإرهاب الفعلية المتحصّلة عن طريق تصفية، أو التهديد بتصفية، لآعب ما من لعبة اللغة التي يشاركه المرء فيها. يتم إسكاته أو يوافق، ليس لأنه قد تم دحضه، بل لأن قدرته على المشاركة أصبحت مُهدّدة (ثمة طرقٌ عديدة لمنع شخص ما من اللعب). وغطرسة صانعي القرار، التي ليس لها نظير في العلوم من ناحية المبدأ، تتمثل في ممارسة الإرهاب. إنها تقول: "كَيْفَ تطلعاتك لأغراضنا - وإلا". (٢٢٢)

وحتى الإباحة تجاه مختلف الألعاب قد جعلت متوقفة على الادائية. وإعادة تعريف معايير الحياة يتمثل في تعزيز كفاءة النظام للسلطة. وكوّن الحال على هذا النحو، يتضح على نحو خاص في إدخال تكنولوجيا التليماطيقا: إذ يرى التكنوقراطيون في التليماطيقا وعداً بإضفاء التحرر والثراء على التفاعلات بين المتحاورين؛ لكن ما يجعل هذه العملية جذابةً بالنسبة لهم هو أنها ستتسبب في أحداث توترات جديدة في النظام، وهذه التوترات ستؤدي إلى تحسين في أدائيتها. (٢٢٣)

بقدر كون العلم إختلافياً، تقدّم برامجياتيه النموذج المضاد لنموذج النسق المستقر. فأى منطوق بعدٌ جديراً بالإبقاء عليه في اللحظة التي يُحدّد فيه إختلافاً عمّا هو معروف فعلاً، وبعد

العشور على حجة وبرهان يؤيدانه. العلم هو نموذج « نسق مفتوح » (٢٢٤)، يكون فيه منطوق ما صالحاً إذا كان «يُولد أفكاراً»، أي، إذا كان يولد منظوقات أخرى وقواعد لعب أخرى ولا يملك العلم ميثا-لغة عامة يمكن تحويل كل اللغات الأخرى إليها وتقييمها. وهذا ما يحول دون تماهيه مع النظام ومع الإرهاب، إذا أخذنا كل شيء في الاعتبار. وإذا كانت التفرقة بين صانعي القرار وبين المُنفذين موجودة في طائفة العلماء (وهي موجودة)، فإنها إحدى حقائق النظام الاجتماعي - الاقتصادي وليست إحدى حقائق براجماتيات العالم ذاته. وهي في الحقيقة إحدى العقبات الرئيسية أمام التطور الإبداعي للمعرفة.

يصبح سؤال المشروعية العام كالتالي: ما هي العلاقة بين النموذج المضاد الخاص ببراجماتيات العلم وبين المجتمع؟ هل يقبل التطبيق على السُحب الضخمة من مادة اللغة التي تُشكّل مجتمعا؟ أم أنه محدود بحدود لعبة التعلم؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الدور الذي يلعبه بالنسبة للرابطة الاجتماعية؟ هل هو مثل أعلى مستحيل عن مجتمع مفتوح؟ هل هو مُكوّن جوهرى بالنسبة للمنظومة الفرعية لصانعي القرار، الذين يفرضون على المجتمع معيار الأداء الذي يرفضونه بالنسبة لأنفسهم؟ أم أنه، على العكس، رفضٌ للتعاون مع السلطات، نقلٌ باتجاه الثقافة المضادة، مع الحظر المصاحب لذلك والتشمل في منع كل إمكانية للبحث بسبب الافتقار إلى التمويل؟ (٢٢٥)

منذ البداية، في هذه الدراسة، شدّت على الاختلافات (ليس الشكلية فحسب، بل البراجماتية كذلك) بين مختلف ألعاب اللغة، خصوصاً بين الألعاب الإشارية، أو المعرفية، والألعاب التقييمية، أو ألعاب الفعل، وتتمحور براجماتيات العلم حول المنظوقات الإشارية، التي هي القاعدة التي تُبنى عليها مؤسسات التعليم (المعاهد، والمراكز، والجامعات، وخلافه). لكن تطورها ما بعد الحدائي يجلب إلى مكان الصدارة "حقيقة" حاسمة: أنه حتى المناقشات بين المنظوقات الإشارية بحاجة إلى أن تكون لها قواعد. والقواعد ليست منظوقات إشارية بل تقييمية، يكون من الأفضل لنا أن نسميها منظوقات ميثا-تقييمية، تخبئاً للخلط (فهي تُقعد ما يجب أن تكون عليه نقلات ألعاب اللغة لكي تكون مقبولة). ووظيفة النشاط الإختلافي أو التخيلي أو البارالوجي لبراجماتيات العلم الراهنة هي إبراز هذه الميثا-تقييمات ("الافتراضات المسبقة" للعلم) (٢٢٦) ومطالبة اللاعبين بقبول أخرى غيرها. والمشروعية الوحيدة التي تمكن أن تجعل هذا المطلب مقبولاً هي أنه سيولد أفكاراً، أو منظوقات جديدة، بتعبير آخر.

ولا تتمتع البراجماتيات الاجتماعية ببساطة البراجماتيات العلمية. إنها وحش يتشكل من تداخل شبكات عديدة من أنواع متنافرة الشكل من المنظوقات (إشارية، تقييمية، أدائية، تقنية، تقييمية، إلى آخره). وما من سبب يدعو للاعتقاد بأنه سيكون من الممكن تحديد ميثا - تقييمات مشتركة بين كل ألعاب اللغة هذه أو أن إجماعاً قابلاً للمراجعة مثل الإجماع الساري عند لحظة معينة بين الطائفة العلمية يمكن أن يضمّ المجموع الاجتماعي. وفي الحقيقة، فإن الأقوال المعاصر لحكايات اضفاء المشروعية - سواء كانت تقليدية أم "حديثة" (تحرير الإنسانية، تحقق الفكرة) - مرتبط بالتخلي عن هذا الاعتقاد. وغيباه هو ما نحاول أن نُعرضه إيديولوجياً "النسق"، بادعائها بأنها كلية، وما تُعبر عنه بكلية cynisme معيارها في الأداء.

لهذا السبب، لا يبدو ممكناً، ولا حتى مُتعملاً، أن نخذل حذو هابرماس في توجيه مقارنتنا

لمشكلة المشروعية في اتجاه بحث عن الإجماع الشامل (٢٢٧) من خلال ما يسميه diskurs، أو بعبارة أخرى، حوار طرح الحجج. (٢٢٨)

إذ أن هذا سوف يعني إفتراض افتراضين. الأول هو أن من الممكن لكل المتحدثين أن يتوصلوا إلى اتفاق على القواعد أو الميئا - تعقيدات التي تكون صالحة بشكل شامل لألعاب اللغة، بينما من الواضح أن ألعاب اللغة متنافرة الشكل، وخاضعة لمنظومات متنافرة من القواعد البراجماتية.

والافتراض الثاني هو أن هدف الحوار هو الإجماع. لكن، وكما أوضحت في تحليل برجماتيات العلم، فإن الإجماع هو مجرد حالة خاصة من النقاش، وليس غايته. فغاياته، على النقيض، هي الپهراولجيا. هذه الملاحظة المزدوجة (تنافر القواعد والبحث عن الإنشاق) تُدمر اعتقاداً مازال كافياً في أساس بحث هابرماس، ألا وهو أن البشرية بوصفها ذاتاً جمعية (كَلْبِيَة) تسعى إلى تحررها المشترك من خلال تنظيم "النفقات" المسموح بها في كل ألعاب اللغة وأن مشروعية أي منطوق تكمن في مساهمته في ذلك التحرر. (٢٢٩)

ومن السهل رؤية الوظيفة التي يؤديها هذا الالتجاء إلى الـ diskurs في حجة هابرماس ضد لومان. إذ أن الـ diskurs هو سلاحه الأخير ضد نظرية النسق المستقر. القضية جيدة، لكن الحججة ليست كذلك. فقد أصبح الإجماع قيمةً مضي أوانها ومشكوك فيها. لكن العدالة بوصفها قيمة لم يفت أوانها ولا هي مشكوك فيها. من هنا لا بد أن نتوصل إلى فكرة وممارسة للعدالة لا ترتبط بفكرة الإجماع.

والإقرار بالطبيعة المتنافرة شكلياً لألعاب اللغة هو خطوة أولى في هذا الاتجاه. وبديهي أن هذا يتضمن نبذ الإرهاب، الذي يفترض أنها متماثلة الشكل ويحاول أن يجعلها كذلك. والخطوة الثانية هي مبدأ أن أي إجماع على القواعد التي تُحدّد لعبة معينة و "النفقات" التي يمكن لعبها فيها لا بد أن يكون موضعياً، وبعبارة أخرى، مُتَّفَقاً عليه من جانب اللاعبين الحاليين وخاضعاً للإلغاء المحتمل. من هنا يُحبّدُ التوجه تعددية ميئا - حجج متناهية، وأعني بذلك حججاً تتعلق بالميتا - تعقيدات وتكون محدودة في الزمان والمكان.

هذا التوجه يناظر المسار الذي يتخذه حالياً تطور التفاعل الإجتماعي؛ فالعقد المؤقت يحل في الممارسة محل المؤسسات الدائمة في المجالات المهنية، والعاطفية، والجنسية، والثقافية، والعائلية، والدولية، وكذلك في الشؤون السياسية. وهذا التطور ملتبس بالطبع؛ فالنظام يُحبّدُ العقد المؤقت بسبب مرونته الأكبر، وتكلفته الأقل، والزخم الإبداعى للدوافع المصاحبة له - وكل هذه العوامل تسهم في الوصول إلى تشغيل أفضل. وعلى أية حال، فليس مطروحاً هنا على الإطلاق اقتراحُ بديل "نقي" للنظام؛ فنحن جميعاً نعلم الآن، بينما السبعينات تأتي إلى نهايتها، أن أي محاولة لوضع بديل من هذا النوع سينتهي بها الأمر إلى مُشابَهَةِ النظام الذي كان المقصود منها أن تحل محله. ويجب أن نكون سعداء لأن الميل نحو العقد المؤقت هو ميلٌ ملتبس؛ لأنه ليس خاضعاً تماماً لهدف النظام، الأ أن النظام يتحكمه. ويشهد هذا على وجود هدف آخر داخل النظام؛ هو معرفة ألعاب اللغة بوصفها كذلك وقرار تولي المسؤولية عن قواعدها وتأثيراتها. وأبرز هذه التأثيرات هو بالضبط ما يجعل تبني

(جامعة باريس الشمالية ومركز بوور) من الجهة الثانية (La Semaine media 5, 30 November 1978).
 المثال الآخر هو الصحافة الإلكترونية. وقد زادت الشبكات الأمريكية الثلاث الكبرى (ABC, NBC, CBS) عدد
 ستوديوهات الإنتاج حول العالم حتى أن أي حادث يقع يمكن الآن تجهيزه إلكترونياً وإرساله بالقمر الصناعي إلى الولايات
 المتحدة. ومكاتب موسكو فقط هي التي ما زالت تعمل بالأفلام، التي تُرسل إلى فرنكفورت لإرسالها بالقمر الصناعي.
 وقد أصبحت لندن "نقطة التعبئة" الكبرى (La Semaine media, 20, 12 March 1979)

(١٤) وحدة المعلومات هي البيت bit . حول هذه التعريفات راجع: "Glossaire" Gaud fernan & Taib

وقد نوقش ذلك في:
 René Thom, "Un protee de la sémautique: I information" (1973), in Modèles mathématiques de la morphogénèse (Paris: Union Générale d'Édition, 1974).

بالأخص، فإن تحويل الرسائل إلى شفرات يتيح تصفية الالتباسات، أنظر:
 Watzl wick et al., Pragmatics of Human Communication, p.98

(١٥) أعلنت شركتنا Lexicon و Craig عن الإنتاج التجاري لآلات الترجمة للجيب أربعة برامج لأربع لغات مختلفة مع
 استقبال فوري، يحتوي كل منها على ١٥٠٠ كلمة، مع ذاكرة. وتنتج شركة Weidner Communication Systems
 مُعداً للكلمات متعدد اللغات يسمح بزيادة قدرة المترجم المتوسط من ٦٠٠ كلمة في الساعة إلى ٢٤٠٠. وبه ذاكرة ثلاثية:
 وقاموس ثنائي اللغة، وقاموس المترادفات، وقائمة نحوية (La Semaine media 6, 6 Desember 1978, 5)

(١٦) Jürgen Habermas, Erkenntnis und Interesse (Frankfurt: Suhrkamp, 1968) (Eng trans. Jeremy Shapiro, Knowledge and Human Interests (Boston: Beacon, 1971).

(١٧) يكتب ماركس في ال Grundrisse (Berlin: Dietz Verlag 1953) (١٨٥٧-١٨٥٨) أن "فهم الإنسان للطبيعة
 وسيطرته عليها بفضل وجوده ككيان اجتماعي... يبدو أنه حجر الأساس العظيم grundpfeiler للإنتاج والثروة بحيث
 أن" المعرفة الاجتماعية العامة تصبح قوة إنتاج مباشرة. إلا أن ماركس يسلم بأن التعلم لا يصبح قوة "في شكل معرفة
 فقط، بل كذلك كأجهزة مباشرة للممارسة الاجتماعية". أي كآلات، بعبارة أخرى: فالآلات هي "أجهزة للعقل البشري خلقتها
 الأيدي البشرية؛ قوة المعرفة متشعبة". (ص ٧٠٦). أنظر:

Paul Mattic, Marx and Keynes: the limits of the Mixed Economy (Boston: Extending Horizons, Books 1969).

وقد ناقش ليوتار هذه النقطة في:

"La place de L'aliénation dans le retournement marxiste" (1969), in Dérive à partir de Marx et Freud (Paris: Union Générale d'Édition 1973), PP. 78-166

(١٨) تغير تكوين قوة العمل في الولايات المتحدة على النحو التالي عبر فترة عشرين سنة (١٩٥٠-١٩٧١):

سنة	١٩٧١	١٩٥٠
عمال مصانع، أو قطاع خدمات، أو عمال زراعيين	٥١.٤٪	٦٢.٥٪
مهندسون وتقنيون	١٤.٢	٧.٥
ياقات بيضاء	٣٤.٠٠	٣٠.٠٠

المصدر: (Statistical Abstracts, 1971)

(١٩) بسبب الزمن اللازم "لتصنيع" تقني رفيع المستوى أو عالم متوسط بالمقارنة مع الزمن اللازم لاستخلاص المواد
 الأولية ونقل رأس المال. وقد قدر ماتيك Mattick أن المعدل الصافي للاستثمار في البلدان المتخلفة عند نهاية الستينيات
 هو ٣-٥٪ من الناتج الإجمالي القومي العام و ١٠-١٥٪ في البلدان المتطورة
 (Max and Keynes, P.248)

(٢٠) (Nora & Minc, L' Informatisation de la société, especilly PT.1 ., "lis défis"; Y.Stourdézé, "les - Unis et la gueme des communications," le Monde, 13-15 December 1978.

وفي عام ١٩٧٩، كانت قيمة السوق العالمية لأجهزة الإتصالات عن بعد ٣٠ مليار دولار ويقدر إنها ستبلغ خلال عشر
 سنوات قيمة ٦٨ مليار دولار (la Semaine media 19, 8march 1979)

(F. De Combret, "Le redéploiement industriel." Le Monde, April 1978; M. Lepage, Demain le capitalisme (Paris: Le Livre de Poche, 1978); Alain Cotta, La France et l'impératif mondial (Paris: Presses Universitaires de France, 1978)

(٢٢) إنها مسألة "إضعاف الإدارة" الوصول إلى "دولة الحد الأدنى". إنه تدهور دولة الرفاهية، الذي يصاحب "الأزمة" التي بدأت عام ١٩٧٤.

"La Nouvelle informatique et ses utilisateurs." Annex 3, L'Informatisation de la société (٢٣) (note 8).

B.P. Lécuyer, "Bilan et perspectives de la sociologie des sciences dans les pays occidentaux", (٢٤) Archives européennes de sociologie 19(1978): 257-336(bibliography).

معلومات جيدة عن التيارات الإنجليزية والأمريكية: هيمنة مدمرة ميرتون حتى بداية السبعينات وتشتمها الحالي، خصوصاً تحت تأثير كون Kuhn؛ ومعلومات قليلة حول سوسولوجية العلم الألمانية.

The term has been given weight by Ivan Illich, Tools for conviviality (New York. Harper & Row, 1973). (٢٥)

On this "demoralization", see A. Jaubert and J-M. Lévy-Leblond, eds., (Auto) critique de la science (Paris: Seuil, 1973), Pt.1. (٢٦)

Jürgen Habermas, Legitimationsprobleme im Spärkapitalismus (Frankfurt: Suhrkamp, ١٩٧٣) (Eng. trans. Thomas McCarthy, Legitimation Crisis (Boston: Beacon press, 1975).

In the wake of Peirce's semiotics, the distinction of the syntactic, semantic and pragmatic domains is made by Charles W. Morris, "Foundations of the theory of Signs," in Otto Neurath, Rudolph Carnap, and Charles Morris, eds., International Encyclopedia of Unified Science, vol. 1, pt. 2 (1938): 77-137. For the use of this term I refer especially to: Ludwig Wittgenstein, Philosophical Investigations (trans. G.E.M. Anscombe (New York: Macmillan, 1953)); J.L. Austin, How to Do Things with Words (Oxford University Press, 1962); J.R. Searle, Speech Acts (Cambridge: Cambridge University Press, 1969); Jürgen Habermas, "Unbereitende Bemerkungen Zu einer Theorie der Kommunikativen Kompetenz," in Habermas and Luhmann, Theorie der gesellschaft oder Sozialtechnologie (Stuttgart: Suhrkamp, 1971); Oswald Ducrot, Dire et ne pas dire (Paris: Hermann, 1972); J. Poulain, "Vers une pragmatique nucléaire de la communication" (typescript, Université de Montréal, 1977).

See too Watzlawick et al, Pragmatics of Human Communication (note 11).

(٢٩) "الإشاري" هنا تناظر "التعريف بالرسم" في الاستخدام التقليدي للمناطق. ويستبدل كوين "الإشارة" W.V Quine, word and object (Cambridge, MIT press 1960) بعبارة "صادق بالنسبة ل".

J.L. Austin, How to Do things with words. P.39,

ويفضل كلمة "تقريري" على "وصفي".

(٣٠) اكتسب مصطلح أدائي performatif معنى محدداً في نظرية اللغة منذ أوستين. وفيما يلي من هذا الكتاب، سيعاود المفهوم الظهور في ارتباط مع مصطلح الأدائية performativité (بالنسبة لنسق ما، بوجه خاص) بالمعنى الشائع الجديد للفاعلية مقاسة طبقاً لنسبة مدخل/مخرج، وليس المعنيان بيهيدين. فلأدائي لدى أوستين يحقق الأداء الأمثل.

(٣١) يوجد تحليل حديث لهذه المقولات في Habermas, "Unbereitende Bemerkungen," J.Poulain (vers une pragmatique nucléaire) ويناقش في

Philosophical investigations, sec.23

(٣٢)

John Von Neumann & Oskar Morgenstern, Theory of Games and Economic Behavior (Princeton University Press, 1944).P.49:

"اللعبة هي ببساطة مجموع القواعد التي تصنفها". وهذه الصياغة غريبة على روح فثجنشتين، الذي لا يمكن بالنسبة له تلك مفهوم اللعبة بواسطة تعريف، لأن التعريف نفسه لعبة لغة، Philosophical Investigations, especially, secs 65-84 .

(٣٤) الصطلح مأخوذ من سيريل: "أفعال الكلام...هي الوحدات الأساسية أو الدنيا للتواصل اللغوي (Speech acts, p.16 وأنا أضع هذه الأفعال ضمن نطاق agôn (المقارعة) وليس التواصل.

(٣٥) التحريات هي أساس انطولوجيا هيراقليطس وجدل السوفسطائين، ناهيك عن التراجميين الأوائل. ويُكرس لها جزء كبير من تأملات أرسطو في
Sophistici Elenchi Topics
F. Nietzsche, "Homer's contest" (trans. Maximilian A. Mügge in complete works, vol. 2 (London: T.N. Fowles, 1911., reprint, New York: Gordon press, 1974)

(٣٦) بالمعنى الذي حدده لويس يلمسليف في:
Louis Hjelmslev, Prolegomena to a Theory of Language (Madison: Univ. of Wisconsin press, 1963),

وتلقفه رولان بارت في:
Roland Barthes, Eléments de sémiologie (1964) (Paris: Seuil, 1966), 4:1 (English trans. Annette Lavers & Colin Smith, Elements of Semiology CNY: Hill Wany, 1968)

(٣٧) راجع خصوصاً:
Talcott Parsons, The Social System (Glencoe, Ill: free press 1967)
Sociological Theory and Modern society (NY: Free press, 1967).

أما بيبلوجرافيا النظرية الماركسية للمجتمع المعاصر فسوف تملأ أكثر من خمسين صفحة. ويكن للقارئ أن يراجع الموجز المفيد (ملفات وبيبلوجرافيا نقدية) الذي قدمه بييرسوري
Pierre Souyri, Le Marxisme après Marx (Paris: Flammarion, 1970).

وهناك رؤية مثيرة للاهتمام للصراع بين هذين التيارين الكبيرين للنظرية الاجتماعية وتداخلها في:
A.W. Gouldner, the (coming crisis of Western Sociology (New York: Basic Books, 1970).
ويحتل هذا النزاع مكاناً هاماً في فكر هابرماس، الذي هو في نفس الوقت وريث مدرسة فرنكفورت ويقيم علاقة جدلية مع النظرية الألمانية حول النسق الاجتماعي، وخصوصاً نظرية لومان.

(٣٨) يظهر هذا التفاؤل بوضوح في استنتاجات روبرت ليند:
Robert Lynd, Knowledge for What? (Princeton, N.J.: Princeton Univ. press, 1939), p.239
أورده Max Horkheimer, Eclipse of reason (Oxford Univ. press, 1947)
يحل العلم محل الدين ("المتهري") في تعريف أهداف الحياة.

(٣٩) Helmut Schelsky, Der Mensch in der Wissenschaftlichen Zivilisation (Köln und Opladen: Arbeitsgemeinschaft für Forschung des Landes Nordrhein - Westfalen, Geistes Wissenschaften Heft, 96) "ان سيادة الدولة لم تعد تتبدى في الحقيقة البسيطة لاحتكارها استخدام العنف (ماكس فيبر) أو أنها تملك سلطات استثنائية (كارل شميت)، بل تتبدى أساساً في حقيقة أن الدولة تجدد درجة فعالية كل الوسائل التقنية الموجودة فيها، محتفظة لنفسها بأكثر فعالية لها، ومُعقبة استخدامها هي لهذه الأدوات من الحدود التي تفرضها على استخدامها من قبل الآخرين." وسوف نذكر أن هذه نظرية في الدولة، وليس في النسق. لكن شيلسكي يردف: "خلال هذه العملية، يكون اختيار الدولة للأهداف خاضعاً للقانون الذي ذكرت أنه القانون العام للحضارة العلمية: ألا وهو أن الوسائل تتحدد الغايات، أو بالأحرى، أن الإمكانيات التقنية تملأ استخدامها". ويستدعي هابرماس في مواجهة هذا القانون حقيقة أن منظومات الوسائل التقنية وأنساق الفعل العقلاني الموجه لا تتطور أبداً مستقلة بذاتها: راجع:
"Dogmatism, Reason, and Decision: On Theory and Practice in our Scientific Civilization"
Jacques Ellul, La Technique ou l' enjeu du siècle (Paris Armand Colin, 1954)
Le Système technicien (Paris: Calmann- Lévy, 1977)

أما كون الإضرابات، ويشكل عام الضغط القوي الذي تمارسه المنظمات العمالية القوية، تحدث توتراً يفيد في المدى الطويل أداء النظام فقد ذكره بوضوح س. ليفينسون C. Levinson، القائد النقابي؛ وهو يعزو التقدم التقني والإداري للصناعة الأمريكية إلى هذا التوتر:
(quoted by H.-F. de Virieu, Le Matin, special number, "Que: veut Giscard?" December 1978)

Talcott Parson, Essays in Sociological Theory Pure and Applied, rev. d. (Glencoe, ILL.: Free (٤٠) Press, 1954), PP. 216-18.

(٤١) استخدم هذه الكلمة بمعنى مصطلح جون كينيث جالبريث التكنو-بنية [البنية-التكنولوجية] كما ورد في:
J. K. Galbraith, The New Industrial State (Boston: Houghton - Mifflin, 1967)

أو بمعنى مصطلح ريمون آرون البنية التقنية-البيروقراطية كما ورد في:
Raymond Aron, Dix-huit leçon sur la société industrielle (Paris: Gallimard, 1962) (Eng. trans. M. K. Bottomore, Eighteen Lectures on Industrial Society (London: Weidenfeld & Nicholson, 1967)
وليس بالمعنى المرتبط بمصطلح البيروقراطية. فمصطلح البيروقراطية "أصلب" بكثير لأنه إجماعي-سياسي وكذلك

اقتصادي، ولأنه ينحدر من السلطة البلشفية من جانب المعارضة العمالية (كولنتاي) ونقد الستالينية من جانب المعارضة التروتسكية. أنظر حول هذا الموضوع:

Claude Lefort, *Eléments d'une critique de la bureaucratie* (Genève: Droz, 1971),

وفيه يجري توسيع النقد ليشمل المجتمع البيروقراطي ككل.

Eclips of Reason, P. 183. (٤٢)

Max Horkheimer, "Traditionelle und Kritische Theorie (1937), (Eng. trans. in J. O'Connell et al., trans., *Critical Theory: Selected Essays* (NewYork: Herder & Herder, 1972) I.

See Caude Lefort, *Eléments d'une critique*, and *Un homme en trop* (Paris: Seuil, 1976); Comeli- us Castoriadis, *La Société bureaucratique* (Paris: Union Générale d'Édition, 1973).

See for example J. P. Garnier, *Le Marxisme Lénifiant* (Paris: Le Sycomore, 1979). (٤٥)

(٤٦) كان هذا هو اسم "جهاز النقد والتوجيه الثوري" الذي نشرته فيما بين ١٩٤٩ و١٩٦٥ جماعة كان محرروها الرئيسيون هم، تحت أسماء مستعارة عديدة، دي بومون C.de Beaumont، وبلانشار D.Blanchar، وكاستوريادس Casstoriadis، ودي ديزباخ S.de Diesbach، ولوفو C.Lefort، و.ج.ف ليوتارد J.F.Lyotard، وماسو A.Maso، وموتيه D.Mothé، وسيمون P.Simon، وسويري P.Souyri.

Ernest Bloch, *Das prinzip Hoffnung* (Frankfurt: Suhrkamp Verlag, 1959). See G.Raulet, ed., (٤٧) *Utopie - Marxisme selon E. Bloch* (Paris: Payot, 1976).

(٤٨) الإشارة إلى الخللانات النظرية الخرقاء التي أثارها حرب الجزائر وحرب فيتنام، والحركة الطلابية في الستينات.

وتجدر مسجاً تاريخياً لهذه في:

Alain Schapp & Pierre Vidal - Naquet, *Journal de la Commune étudiante* (Paris: Seuil, 1969) (Eng. trans. Maria Jolas, *The French Student Uprising, November 1967 - June 1968* (Boston: Beacon, 1971)

Lewis Mumford, *The Myth of the Macbine: Technics and Human Development*, 2 vols. (٤٩) (NewYork: Harcourt, Brace, 1971).

(٥٠) كان التردد بين هذين الافتراضين يتخلل نداءً يدعو إلى مساهمة المثقفين في النظام:

. P.Nemo, "La Nouvelle Responsabilite des clerics LeMonde, 8 Sept, 1978.

(٥١) نجد أن أصل المعارضة بين Geisteswissnschaft, Naturwssenschaft في عمل فيلهلم ديلتاي Wilhelm Dil- they (1863-1911)

(٥٢) يكتب م. ألبيير M.Albert، عضو لجنة الخطة الفرنسية "الخطة هي إدارة بحث حكومية ... وهي أيضاً نقطة إلتقاء كبرى تختتم فيها الأفكار، تصادم وجهات النظر ويتم الاعداد للتغيير ... ولا يجب أن نكون وحدنا، فلا بد أن يبنينا الآخرون ...". (L'Expansion, Nov.1978).

وحول مشكلة القرار، راجع:

G. Gafgen, *Theorie der wissenschaftlichen Entscheidung* (Tübingen 1963), L.Sfez, *Critique de la déci- sion* (1973: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976).

(٥٣) فكر في أصول أسماء مثل ستالين، وماو، وكاسترو كمرادفات للثورة خلال العشرين سنة الأخيرة، وفكر في تآكل صورة الرئيس في الولايات المتحدة منذ حادثه ووترجيت

(٥٤) هذه تيمة أساسية في:

Robert Musil, *Der Mann ohne Eigenschaften* (1930-33)Hamburg,,: Rowolt, 1952) (Eng. trans. Eith- ne Wilkins & Ernest kaiser, *The Man without Qualities* (London: Secker & Warburg,1953-60)

وفي تعليق سريع، يؤكد بوفريس J.Bouveresse على القرابة بين هذه التيمة، تيمة "نبد" الذات وبين "أزمة" العلم عند بداية القرن العشرين ومع إبستمولوجيا ماخ Mach؛ ويقدم الدليل التالي: "ومع حالة العلم بالأخص، لا يكون الإنسان مصنوعاً إلا بما يقول الناس أنه مصنوع منه أو ما يفعله الناس بما هو مصنوع منه .. العالم هو عالم أصبحت فيه الأحداث المعاشة مستقلة عن الإنسان .. إنه عالم أحداث happening، عالم ما يحدث لأي شخص، ودون أن يكون أي شخص

("La proplewadique du sujet dans L' Homme sans qualités." Noroit (Arras) 234235 (December 1978 & January 1979):

والنص المنشور لم يراجعه المؤلف.

Jean Baudrillard, A l'ombre des majorités silencieuses, ou la fin du social (Fontenaysous-bois: (٥٥) Cahiers Utopie 4, 1978) (Eng. trans. In the Shadow of the Silent Majority (New York: Semiotexte, 1983)).

P.Nemo, "La Nouvelle Responsabilité": (٥٦) هذا هو قاموس نظرية الأنساق. راجع مثلاً: "فكر في المجتمع بوصفه نسقاً، بالمعنى السيبرنطقي. هذا النسق هو آله اتصال بها تقاطعات تلتقي عندها الرسائل ويُعاد توزيعها ..".

(٥٧) يعطي جارنييه مثلاً على ذلك في: J.P. Garnier, Le Marxisme lénifiant. إن دور مركز المعلومات حول التحديد الاجتماعي الذي يديره دوجييه H.Dougier وبلوش - لانيه F.Bloch - Lainé، هو فهرسة، وتحليل، وتوزيع المعلومات حول التجارب الجديدة في الحياة اليومية (التعليم، الصحة، العدالة، النشاطات الثقافية، تخطيط المدن، والصناعة، الخ.). ويقدم بنك المعلومات حول "الممارسات البديلة" هذا خدماته لأجهزة الدولة التي يكون دورها السهر على بقاء "المجتمع المدي" مجتمعاً متنديناً: The Commissariat au plan, the Secrétariat à l'action sociale, DATAR, etc.

Freud in particular stressed this form of "predestination" See Marthe Robert, Roman de ogines, origine du roman (Paris: Grasset, 1972).

See the work of Michel Serres, especially Hermes I-IV (Paris: Editions de Minuit, 1969- (٥٩) 77).

For example, Erving Goffman, The Presentation of Self in Everyday Life (Garden City, N.Y.: (٦٠) Doubleday, 1959); Gouldner, The Coming Crisis (note 37), chap. 10; Alain Touraine et al., Lutte étudiante (Paris: Seuil, 1978); M. Callon, "Sociologie des techniques?" Pandore 2 (February 1979): 28-32; Watzlawick et al., Pragmatics of Human Communication (note 11).

(٦١) راجع الملاحظة رقم ٤١. وكان أول من طور تيمة البقطة العامة بوصفها مستقبل المجتمعات الحديثة هو ريتسي B. Rizzi, La Bureaucratisation du monde (Paris: B. Rizzi, 19391)

See H.P. Grice, "Logic and Conversation" in Peter Col and Jeremy Morgan, eds..Speech Acts III, (٦٢) Syntax and Semantics (New York: Academic Press, 1975), PP. 59-82.

Maurice Merleau - Ponty, Résumés de cours, ed. بونتي. راجع ميرلو- بونتي. (٦٣) Claude Lefort (Paris: Gallimard, 1968) The course for 1954 - 55.

والمقاربة نفسية- إجتماعية، راجع : R.Loureau, L'Analyse institutionelle (Paris: Editions de Minuit, 1970)

(٦٤) M.Callon, "Sociologie des techniques?p.30 Sociologies الاجتماعي هو الحركة التي بواسطتها يقيم المؤدون ويؤسسون اختلافات، أو حدوداً، بين ما هو اجتماعي وماليس كذلك، بين ما هو تقني وما ليس كذلك، ما هو خيالي وما هو واقعي؛ والحظ العام لهذه الحدود مفتوح للنقاش، ولا يمكن تحقيق الإجماع إلا في حالات السيطرة الكاملة". قارن هذا بما يسميه الآن تورين بالسوسولوجيا الدائمة في Alain Touraine La Voix et le regard.

(٦٥) تحدد حدود موضوع المعرفة لدى أرسطو تحديداً قاطعاً بما يعرفه بأنه apophantics بينما لكل جملة معنى (semantikos) ... لا يمكن تسميتها جميعاً باسم القضايا (apophantikos). ونحن لا نسمي الأ تلك التي تتمتع

بالصدق أو الكذب". "De Interpretatione". The Organon, vol. 1. trans. Harold Cooke & Hugh Tredennick (Cambridge, Mass., :Harvard, 1938), 121.

See Karl Popper, Logik der Forschung (Wien: Springer, 1935) (Eng. trans. Popper et al., The (٦٦) Logic of Scientific Discovery (New York: Basic Books, 1949), and "Normal Science and its Dangers," in Imre Lakatos and Alan Musgrave, eds., Criticism and the Growth of Knowledge (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

See Jean Beaufret, *Le Poème de Parménide* (Paris: Presses Universitaires de France, 1955) (٦٧)

cf. Hegel's *Volksgeist*. والمصطلح قبل رومانسي ورومانسي. (بالإنجليزية culture) بمعنى Bildung (٦٨)

See the American culturalist school: Cora Du Bois, Abram Kardiner, Ralph Linton, Margaret Mead. (٦٩)

See studies of the institution of European folklore traditions from the end of the eighteenth century in their relation to romanticism. for example, the brothers Grimm and Vuk Karadic (Serbian folktales).

This was, briefly stated, Lucien Lévy-Bruhl's thesis in *La Mentalité primitive* (Paris: Alcan, 1922) [Eng. trans. Lillian Clare, *Primitive Mentality* (New York: Macmillan, 1923)]. (٧١)

Claude Lévi-Strauss, *La Pensée sauvage* (Paris: Plon, 1962) [Eng. trans. *The Savage Mind* (Chicago, University of Chicago, 1966)]. (٧٢)

Robert Jaulin, *La paix blanche* (Paris: Seuil, 1970). (٧٣)

Vladimir Propp, *Morphology of the Folktale*, trans. Laurence Scott with intro. by Suatana Pir-kora-Jakobson [Publications of the American Folklore Society, Bibliographical and Special Series, no. 9 (Bloomington, Ind., 1958) ; 2d ed. rev. (Austin, Tex. University of Texas Press, 1968)]. (٧٤)

Claude Lévi-Strauss, "La Structure des Mythes" (1955), in *Anthropologie Structurale* (Paris: Plon, 1958) [Eng. trans. Claire Jacobson and Brooke Grundfest Schoepf, *Structural Anthropology* (New York: Basic Books, 1963)], and "La Structure et la forme: Réflexions sur un ouvrage de Vladimir Propp, *Cahiers de L'Institut de science économique appliquée*, 99, seris M, 7 (1960) [in Claude Lévi-Strauss, *Structural Anthropology II*, trans. Monique Layton (New York: Basic Books, 1976). The essay will also be included in Vladimir Propp, *Theory and History of Folklore*, trans. Ariadna and Richard Martin, intro. by Anatoly Liberman. *Theory and History of Literature*, vol. 5 (Minneapolis: University of Minnesota Press. forthcoming)] (٧٥)

Geza Róheim, *Psychoanalysis and Anthropology* (New York: International Universities Press, 1959). (٧٦)

André M. d'Ans, *Le Dit des arais bommes* (Paris: Union Générale d'Édition, 1978). (٧٧)

Ibid., p.7. (٧٨)

(٧٩) استخدمتها هنا بسبب "الاتيكييت" البراجماتي الذي يحيط بنقل الحكايات؛ ويفصله العالم الأنثروبولوجي بعناية كبيرة. راجع:

Pierre Clastres, *Le grand Parler: Mythes et chants sacrés des Indiens Guarani* (Paris: Seuil, 1972).

Gérard Genette, *Figures III* (Paris: Seuil, 1972) (٨٠) للاطلاع على علم قصص يتناول البعد البراجماتي، راجع (Eng. trans. Jane E. Lewin, *Narrative Discourse* (New York: Cornell University Press, 1980).

See note 34. (٨١)

(٨٢) العلاقة بين الوزن والنبر، والتي تومس الإيقاع وتذييه، هي في محور تأمل هيجل حول التخيل. راجع القسم ٤ من *تصدير Phenomenology of Spirit*.

(٨٣) أود أن أشكر أندريد دأنتر André M. d'Ans بإمدادي بهذه المعلومة.

See Daniel Charles's analyses in *Le Temps de la voix* (Paris: Delarge, 1978) and those of Dominique Avron in *L'Appareil Musical* (Paris: Union Générale d'Édition, 1978). (٨٤)

See Mircea Eliade, *Le Mythe de L' éternel retour: Archétypes répétitions: Archétypes et répétitions* (Paris: Gallimard, 1949) [Eng. trans. Willard R.Trask, *The Myth of the Eternal Return* (New York: Pantheon Books, 1954)]. (٨٥)

The example is borrowed from Frege, "Über Sinn und Bedeutung" (1892) [Eng. trans. Max Black and Peter Geach, "on Sense and Reference" in translations from the *Philosophical Writings of Gottlob Frege* (Oxford: Blackwell, 1960)]. (٨٦)

Bruno Latour and Paolo Fabbri 'Rhetorique de le Science' Actes de la recherche en Sciences (87) Sociales 13 (1977): 81-99.

Gaston Bachelard, Le Nouvel Eachelard, le Nouvel Esprit Scientifique (Paris: Presses (88) Universitaires de France, 1934).

Descartes, Méditations métaphisiques (1641), Méditation 4. (89)

See for example Karl G. Hempel, Philosophy of Natural Science (Englewood Cliffs, N.J.: (90) Prentice-Hall, 1966).

Vincent Descombes, (91) لا مجال هنا لمناقشة الصعوبات التي يثيرها هذا الافتراض المسبق المزودج. راجع L'Inconscient Malgré Lui (Paris:Ed. de Minuit, 1977)

(92) تتجنب هذه الملاحظة صعوبة كبرى، ثور كذلك عند فحص القص: هي التمييز بين ألعاب اللغة و الألعاب الخطابية. وسوف لا أناقش ذلك هنا.

In the sense indicated in note 90. (93)

Thomas Kuhn, The Structure of Scientific Revolutions (Chicago: University of Chicago (94) Press,1962).

(95) مثلاً موقف الأطفال إزاء أول دروس العلوم، أو الطريقة التي يفسر بها السكان المحليون شروح العالم الأثنولوجي. أنظر (Lévi- Strauss, The Savage Mind (not 72) chap. 1)

(96) هذا هو السبب في أن ميترود يعلق على كلاستر قائلاً: "لكي تستطيع دراسة مجتمع بدائي لا بد له أن يكون قد تحلل بعض الشيء". وبالفعل يجب أن يتمكن مصدر المعلومات من السكان الأصليين من رؤية مجتمعه من خلال عيون الأثنولوجي؛ لا بد أن يتمكن من التساؤل حول أداء مؤسساته وبالتالي حول مشروعيتها. ويستنتج كلاستر وهو يتأمل حول فشل مع قبيلة أتشي Aché فيقول، "وهكذا قبل هنود أتشي الهدايا التي لم يطلبوها بينما رفضوا في نفس الوقت محاولات الحوار، لأنهم كانوا من القوة بحيث لا حاجة لهم به: وكنا نبدأ في الحديث حين يمرضون" أودده كارتري في: M. Cartry, "Pierre Clastres," Liber 4 (1978)

(97) حول الايديولوجيا العلمية راجع: Survivre 1971 وأعيد طبعه في: Jaubert & Lévy- Leblond, (Auto) critique (note 26) PP. 51 ff.

وفي نهاية مجموعتهما هناك قائمة ببليوجرافية توردد الدوريات والجمعاعات التي تحارب ضد مختلف أشكال إخضاع العلم للنظام:

Victor Goldschmidt, Les Dialogues de Platon (Paris: Presses Universitaires de France, 1947). (98)

Gnette, Figures III (99) هذه المصطلحات مستعارة من جينيت:

Paul Valéry, Introduction à la méthode de Léonard de Vinci (1894) (Paris: Gallimard, 1957): (100) this volume also contains "Marginalia" (1930), "Note et digression" (1919), "Léonard et les philosophes" (1929); Eng. trans. in The Collected Works of Paul Valéry. ed. Jackson Matthews (Princeton: Princeton University Press, 1956-75), vol-8).

Pierre Aubenque, Le Problème de L'Etre chez Aristote (Paris: Presses Universitaires de (101) France, 1962).

Pierre Duhem, Essai sur la notion de théorie physique de Platon á (102)

Galilée (Paris: Hermann, 1908) Eng. trans. Edmund Doland and Chaninah Maschler, To Save the Phenomena: An Essay in the Idea of Physical Theory from Plato to Galileo (Chicago: University of Chicago Press, 1969); Alexandre Koyré, "Etudes Galiléennes (1940; Hermann, 1966 [Eng. trans. John Mephan, Galileo Studies (Hassocks, Eng.: Harvester Press, 1978)]; Thomas Kuhn, Structure of Scientific Revolutions.

Michel de Certeau, Dominique Julia, Jacques Revel, Une Politique de la langue: la Révolution (103) Française et les patois (Paris: Gallimard, 1975).

(104) حول التفرقة بين التقييدات والمعابير راجع:

G. Kalinowski, "Du Métalanguage en logique, Réflexions sur la logique déontique et son rapport avec la logique des normes," Documents de travail 48 (Université di Urbino, 1975).

(١٠٥) نجد أثراً لهذه السياسة في خلق فصل للفلسفة عند نهاية التعليم الثانوي في فرنسا، وفي اقتراح جماعة أبحاث تعليم الفلسفة (GREPH) بتدريس "بعض" الفلسفة بدءاً من بداية الدراسات الثانوية. أنظر:
Qui a peur de la philosophie? (Paris: Flammarion, 1977), sec.2. "La Philosophie déclassée"

ويبدو أن هذا هو أيضاً توجه حلقة بحث CEGEP في كيبيك
خصوصاً بصدد مناهج الفلسفة أنظر مثلاً:

Cahiers de L'enseignement collégial (1975-76) for philosophy)

See H. Janne, "L'Université et les besoins de la société contemporaine" Cahiers de (١٠٦)
L'Association internationale des Universités 10 (1970): 5' quoted by the Commission d'étude sur les
universités, Document de consultation (Montréal, 1978)

(١٠٧) يمكن العثور على تعبير "قوي" صوفي - عسكري تقريباً عن ذلك في:

Julio de Mesquita Filho, Discurso de Paraninfo de primeiro turma de licenciadas pela. Faculdade de
Filosofia, Ciências e Letras da Universidade de Sao Paulo (25 January 1937)

كما نجد تعبيراً عنه معدلاً ليناسب مشكلات التنمية البرازيلية الجديدة في:
Relatorio do Grupo de Rabalho, Reforma Universitaria (Brasilia: Ministries of Education & Culture
etc., 1968)

وهذه الوثائق جزء من ملف عن الجامعة في البرازيل، تكرمت بإرساله إلي هيلينا شامليان Helena C. Chamlian ومارتا
راموس دي كارفالو Martha Ramas de Carvalho، من جامعة ساو باولو.

The documents are available in French thanks to Miguel Abensour and the Collège de philoso- (١٠٨)
phie: Philosophes de L'Université: L' Idéalisme allemand et la question de L'université (Paris: Payot,
1979). The collection includes texts by Schelling, Fichte, Schleiermacher, Humboldt, and Hegel.

"über die innere und äussere Organisation der höheren wissenschaftlichen Anstalten in Berlin" (١٠٩)
(1810), in Wilhelm von Humboldt (Frankfurt, 1957), P. 126.

Ibid- P. 128.

(١١٠)

Friedrich Schleiermacher, "Gelegentliche Gedanken über Universitäten in deutschen Sinn, (١١١)
nebst einem Anhang über eine neu zu errichtende" (1808), in E. Spranger, ed., Fichte, Schleiermacher-
er, Steffens über das Wesen der Universität (Leipzig, 1910), P.126ff

(١١٢) "من المعترف به عموماً أن تدريس الفلسفة هو أساس كل نشاط جامعي" (المرجع السابق . ص ١٢٨).

(١١٣) حلل آلان تورين Alain Touraine التناقضات المتضمنة في هذا النقل في:
Université et société aux Etats-Unis (Paris: Seuil, 1972) PP. 32-40.

(١١٤) وهي موجودة حتى في استنتاجات روبرت نيسبيت:
Robert Nisbet, The Degradation of the Academic Dogma: The University in America,
1945-70 (London: Heinemann, 1971). المؤلف أستاذ بجامعة كاليفورنيا، في ريفرسايد.

See G. W. F. Hegel, Philosophie des Rechts (1821) (Eng. trans. T. M. Knox, Hegel's Phi- (١١٥)
losophy of Right (Oxford: Oxford University Press, 1967)).

See Paul Ricoeur, Le Conflit des interprétations. Essais d'herméneutique (Paris: Seuil, 1969) (١١٦)
(Eng. trans. Don Ihde, The Conflict of Interpretations (Evanston, Ill.: North-western University
Press, 1974)); Hans Georg Gadamer, Wahrheit und Methode 2d ed. (Tübingen: Mohr, 1965) [Eng.
trans. Garrett Barden and John Cumming, Truth and Method (New York: Seabury Press, 1975)].

(١١٧) خذ منظوقين (١) "صعد القمر" (٢): منظوق/صعد القمر/ هو منظوق اشاري" السانتاجما/ صعد القمر/في
المنظوق (٢) يقال أنها المنظوق
Josette Rey Deboue, Le Métalanguage (Paris: Le Robert, 1978) pt. 4autonym
لنظوق (١). راجع:

(١١٨) مبدأها كانطية، علي الأقل في أمور الأخلاق الترنسندنتالية- راجع نقد العقل العملي Critique of Practical
Reason. أما حين يصل الأمر الى السياسة والأخلاق الامبيريقية، فإن كانط حريص: حيث أن لا أحد يستطيع أن

يتماهى مع الذات المعيارية الترنسندنتالية، فإن من الأصوب نظرياً التوصل إلى حل وسط مع السلطات القائمة. راجع

مثلاً: "Antwort an der Frage: "Was ist "Aufklärung?" (1784) [Eng. trans. Lewis White Beck, in Critique of Practical Reason & Other Writings in Moral Philosophy (Chicago: Chicago University Press, 1949)].

Kant, "Antwort"; Jurgen Habermas, Strukturwandel der Öffentlichkeit (Frankfort: Luchterhand, 1962).

وقد وجّه مبدأ Öffentlichkeit ("الجمهور" أو "الجمهورية" بمعنى "إذاعة رسالة خاصة على الجمهور" أو "المناقشة العامة") عمل الكثير من جماعات العلماء في نهاية الستينات، خصوصاً جماعة "Survivre" (فرنسا)، وجماعة "العلماء والمهندسون من أجل العمل الاجتماعي والسياسي" (الولايات المتحدة)، وجماعة "الجمعية البريطانية من أجل المسؤولية الاجتماعية في العلم".

A French translation of this text by G. Granel can be found in Phi, supplement to the Annales (140) de L'université de Toulouse - Le Mirail (Toulouse: January 1977).

(141) راجع الهامش رقم 1. وقد أورد إيهاب حسن قائمة بجوانب علمية معينة لما بعد الحداثة في كتابه:

"Culture, Indeterminacy, and Immanence: Margins of the (Postmodern) Age," Humanities in Society 1(1978): 51-85.

Claus Mueller uses the expression "a process of delegitimation" in The Politics of Communi- (142) cation (New York: Oxford University Press, 1973), P.164.

(143) "طريق الشك... طريق اليأس... نزعة الشك"، هكذا يكتب هيجل في تصدير فينومينولوجيا الروح، ليصف أثر الدافع التأملّي على المعرفة الطبيعية.

(144) خشية أن أثقل هذا التقرير، أرجأت الي دراسة تالية عرض هذه المجموعة من القواعد. راجع:

["Analyzing Speculative Discourse as Language - Game," The Oxford Literary Review. 4.no.3 (1981): 59-67.]

Nietzsche, "Der europäische Nihilismus" (MS. N VII 3); "der Nihilismus, ein normaler Zustand" (145) (MS. W II 1); "Kritik der Nihilismus" (MS. W VII 3); "Zum Plane" (MS. W II 1), in Nitashes Werke kritische Gasmtausgabe, vol. 7. pts. 1 and 2 (1887-89) (Berlin: De Gruyter, 1970). These texts have been the object of a commentary by K. Ryjik, Nietzsche, le manuscrit de Lenzer Heide (typescript, Département de philosophie, Université de Paris VIII [Vincennes]).

"On the future of our educational institutions," in Complete Works (note 35), vol. 3. (146)

Martin Buber, Ich und Du (Berlin: Schocken Verlag, 1922) [Eng. trans. Ronald (147)

G.Smith, I and Thou (New York: Charles Scribner's Sons, 1937)]. and Dialogisches Leben (Zürich: Müller, 1947); Emmanuel Lévinas, Totalité et Infinité (La Haye: Nijhoff, 1961) [Eng. trans. Alphonso Lingis, Totality and Infinity: An Essay on Exteriority (Pittsburgh: Duquesne University Press, 1969)], and "Martin Buber und die Erkenntnis theorie" (1958), in Philosophen des 20. Jahrhun (Stuttgart: Kohlhammer, 1963) [Fr. trans. "Martin Buber et la théorie de la connaissance," in Noms Propres (Montpellier: Fata Morgana, 1976)].

Philosophical Investigations, sec. 18, p. 8. (148)

Ibid (149)

Ibid (150)

:"La taylorisation de la recherche", in (Auto) critique de la science (note 26), (151) راجع مثلاً: PP.29 -193 And especially D. J. de Solla Price, Little Science, Big Science (New York: Columbia U.P., 1963).

وهو يركز على الفجوة بين عدد صغير من الباحثين ذوي الإنتاجية المرتفعة (مقدرة بالنشر) وبين كتلة ضخمة من الباحثين ذوي الإنتاجية المنخفضة. وعدد المجموعة الأخيرة يتزايد بمقدار مُربع الأولى، بحيث أن عدد الباحثين ذوي الإنتاجية

المرتفعة لا يزيد فعلياً إلا كل عشرين سنة. ويستنتج بربايس أن العلم منظوراً إليه ككيان إجتماعي هو "غير ديمقراطي" (ص ٥٩) وأن "العالم البارز" متقدم بمائة عام عن "عالم الحد الأدنى" (ص ٥٩).

See J. T. Desanti, "Sur le rapport traditionnel des sciences et de la philosophie," in *La Philosophie silencieuse, ou critique des philosophies de la science* (Paris: Seuil, 1975).

(١٣٣) إن إعادة تصنيف الفلسفة الأكاديمية باعتبارها تندرج في العلوم الإنسانية في هذا الصدد له أهمية تتجاوز بكثير الهوم المهنية البسيطة. ولست أظن أن الفلسفة بوصفها مشروعية مكتوب لها أن تختفي، لكن من المحتمل ألا تستطيع أداء هذا العمل، أو على الأقل أن تطوره، بدون مراجعة روابطها مع مؤسسة الجامعة. راجع في هذا الشأن

تصدير:
Projet d'un institut polytechnique de philosophie (typescript, Département de philosophie, Université de Paris VIII (Vincennes), 1979.)

See Allan Janik and Stephan Toulmin, *Wittgenstein's Vienna* (New York: Simon & Schuster, 1973), and J. Piel, ed., "Vienne début d'un siècle," *Critique*, 339-40 (1975).

See Jürgen Habermas, "Dogmatismus, Vernunft und Entscheidung-Zu Theorie und Praxis in der wissenschaftlichen Zivilisation" (1963), in *Theorie und Praxis* (Theory and Practice, abr. ed. of 4th German ed., trans. John Viertel (Boston: Beacon Press, 1971)).

(١٣٦) "العلم الذي يخفي ابتسامته في لحيته" هو عنوان الفصل ٧٢، المجلد ١. من رواية موزيل "رجل بلا مزايا".
أوردته وناقشته:

J. Bouveresse, "La Problématique du sujet" (note 54).

Aristotle in the *Analytics* (ca. 330 B.C.), Descartes in the *Regulae ad directionem ingenii* (1641) and the *Principes de la Philosophie* (1644), John Stuart Mill in the *System of Logic* (1843).

Gaston Bachelard, *Le Rationalisme appliqué* (Paris: Presses Universitaires de France, 1949); (١٣٨) Michel Serres, "La Reforme et les sept péchés," *L'Arc* 42, Bachelard special issue (1970).

David Hilbert, *Grundlagen der Geometrie* (1899) [Eng. trans. Leo Unger, *Foundations of Geometry* (La Salle: Open Court, 1971)]. Nicolas Bourbaki, "L'architecture des mathématiques," in *Le Lionnais*, ed., *Les Grands Courants de la pensée mathématique* (Paris: Hermann, 1948); Robert Blanché, *L'Axiomatique* (Paris: Presses Universitaires de France, 1955) [Eng. trans. G. B. Keene, *Axiomatics* (New York: Free Press of Glencoe, 1962)].

See Blanché, *L'Axiomatique*, chap. 5. (١٤٠)

I am here following Robert Martin, *Logique contemporaine et formalisation* (Paris: Presses Universitaires de France, 1964), pp. 33-41 and 122ff.

Kurt Gödel, "über formal Unentscheidbare Sätze der Principia Mathematica und verwandter Systeme," *Monatshefte für Mathematik* 38 (1931) [Eng. trans. B. Bletzer, *On Formally Undecidable Propositions of Principia Mathematica and Related Systems* (New York: Basic Books, 1962)]. (١٤٢)

Jean Ladrière, *Les Limitations internes des formalismes* (Louvain: E. Nauwelaerts, 1957). (١٤٣)

Alfred Tarski, *Logic, Semantics, Metamathematics*, trans. J. H. Woodger (Oxford: Clarendon Press, 1956); J. P. Desclés and Z. Guentcheva-Desclés, "Métalangue, métalangage, métalinguistique," *Documents de travail* 60-61 (Université di Urbino, January-February 1977).

Les Eléments des mathématiques (Paris: Herman, 1940-) (١٤٥)

ونقاط الانطلاق البعيدة لهذا العمل يمكن العثور عليها في المحاولات الأولى لعرض "بديهيات" معينة للهندسة الإقليدية.

راجع:
Léon Brunschvicg, *Les Etapes de la philosophie mathématique*, 3rd. ed. (Paris: Presses Universitaires de France, 1947).

Thomas Kuhn, *Structure of Scientific Revolutions* (note 94). (١٤٦)

A classification of logico-mathematical paradoxes can be found in F. P. Ramsey, *The Foundations of Mathematics and Other Logical Essays* (New York: Harcourt & Brace, 1931). (١٤٧)

See Aristotle, *Rhetoric* 2. 1393a ff. (١٤٨)

(١٤٩) المشكلة هي مشكلة الشاهد وكذلك مشكلة المصدر التاريخي: هل الواقعة معروفة بالسمع أو العيان؟ وقد وضع

هيرودوت هذه التفرقة. راجع:

F. Hartog, "Hérodote rapsode et arpenteur," Hérodote 9 (1977): 55-65.

A. Gehlen, "Die Technik in der Sichtweise der Anthropologie," Anthropologische Forschung (١٥٠) (Hamburg: Rowohlt, 1961).

André Leroi-Gourhan, Milieu et techniques (Paris: Albin-Michel, 1945), and Le Geste et la pa- (١٥١) role, I, Technique et langage (Paris: Albin-Michel, 1964).

Jean Pierre Vernant, Mythe et pensée chez les Grecs (Paris: Maspero, 1965) especially sec. 4, (١٥٢) "Le travail et la pensée technique" [Eng. trans. Janet Lloyd, Myth and Society in Ancient Greece (Brighton, Eng.: Harvrster Press, 1980)].

Jurgis Baltrusaitis, Anamorphoses, ou magie artificielle des effets merveilleux (Paris: O. (١٥٣) Perrin, 1969) [Eng. trans. W. J.] Strachan, Anamorphic Art (NewYork: Abrams, 1977]

Lewis Mumford, Technics and Civilization NewYork: Harcourt, Brace, 1963); Bertrand Gille, (١٥٤) Historie des Techiques (Paris: Gallimard, Pléiade, 1978).

A striking example of this, the use of amateur radios to verify certain implications of the theo- (١٥٥) ry of relativity, is studied by M. J. Mulkey and D. O. Edge, "Cognitive, Technical, and Social Factors in the Growth of Radio-Astronomy," Social Science Information 12, no. 6 (1973): 25-61.

"The Model of في بطور ملكاي Mulkey نموذجاً مرناً للاعتماد النسبي للتكنولوجيا والمعرفة العلمية في (١٥٦) Branching," The Sociological Review 33 (1976): 509-26). رئيس H. Brooks ، رئيس لجنة العلم والجمهور بالأكاديمية القومية للعلوم، والمؤلف المشارك لتقرير بروكس (OCDE, June 1971)، منتقداً منهج الاستثمار في البحث والتطوير خلال الستينات،: " كان أحد آثار السباق للوصول الي القمر هو زيادة تكاليف الابتكار التكنولوجي الي النقطة التي يصبح عنها مفرط التكلفة... والبحث بالمعنى المحدد هو نشاط طويل المدى: والتعجيل السريع أو الإبطاء السريع له ينطوي على انفاق غير ظاهر وعلى قدر كبير من عدم الكفاءة. فالإنتاج الذهني لا يمكنه تجاوز إيقاع معين".

(١٥٧) كان هذا أحد شروط لازار سفلد Lazarsfeld للموافقة علي تأسيس ما أصبح يعرف باسم مركز أبحاث وسائل الاتصال الجماهيرية في برينستون عام ١٩٣٧. وقد سبب ذلك بعض التوتر: فقد رفضت صناعات الراديو الاستثمار في المشروع؛ وقال الناس: أن لازار سفلد كان يبدأ الأشياء لكنه لا يكمل أيها منها، وقد قال لازار سفلد نفسه لموريسون-Morri son، "أنا عادةً ما أضع الأشياء سوياً وأمل أن تعمل" أورد:

D. Morrison, "The Beginning of Modern Mass Communication Research," Archives européennes de sociologie 19, no. 2. (1978): 34759.

(١٥٨) في الولايات المتحدة، كانت الأموال التي خصصتها الحكومة الفيدرالية للأبحاث والتطوير، في عام ١٩٥٦، مساوية للأموال القادمة من رأس المال الخاص؛ وقد فاقتها منذ ذلك الحين (OCDE, 1956).

(١٥٩) يقدم روبرت نيسبت (Robert Nisbet, Degradation (note 114) chap.5) وصفاً مريباً لتفلفل "الرأسمالية المتأخرة" في الجامعة في شكل مراكز أبحاث مستقلة عن الأقسام الأكاديمية. والعلاقات الاجتماعية في تلك المراكز توقع الاضطراب في التقاليد الأكاديمية. راجع كذلك:

(Auto) critique de la science (note 26), the chapters, "Le prolétariat scientifique," "Les chercheurs", "La Crise des mandarins.

Niklas Luhmann, Legitimation durch Verfäbren (Neuweid: Luchrerhand, 1969). (١٦٠)

(١٦١) يكتب مولرر Mueller ، معلناً علي لومان، "في المجتمع الصناعي المتقدم، يحل محل المشروعية القانونية - العقلانية مشروعية تكنولوجرافية لا تولي أي اهتمام لمعتقدات المواطن أو للأخلاق في ذاتها".

(Politics of Communication [note 122], p. 135).

Gilles Fauconnier gives a linguistic analysis of the control of truth in "Comment contrôler la (١٦٢)

vérité? Remarques illustrées par des assertions dangereuses et pernicieuses en tout genre, "Actes de la recherche en sciences sociales 25 (1979): 1.22.

(١٦٣) هكذا، في عام ١٩٧٠، تم حث لجنة المنح الجامعية البريطانية "على تولي دور أكثر إيجابية في الإنتاجية، والتخصص، وتركيز الموضوعات، والتحكم في البناء من خلال وضع حدود للتكلفة"

[The Politics of Education: Edward Boyle & Anthony Crosland in Conversation with Maurice Kogan (Harmondsworth, Eng.: Penguin, (1971) P. 196]

وقد يبدو أن هذا مناقض للتصريحات من قبيل تصريح بروكس، الذي أوردته أنفاً (الهامش رقم ١٥٦) لكن ١- قد تكون "الاستراتيجية" ليبرالية و"التكتيكات" سلطوية، كما يقول إدواردز في موضوع آخر. و٢- أن المسؤولية في إطار مراتبية السلطات العامة عادةً ما تؤخذ بأضيق معانيها، أي بمعنى القدرة على الدفاع عن الأداء القابل للحساب لمشروع معين؛ و٣- ليست السلطات العامة حرة دائماً من ضغوط الجماعات الخاصة التي يكون معيارها للأداء ملزماً بشكل فوري. وإذا لم يكن بالإمكان حساب فرص الابتكار في البحث، يبدو عندها أن الصالح العام يكمن في مساعدة كل الأبحاث، تحت شروط مختلفة عن تقييم الفعالية بعد فترة محددة.

(١٦٤) خلال حلقات البحث التي أدارها لازارسفلد في مركز أبحاث برينستون للراديو عام ٣٩-١٩٤٠، عرّف لازويل Laswell عملية الاتصال بصيغة "من يقول ماذا لمن من خلال أي قناة وبأي تأثير؟ راجع موريسون "Beginning"

(١٦٥) هذا هو ما يعرّفه بارسونز على أنه "النشاطية الأدائية" ويمجّده إلى حد الخلط بينه وبين "العقلانية الإدراكية": "إن توجيه العقلانية الإدراكية متضمن في الثقافة العامة للنشاطية الأدائية لكنها لا تصبح صريحة بدرجة أو بأخرى وتلقى

تقديرًا عاليًا إلا بين الطبقات المتعلمة والمثقفين الذين يطبقونها بشكل أوضح في مساعيهم المهنية"
[Talcott Parsons & Gerald M. Platt, "Considerations on the American Academic Systems", Minerva 6 (Summer 1968): 507; cited by Alain Touraine, Université et société (note 113), p. 146]

(١٦٦) ما يسميه مولر باسم الانتليجنسيا المهنية، مقابل الانتليجنسيا التقنية ومقتفياً أثره جون جالبريث John Kenneth Galbraith، يصف النزاع ومقاومة الانتليجنسيا المهنية في وجه المشروعية التكنوقراطية (Politics of Communication [note 122], pp. 172-77).

(١٦٧) (M. Devèze, Histoire contemporaine de l'université (Paris: SEDES, 1979)

في بداية السنة الدراسية ١٩٧٠-١٩٧١، كان ٣٠-٤٠٪ من الشباب في سن ١٩ مسجلين في التعليم العالي في كندا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، ويوغوسلافيا، ونحو ٢٠٪ في ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، وهولندا. وفي كل هذه البلاد تضاعف الرقم مرتين أو ثلاثة منذ ١٩٥٩ وطبقاً لنفس المصدر، وقد زادت نسبة الطلبة الي مجمل السكان من نحو ٤٪ الي نحو ١٠٪ في أوروبا الغربية، ومن ٦.١٪ الي ٢١.٣٪ في كندا، ومن ١٥.١٪ الي ٣٢.٤٪ في الولايات المتحدة.

(١٦٨) في فرنسا، زادت الميزانية الإجمالية للتعليم العالي (دون حساب المركز القومي للأبحاث العلمية) من ٣٠٧٥ مليون فرنك عام ١٩٦٨ الي ٥٤٥٤ مليون عام ١٩٧٥، مما يمثل انخفاضاً من نحو ٠.٥٥٪ الي ٠.٣٩٪ من إجمالي الناتج القومي. وجاءت الزيادات بالأرقام المطلقة في مجالات الأجور، ونفقات التشغيل، والمنح؛ وظلت الكميات المخصصة لدعم الأبحاث ثابتة تقريباً (Devèze, Histoire, pp. 447-50). ويقرر ديفيد أن الطلب علي درجات الدكتوراه في السبعينات لم يكد يزيد عنه في الستينات (ص ٢١٢؛ أنظر الهامش رقم ١١٥٦).

(١٦٩) بمصطلحات مولر، Politic of Communication (أنظر الهامش ١٢٢).

(١٧٠) هذا ما يناقشه دوفني J.Dofny وريوه M.Rioux تحت لافتة "التأهيل الثقافي". راجع:

"Inventaire et bilan de quelques expériences d'intervention de l'université", in L'Université dans son milieu action et responsabilité (AUPELF conference, Université de Montréal, 1971), 155-62).

وينتقد المؤلفان ما يسميانه باسم نوعي الجامعات الأمريكية الشمالية: كليات الفنون الحرة، التي يكون فيها التعليم والأبحاث منفصلة تماماً عن الطلب الاجتماعي، و"الجامعة المتعددة"، المستعدة لتقديم أي تعليم يكون المجتمع مستعداً لدفع قيمته. وحول هذا النظام الأخير، راجع:

Clark Kerr, The uses of the University : With a Postscript -1972 (Cambridge, Mass. Harvard University Press. 1972).

وفي نفس الاتجاه، بدون نزعة التدخل الجامعي في المجتمع والتي يوصي بها دوفني وويوه، أنظر وصف جامعة المستقبل الذي يقدمه أليوت M. Alliot خلال نفس المؤتمر: "البنيات الأمثل للمؤسسة الجامعية"، المرجع السابق ص ١٤١-١٥٤. ويختتم أليوت قائلاً: "نحن نؤمن بالبنيات، حين يجب أن تكون أقل ما يمكن". وكان هذا هدف المركز التجريبي، الذي أصبح فيما بعد جامعة باريس الثامنة (نانسين)، كما أعلن عند إنشائها عام ١٩٦٨ راجع: في ذلك ملف:

Vincennes ou le désir d'apprendre (Paris: Alain-Moreau, 1979).

(١٧١) خبرة المؤلف الشخصية تقول أن هذه كانت الحالة بالنسبة لعدد كبير من الأقسام في فانسين.

(١٧٢) قانون إصلاح التعليم العالي الصادر في ١٢ نوفمبر ١٩٦٨، يعد التعليم المستمر (مُدركاً بمعنى مهني النزعة) بين واجبات التعليم العالي، الذي يجب أن يكون مفتوحاً أمام الطلبة السابقين وأمام من لم يتمكنوا من الدراسة، لكي يتيح لهم زيادة فرصهم في الترقى أو في تغيير وظائفهم، طبقاً لقدراتهم.

(١٧٣) في حوار مع تلي-ست-جور Télé-Sept-Jours (١٧ مارس ١٩٧٩)، أعلن وزير التعليم الفرنسي، الذي كان قد أوصى شخصياً ببيت مسلسل المحرقة Holocaust على القنائة الثانية لطلاب المدارس العامة (وهي خطوة غير مسبوقه)، أعلن أن محاولة قطاع التعليم لخلق أداة سمعية - بصرية مستقلة خاصة به قد فشلت وأن "المهمة الأولى للتعليم هي تعليم الأطفال كيف يختارون برامجهم" على التلفزيون.

(١٧٤) في بريطانيا، حيث زادت مساهمة الدولة في النفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل للجامعات من ٣٠٪ إلى ٨٠٪ فيما بين عام ١٩٢٠ و١٩٦٠، ولجئد أن لجنة المنح الجامعية الملحقة بوزارة الدولة للعلم والجامعات، هي التي توزع الدعم السنوي بعد دراسة الاحتياجات وخطط التطوير التي تتقدم بها الجامعات. أما في الولايات المتحدة، فإن كل السلطة بيد الأمناء.

(١٧٥) في فرنسا، يعني هذا توزيع الأموال المخصصة لمصاريف التشغيل والمعدات بين الأقسام. وليس للموجهين سلطة على المرتبات الأ في حالة المستخدمين المؤقتين. أما تمويل المشروعات وإعادة التنظيم الإداري، الخ، فتقتطع من إجمالي ميزانية التدريس المخصصة للجامعة.

(١٧٦) Marshall McLuhan, Essays (Montreal: Hartubise Ltd., 1977); P. Antoine, "Comment s'informer?" Projet 124 (1978): 395-413.

(١٧٧) من المعروف أن استخدام أطراف التوصيل الذكية يُدرس لتلاميذ المدارس الأطفال في اليابان. وفي كندا، تستخدم هذه الأطراف بانتظام بواسطة أقسام الكليات والجامعات المنفصلة.

(١٧٨) جرى اتباع هذه السياسة من جانب مراكز الأبحاث الأمريكية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية.

(١٧٩) يكتب نورا ومينيك: Nova & Minc (L'Informatisation de la Société [note9] p.16

"لم يعد التحدي الرئيسي أمام الأقطاب المتقدمة للبشرية هو السيطرة على المادة - فهذه السيطرة قد تحققت فعلاً. إن التحدي بالأحرى هو إنشاء شبكة من الروابط تتيح للمعلومات والتنظيم أن يتقدما سوياً.

Anatol Rapoport, Fights, Games, and Debates (ANN Arbor: University of Michigan Press, ١٨٠) 1960).

This is Mulkey's Branching Model (see note 156). Gilles Deleuze has analyzed events in terms of the intersection of series in Logique du sens (Paris: Editions de Minuit, 1969) and Différence et répétition (Paris: Presses Universitaires de France, 1968).

Time is a variable in the determination of the power factor in dynamics. See also Paul Virilio, (١٨٢) Vitesse et politique (Paris: Galilee, 1976) [Eng. trans. Speed and Politics (New York: Semiotexte, forthcoming)].

Jacob L. Moreno, Who shall survive? rev. ed. (Beacon, N. Y.: Beacon House, 1953). (١٨٣)

(١٨٤) من أشهرها: مركز أبحاث الإتصال الجماهيري (برنستون)؛ ومعهد الأبحاث العقلية (بالوألطرو)؛ ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا (بوسطن)؛ ومعهد الأبحاث الاجتماعية Institut für Sozialforschung (فرنكفورت).

ويقوم جزء من حجة كلارك كبير Clark Kerr في تجنيد ما يسميه مدينة الأفكار Ideapolis علي أساس مبدأ ان البحث الاجتماعي يزيد الإبتكارية (Uses of the University, pp. 91ff.)

(١٨٥) يحاول سولا برايس Salla Price, Little Science, Pig Science, (note 131) تأسيس علم للعلم. فهو يؤسس القوانين (الإحصائية) للعلم كموضوع اجتماعي. وقد أشرت بالفعل الى قانون التقسيم غير الديمقراطي في الهامش ١٣١. وهناك قانون آخر، هو قانون "الكليات الخفية"، يصف تأثير العدد المتزايد من المنشورات وتشيع قنوات المعلومات في المؤسسات العلمية؛ يميل "أرستوقراطي" المعرفة الى الرد على ذلك بإقامة شبكات مستقرة للاتصال الشخصي تضم نحو مائة عضو مختارين على الأكثر. وقد قدمت ديانا كرين تحليلاً على أساس القياس الاجتماعي لهذه الكليات في Diana Crane, Invisible Colleges (Chicago & London: University of Chicago Press, 1972). See Lécuyer, "Bilan et perspectives" (note 24).

(١٨٦) Fractals: Form, Chance and Dimension (San Francisco: W. H. Freeman, 1977) يقدم بنوا ماندلبروت Benoit Mandelbrot ملحقاً يضم "رسوماً تخطيطية بيوجرافية وتاريخية (ص. ص. ٢٤٩ - ٢٧٣) لباحثين في الرياضيات والفيزيكا جرى الاعتراف بهم متأخرين أو لم يعترف بهم على الإطلاق، رغم خصوية أبحاثهم، لأن اهتماماتهم كانت غير مألوفة.

(١٨٧) أحد الأمثلة الشهيرة على ذلك هو الجدل حول الحتمية الذي سببته ميكانيكا الكم. راجع مثلاً J. M. Lévy - Leblond, "Le grand débat de la mécanique quantique," La Recherche 20 (1972): 137-44. وهو تقديم لمراسلات بورن-آينشتين. وتاريخ العلوم الإنسانية خلال القرن الماضي حافل بتلك الانتقالات من الخطاب الأنثروبولوجي الى مستوى الميتا-لغة.

(١٨٨) يقدم إيهاب حسن "صورة" لما يسميه المحاثية في: "Culture, Indeterminacy, and Immanence" (note 121).

(١٨٩) أنظر الهامش ١٤٢

(١٩٠) Pierre Simon Laplace, Exposition du système du Monde, 2 vols. (1796) [Eng. trans. Henry Herte, The System of the World, 2 vols, (Dublin: Dublin University Press, 1830)].

"Del Rigor en la ciencia," in Historia, ed. (Buenos Aires: Emecé, 1954), pp. 131-32. [Eng. (١٩١) trans. N. T. di Giovanni, A Universal History of Infamy (New York: Dutton, 1972)].

(١٩٢) Information itself costs energy, and the negentropy it constitutes gives rise to entropy. Michl Serres often refers to this argument, for example, in Hermés III: La Traduction. (Paris: Editions de Minuit. 1974), p. 92.

I follow Ilya Prigogine and I. Stengers, "La Dynamique, de Leibniz à Lucrèce," Critique 380, (١٩٣) Serres special issue (1979): 49.

Jean Baptiste Perrin, Less Atomes (1913; Paris: Presses Universitaires de France 1970), pp. (١٩٤) 14-22. The text is used by Mandelbrot as an introduction to Fractals.

Quoted by Werner Heisenberg, Physics and Beyond (New York: Harper & Row, 1971). (١٩٥)

(١٩٦) في بحث مقدم لأكاديمية العلوم (ديسمبر ١٩٢١)، يقترح بوريل Borel أنه "في الألعاب التي تكون فيها أفضل طريقة للعب غير موجودة" (الألعاب دون معلومات كاملة)، "قد يتساوى المرء، في غياب شفرة اختيرت مرة واحدة والى الأبد، عما إذا كان من الممكن اللعب بطريقة رابحة بتفسير اللعبة". وعلى أساس هذه التفرقة يبين فون نيومان von Neu-mann أن هذه الاحتماليات للقرار هي في حد ذاتها، في حالات معينة، "أفضل طريقة للعب". راجع: George Guilbaud, Eléments de la théorie mathématique des Jeux (Paris: Dunol, 1968) pp. 17-21 & J. P. Séries, La Théorie de Jeux (Paris: Presses Universitaires de France, 1974)

ويستخدم الفنانون "ما بعد الحدائيون" هذه المفاهيم على نحو متواتر. أنظر مثلاً John Cage, Silence & A year from Monday (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1961 & 1967).

سيزان. ماهو الافتراض المسبق الذي يُحدث دو شامب Duchamp قطيعة معه عام ١٩١٢؟ هو افتراض أن لابد أن المرء يصنع لوحة، ولو كانت تكهيبية. ويطرح بورين للسؤال ذلك الافتراض المسبق الآخر الذي يعتقد أنه أقلت سليماً من عمل دو شامب: أي، مكان تقديم العمل. في تسارع مدهش، تستيق الأجيال نفسها. لا يمكن لعمل أن يصبح حدثاً إلا إذا كان ما بعد حدثاً أولاً، وما بعد الحداثة بناءً على هذا الفهم ليست الحداثة عند نهايتها بل في حالة الميلاد، وهذه الحالة دائمة.

الأ أنني لا أود أن أبقى طويلاً مع هذا المعنى الميكانيكي بعض الشيء للكلمة. إذا كان صحيحاً أن الحداثة تحدث خلال تراجع الواقعي ووفقاً لعلاقة السامى بين ما يقبل التقديم وما يقبل الإدراك، فإن بالإمكان، في إطار هذه العلاقة، التمييز بين مقامين two modes (إذا استخدمنا لغة الموسيقين). إذ يمكن التشديد على عجز ملكة التقديم، على الخنين إلى الحضور الذي تحسُّه الذات البشرية، على الإرادة الغامضة والعقيم التي تسكن هذه الذات رغم كل شيء. كما يمكن التشديد على قوة ملكة الإدراك، على "لإنسانيتها" إذا شئنا (وهذه هي السمة التي طالب بها أبولينيير-Apolinaire الفنانين الحداثيين)، حيث أنه ليس من شأن فهمنا ما إذا كانت الذائقة أو المخيلة تستطيع أن تكون نداءً لما تدركه أم لا. كذلك يمكن التشديد على اتساع الوجود والابتهاج الذي ينشأ من اختراع قواعد جديدة للعبة، سواء كانت هذه اللعبة تصويرية، أو فنية، أو سواهها. وسوف يتضح ما أفكر فيه إذا رتبنا بطريقة تخطيطية جداً بعض الأسماء على لوحة شطرنج تاريخ حركات الطبيعة: على جانب السوداوية، التعبيريون الألمان، وعلى جانب التجديد novatio، براك ويكاسو، على الجانب الأول مالفيتش وعلى الآخر ليسيتسكى Lissitsky، على الجانب الأول شيريكو Chirico، على الآخر دو شامب. قد تكون الظلال التي تميز بين هذين المقامين mode متناهية الصغر؛ وعادةً ماتواجد معاً في نفس القطعة الفنية، ولا يكاد يمكن تمييزها؛ لكنها تشهد على وجود اختلاف (undifférend) يعتمد عليه مصير الفكر وسوف يظل يعتمد لزمان طويل، بين الأسى وبين المحاولة.

يُلحُحُ كلُّ من عمل بروست Proust وچويس Joyce الى شيء يستعصي على التقديم. وربما كان التلميح allusion، الذي لفت انتباهي إليه مؤخراً بولولو فابري Paolo Fabbri، شكلاً من أشكال التعبير لاغنى عنه للأعمال التي تنتمي إلى جماليات السامي. لدى بروست، نجد أن ما يجري تجنُّبه كضمن لهذا التلميح هو هوية الوعي، الذي يقع ضحية إفراط الزمن (au trop de temps). لكن الضحية، لدى چويس، هي هوية الكتابة التي تقع ضحية إفراط الكتاب (au trop de livre) أو الأدب.

إن بروست يستحضر ما لا يقبل التقديم بواسطة لغة لا تتغير في صرفها ومفرداتها وكتابة لا تزال تنتمي في كثير من مؤدياتها operators لجنس السرد الروائي. ومن المسلم به أن المؤسسة الأدبية، كما يرثها بروست من بلزاك Balzac وفلوبير Flaubert، قد تم تخريبها من حيث أن البطل لم يعد شخصية بل هو الوعي الداخلي بالزمن، ومن حيث أن تعاقب الحكاية diegetic diacrony، الذي كان فلوبير قد حطمه، يوضع هنا موضع التساؤل بسبب الصوت السردى. ورغم ذلك، لا يثار تحدٍ جدي لوحدة الكتاب، لأوديسا ذلك الوعي، حتى إذا كانت تُوجَل من فصل إلى آخر؛ فتماهي الكتابة مع نفسها عبر كل متاهة السرد الذي لا ينتهي، كافٍ لتضمين تلك الوحدة، التي قورنت بوحدة

فينومولوجيا العقل The Phenomenology of Mind

أما جويس فيتتيح ادراك ما لا يقبل التقديم في كتابته ذاتها، في الدالّ. يتم إحداث التفاعل بين كل مجال المؤدّيات operators السردية وحتى الأسلوبية المتاحة دون اهتمام بوحدة المجموع الكلي، كما يتم تجريب مؤدّيات جديدة. لم يعد لا نحو ولا مفردات اللغة الأدبية تُقبّل على أنها مُعطاة، بل إنها تظهر، بالأحرى، كأشكال أكاديمية، كطقوس تنشأ من الورع (كما قال نيتشه) وتقع من إبراز ما يستعصي على التقديم.

هنا، إذن، يكمن الاختلاف: الجماليات الحدائية هي جماليات السامي، رغم أنها جماليات حنين. وهي تتيح إبراز ما لا يقبل التقديم بوصفه المضامين الناقصة؛ لكن الشكل، بسبب اتساقه الواضح، يظلّ يقدم للقارىء أو المشاهد مادة للعزاء واللذة. لكن هذه المشاعر لا تشكل الشعور السامي الحقيقي، الذي هو عبارة عن مزيج كامن من اللذة والألم: اللذة لأن العقل يتجاوز كل تقديم، والألم لأن المخيلة أو الذائفة لا تكون مكافئة للمفهوم.

سيكون ما بعد الحدائي، في الحدائي، هو ما يبرز ما لا يقبل التقديم في التقديم نفسه؛ هو ما يُنكر على نفسه عزاء الأشكال الجيدة، وإجماع ذوق يتيح المشاركة الجماعية في الحنين الى ما لا يمكن بلوغه؛ هو ما يبحث عن تقديمات جديدة، لالكي يستمتع بها بل لكي ينقل حساً أقوى بما لا يقبل التقديم. إن الفنان أو الكاتب ما بعد الحدائي في وضع الفيلسوف: فالنص الذي يكتبه، والعمل الذي ينتجه لا تحكما، من حيث المبدأ، قواعد راسخة سلفاً، ولا يمكن الحكم عليهما طبقاً للحكم قاطع عن طريق تطبيق مقولات مالوفة على النص أو العمل. فهذه القواعد والمقولات هي ما يفتش عنه العمل الفني ذاته. الفنان والكاتب، إذن، يعملان دون قواعد لكي يصوغا قواعد ما تم عمله فعلاً ومن هنا حقيقة أن للعمل والنص سمات حدّث؛ ومن هنا، أيضاً، أنهما دائماً ما يأتيان متأخرين جداً بالنسبة لمؤلفهما، وإذا قلنا نفس الشيء بطريقة أخرى، فإن وضعهما في عمل، تحقيقهما (mise en oeuvre) [إنجازهما] دائماً ما يبدأ مبكراً جداً. سيكون علينا أن نفهم ما بعد الحدائي طبقاً لتناقض المستقبل post السابق Mode .

ويبدو لي أن المقال (مونتاني Montaigne) ما بعد حدائي، بينما الشذرة (الاثينيوم The Athaeneum) حدائي.

وأخيراً، لا بد أن يكون قد اتضح أن مهمتنا ليست تقديم واقع بل اختراع تلميحات إلى ما يقبل الإدراك ولا يمكن تقديمه. وليس لنا أن نتوقع أن تؤثر هذه المهمة على المصالحة الأخيرة بين ألعاب اللغة (التي عرف كانط أنها، تحت اسم الملكات، تفصل فيما بينها هوة)، وأن يكون الوهم المتعالي (الترنسندنالي) [لدى هيجل] هو الوحيد الذي يأمل في الجمع الكلي بينها في وحدة حقيقية. لكن كانط عرف كذلك أن الثمن الذي يُدفع مقابل ذلك الوهم هو الإرهاب. وقد منحنا القرنان التاسع عشر والعشرون من الإرهاب قدر ما نحتمل. لقد دفعنا ثمناً باهظاً للحنين للكل وللواحد، للمصالحة بين المفهوم والمحسوس، بين الخبرة الشفافة والخبرة القابلة للتوصيل. وتحت المطلب العام للنضوب وللتهدئة، يمكننا أن نسعى دممة الرغبة في العودة إلى الإرهاب، في تحقيق الوهم للإسماك بالواقع. والإجابة هي: لنشأن حرباً على الكلية totality؛ لكن شهوداً على ما يستعصي على التقديم؛ لننشأن الاختلافات وننقذ شرف الاسم.



